جامعة غرداية

****

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

"قسم العلوم المالية والمحاسبة"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة

بعنوان:

دور النظام المعلومات المحاسبي المالي في اتخاذ قرار منح القروض دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية-113

من اعداد الطالبة

عمارة مليكة

تحت اشراف الأستاذ : د.دوار ابراهيم

الأستاذ المساعد : د.بن شاعة وليد

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ	غرداية	رئيسا
دوار ابراهيم	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفا ومقررا
بن شاعة وليد	أستاذ	غرداية	مشرفا مساعدا
الشيخ بن قايد	أستاذ محاضر ب	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

جامعة غرداية

****

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

"قسم العلوم المالية والمحاسبة"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة

بعنوان:

دور النظام المعلومات المحاسبي المالي في اتخاذ قرار منح القروض دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية-113

من اعداد الطالبة

عمارة مليكة

تحت اشراف الأستاذ : د.دوار ابراهيم

الأستاذ المساعد : د.بن شاعة وليد

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ	غرداية	رئيسا
دوار ابراهيم	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفا ومقررا
بن شاعة وليد	أستاذ	غرداية	مشرفا مساعدا
الشيخ بن قايد	أستاذ محاضر ب	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

إهداء

إلى والدتي الكريمة.....

إلى روح أبي الغالية.....

إلى زوجي وأبنائي.....

إلى أهلي .....

إلى زملائي وزميلاتي في الدفعة .....

إلى كل عمال البنك CPA وموظفيه دون استثناء بالخصوص مدير مجموعة الاستغلال825 .....

إليهم جميعا أهدي هذا البحث

عمارة مليكة

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له أولا، الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنت وعليه توكلت فهو خير المتوكلين.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة

على ما قدموه لي من أنوار أضاءت درب مشواري الدراسي

وأخص بالذكر من امتدت يداهما في احتضان ما أنجزته مراجعة منهما وتصحيحا

" وإشرافا ... " الأستاذ دوار إبراهيم و الأستاذ بن شاعة وليد.

وما من سبيل في هذه الكلمة سوى أن أشكر كل من ساعدني

من قريب أو من بعيد في السر والعلن ولو بكلمة ....

وجزاهم الله عني خير الجزاء.

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية على استخدام نظام المعلومات المحاسبي ودوره في ترشيد واتخاذ القرارات الائتمانية، حيث تضمن الإطار النظري مفاهيم أساسية حول النظام المعلومات المحاسبي، مشيرين في ذلك إلى الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها ، كما تناول عموميات حول القروض، أنواعها، مخاطرها و الآليات المتبعة لاتخاذ قرارات منح القروض موضحين العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بنظام المعلومات المحاسبي، وفي سبيل تحقيق أهداف هذا البحث وفهم واضح للإشكالية المطروحة اعتمدنا في ذلك على دراسة تطبيقية والتي تم انجازها على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة غرداية 113، أين استخدمنا عدة مقابلات مع المسؤولين والمختصين في استعمال الأنظمة المعلوماتية بالبنك، مستخدمين كذلك الوثائق المتوفرة والمتداولة بالمؤسسة، وأخيرا توصلنا إلى أن نظام المعلومات المحاسبي المالي المعمول به في الوكالة، له أهمية كبيرة في التوصل إلى القرارات الصائبة والمتعلقة بعملية منح القروض، تزود متخذ القرار بالمعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة وبأقل تكلفة لمواصلة العمل بشكل جيد و الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: *نظام المعلومات المحاسبي المالي، المعلومات المحاسبية، اتخاذ قرار، منح القروض،*

Résumé en Français

Cette étude vise à identifier dans quelle mesure les banques commerciales s'appuient sur l'utilisation du système d'information comptable et son rôle dans la rationalization et la prise de décisions de crédit, le cadre théorique incluant des concepts de base sur le système d'information comptable, indiquant en cela les fondements et les principes sur lesquels il repose, ainsi que des généralisations sur les prêts, leurs types, leurs risques et les mécanismes utilisés pour prendre des décisions d'octroi de prêts, expliquant la relation qui lie ce dernier au système d'information comptable, et afin d'atteindre les objectifs de cette recherche et une compréhension claire de la problématique, nous nous sommes appuyés sur une étude appliquée qui a été réalisée au niveau de la Banque du Crédit Populaire d'Algérie - Agence de Ghardaia 113, où nous avons utilisé plusieurs entretiens avec des responsables et des spécialistes de l'utilisation des systèmes d'information de la banque, on a utilisé également les documents disponibles et circulant dans l'institution, et enfin nous avons conclu que le système d'information comptable financier en vigueur dans l'agence a une grande importance pour prendre les bonnes décisions liées au processus d'octroi des prêts, en fournissant au décideur des informations comptables, correctes, précises et au moindre coût pour continuer à bien fonctionner et atteindre les objectifs fixés.

Mots clés : Système d'information comptable financier, informations comptables, prise de décision, octroi de crédits.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	V-IV
قائمة الجداول والأشكال	VII-VI
قائمة الاختصارات والرموز	IX-VIII
قائمة الملاحق	X
مقدمة عامة	أ–و
الفصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي المالي وآليات منح القروض والدراسات السابقة	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي المالي ودعمه لقرارات منح القروض	**03**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي المالي	**03**
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول القروض وآليات منح القروض وعلاقتها بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي	**16**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة في الموضوع	**29**
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية والأجنبية	**29**
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**36**
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمنح قرض استثماري في ظل تطبيق نظام المعلومات المحاسبي لدى بنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة غرداية	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: الإطار العام للقرض الشعبي الجزائري CPA وكالة غرداية	**43**
المطلب الأول: عموميات حول نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري وهيكله التنظيمي	**43**
المطلب الثاني: التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري لغرداية وهيكلها التنظيمي	**46**

قائمة المحتويات

المطلب الثالث: أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة وآليات منحها	**49**
المبحث الثاني: دراسة لمنح قرض استثماري في الوكالة باستخدام نظام المعلومات المحاسبي المالي وأساليب التنبؤ بالتعثر المالي.	**57**
المطلب الأول: دراسة ملف منح قرض استثماري في الوكالة باستخدام النظام المعلومات المحاسبي المالي.	**57**
المطلب الثاني: استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ALTMAN و SHERROD للتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض	**74**
المطلب الثالث: المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي وإثبات مدى فعالية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي	**81**
خلاصة الفصل	**83**
الخاتمة	**84**
المراجع	**91**
الملاحق	**98**

1-قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	مخلص لدراسة الباحثة بن خليفة دنيا نصيرة	29
(2-1)	ملخص لدراسة الباحث كرايفية أحمد أمين	30
(3-1)	ملخص لدراسة الباحث مرغني بلقاسم	31
(4-1)	ملخص لدراسة الباحث بوفروعة سوفيان	32
(5-1)	مخلص لدراسة الباحثة حنان حسن أحمد	33
(6-1)	مخلص لدراسة الباحث جل ادمون طارق	33
(7-1)	مخلص لدراسة الباحثان رحاحلة محمد ووليد زكريا صيام	34
(8-1)	مخلص لدراسة الباحثان ميتاس، كريشنان وفورنال.	35
(9-1)	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتعقيب عليها	36
(1-2)	جدول يوضح عرض حالة المؤسسة الطالبة للقرض وتمويل المشروع	58
(2-2)	أصول الميزانية المحاسبية التقديرية لثلاث سنوات.	60
(3-2)	خصوم الميزانية المحاسبية التقديرية لثلاث سنوات.	61
(4-2)	حسابات النتائج لثلاث سنوات.	63
(5-2)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015 . 12/31	64
(6-2)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016 . 12/31	65
(7-2)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017 . 12/31	65
(8-2)	قيم التوازن المالي للمؤسسة خلال السنوات الثلاث.	66
(9-2)	قيم النسب المالية للمؤسسة في السنوات الثلاث.	67
(10-2)	ملخص لنقاط القوة والضعف للمؤسسة	72
(11-2)	ملخص للفئات المذكورة، حسب نشاط وهدف المؤسسة	76
(12-2)	ملخص لنتائج نموذج ALTMAN	76
(13-2)	ملخص للفئات المذكورة وهذا حسب نشاط وهدف المؤسسة	78
(14-2)	ملخص لنتائج نموذج SHERROD	79

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	تصور لتعريف نظام المعلومات المحاسبي	5
(2-1)	الدورة التشغيلية للبيانات الائتمانية في نظام المعلومات المحاسبي	6
(3-1)	خصائص المعلومات المحاسبية	15
(4-1)	إجراءات منح القرض وتحصيله	23
(1-2)	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	45
(2-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية	48

3-قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلائل باللغة الأجنبية	الدلائل باللغة العربية
MIS	Management Information System	نظام المعلومات الإدارية
FAIS	Financial Accounting Information System	نظام المعلومات المحاسبي المالي
BEA	Banque Extérieur d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
PSS	Principle Security System	مبدأ أمن النظام
ICP	Information Confidentiality Principle	مبدأ سرية معلومات الشركة
IPC	Information Privacy of Customers	مبدأ خصوصية معلومات الزبائن
PIP	Processing Integrity Principle	مبدأ سلامة العمليات
SAP	System Availability Principle	مبدأ جاهزية
FASB	American Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
BNA	Banque National d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
CREDOC	Crédit Documentaire	القرض المستندي
SPA	Société par Action	شركة ذات أسهم
SARL	Société A Responsabilité Limitée	شركة ذات المسؤولية المحدودة
SNC	Société en nom Collectif	شركة الأشخاص
ANGEM	Agence National de Gestion de Mini-Crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطنية للتأمين على البطالة
PME	Petite et Moyenne Entreprise	المؤسسات المتوسطة والصغيرة
MRP	Multi risque Professionnel	متعددة الأخطار المهنية
CAT-NAT	Catastrophe Naturelle	الكوارث الطبيعية

مؤسسة عمومية اقتصادية	Entreprise publique Economique	**EPE**
المديرية العامة للإدارة	Direction Générale d'Administration	**DGA**
رأس المال العامل الدائم	Fonds de roulement	**FR**
الاحتياج في رأس المال العامل الدائم	Besoin en Fonds de roulement	**BFR**
الخزينة	Trésorerie	**TR**

4-قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(01)	أصول الميزانية المحاسبية التقديرية لسنة 2015.	**98**
(02)	خصوم الميزانية المحاسبية التقديرية لسنة 2015.	**99**
(03)	حسابات النتائج لسنة 2015.	**100**
(04)	أصول الميزانية المحاسبية التقديرية لسنتي 2016 و2017.	**101**
(05)	خصوم الميزانية المحاسبية التقديرية لسنتي 2016 و2017.	**102**
(06)	حسابات النتائج لسنتي 2016 و2017.	**103**
(07)	مكونات ملف لطلب قرض استثماري.	**104**
(08)	مكونات ملف لطلب قرض استغلالي.	**105**
(09)	الإشعار بالموافقة.	**105**
(10)	رخصة الموافقة.	**106**
(11)	طلب تسريح القرض.	**107**
(12)	اتفاقية قرض استثمار طويل الأجل.	**108**
(13)	جدول الإهتلاكات.	**109**
(14)	جدول الاستحقاق والأقساط.	**110**

مقدمة

أ-توطئة:

يعرف العالم تغيرات وتحولات سريعة وتتميز بدرجة عالية من التطور العلمي والتفوق التكنولوجي، اللذان انعكست آثارهما على مختلف مجالات الحياة وقطاعات العمل والإنتاج، مما أدى إلى حتمية الاعتماد على الاقتصاد الرقمي الحديث بمفاهيم حديثة وفلسفات جديدة لتشمل مختلف الميادين وكذا بروز العديد من التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والمالية والإدارة المعاصرة بالخصوص نتيجة للثورة العلمية الكبيرة والتطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات.

ولمسايرة التطورات الحديثة ومواجهة الكم الهائل من البيانات والمعلومات الواردة والمتداولة، وللسيطرة عليها، أصبحت المؤسسة مجبرة على استخدام تقنية نظم المعلومات من أجل اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة مبنية على أسس صحيحة لتحقيق ميزة تنافسية مستمرة ومستديمة، فباتت نظم المعلومات المحاسبية تشكل عاملا أساسيا في نجاح أو فشل أي مؤسسة، وأصبحت المعلومات المحاسبية أكثر أهمية وحيوية لإدارة المؤسسات، لاسيما في المؤسسات المالية والبنوك التجارية بالخصوص، حيث صنفت هذه الأخيرة ضمن الركائز الأساسية لتحريك الجسر الاقتصادي لأية دولة، لكونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية المختلفة.

ب-طرح الإشكالية:

بالرغم من الأهمية التي تكتسيها البنوك، فإنها تتعرض لمخاطر كثيرة عند منحها للقروض، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرغوبة وإعاقة التنمية الاقتصادية، ما جعل لزاما على المسؤولين في البنك أن يولوا عناية خاصة بهذا المجال من خلال وضع سياسات اقتراضيه تضمن سلامته بالاعتماد على طرق مبتكرة مسايرة للتطور الحاصل والمتمثلة في استخدام نظام المعلومات المحاسبي المالي الذي صمم وفقا لمعايير علمية، يعمل على الدراسة التحليلية المعمقة والدقيقة لمختلف النسب والمؤشرات المالية للقوائم المالية لتقييم الأداء المالي ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة وتحديد الآليات اللازمة لمنح القروض من أجل الاستبعاد أو التقليل من المخاطر التي قد تواجه البنك وصولا إلى الأهداف المنشودة، وعلى هذا الأساس فالإشكالية الرئيسية لدراستنا تتمحور حول:

ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي المالي في اتخاذ قرارات منح القروض لدى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية-113؟

-الأسئلة الفرعية

وللإلمام أكثر بالموضوع تم تجزئة الإشكالية الرئيسية بأسئلة فرعية وهي كالآتي:

1-فيما تتمثل الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي المالي عند اتخاذ قرار منح القروض؟

2- فيما تكمن جودة المعلومات المحاسبية المالية في صناعة قرار منح القروض الاستثمارية المعتمدة من قبل وكالة غرداية؟

3- ما مدى ثقة وكالة غرداية للقرض الشعبي الجزائري في اتخاذ القرار الائتماني بالاعتماد على تطبيق النظام المعلومات المحاسبي المالي؟

4- فيما تتمثل إجراءات منح القروض المتخذة من طرف الوكالة في ظل استخدام النظام المعلومات المحاسبي المالي وما هي مخاطرها؟

5- فيما يكمن تأثير تطبيق نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض لدى الوكالة في مجال تحليل طلبات الائتمان؟

ت-فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث ومحاولة مني الإجابة على التساؤلات السابقة قمت بطرح الفرضيات التالية:

1- يرتكز نظام المعلومات المحاسبي المالي على قواعد ومبادئ محاسبية تتحكم في عمل النظام المحاسبي لتحقيق صحة ودقة وشفافية المعلومات المالية المعروضة والمدعمة لمختلف الأطراف، لذلك كان التركيز على المفاهيم الأساسية وكذا مبادئ ومقومات النظام وكيفية تصميمه بشكل سليم يتضمن الفعالية اللازمة لإنتاج معلومات هامة، دقيقة وصحيحة.

2- تعتمد الوكالة في ظل استخدام النظام المعلومات المحاسبي على دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخلصة من القوائم المالية لطالب القرض الاستثماري، حيث يسمح النظام لمتخذي القرار بالحصول على المعلومات المحاسبية الدقيقة ذات المصداقية والملائمة التي يحتاجونها بشكل مباشر وسريع ومنسق مع احتياجاتهم، وكلما كانت مخرجات النظام ذات جودة، زادت اقتصادية تشغيلها وازدادت أيضا فعاليتها في صنع القرار وهذا ما بجعل الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي ضرورة ملحة، وهذا نظرا للدور الذي يؤديه في جودة ونجاح عملية اتخاذ قرار منح القروض.

3- تعتمد الوكالة بالدرجة الأولى على دقة وصحة مخرجات النظام المعلومات المحاسبي المالي ومدى كافيتها وتدعيمها لاتخاذ القرارات الإقراضية الصائبة في الوقت المناسب وبأدنى تكلفة ممكنة، الأمر الذي يحفز ويزيد اهتمام وثقة الإدارة في استخدامها وتطبيقها للنظام.

4- تقدم وكالة غرداية-113 عدة أنواع من القروض تتبع من خلالها اجراءات ومعايير محددة تساعد في اتخاذ القرار المناسب للحد من خطر عدم السداد، الذي يعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية في ظل تطبيق النظام المعلومات المحاسبي المالي.

5- إن استخدام نظام المعلومات المحاسبي يفيد في رسم السياسات المستقبلية للبنك بصفة عامة، يساهم في تنظيم عمل الوكالة إداريا وتدعيمها، من خلال تقديم معلومات أكثر دقة، سرعة وملائمة، حيث يساعد متخذي القرار في مواجهة مختلف المشكلات التي تعترضهم خلال دراسة وتحليل طلبات القروض،

وبالتالي يؤثر النظام بشكل فعال في تحديد واختيار بديل من البدائل المطروحة بسبب دقة ووضوح وتفصيل المعلومات التي يقدمها ويوفرها عن طالب القرض.

ث-أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي للبحث في الإلمام بمجال نظام المعلومات المحاسبي المالي في البنوك والتعرف بشكل أفضل على أثره في صنع القرارات المالية بوكالة غرداية-113 وذلك بتحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- إظهار أهمية نظام المعلومات المحاسبي المالي من حيث مكوناته، وظائفه وأهدافه وضرورة إبراز الدور الذي يؤديه في اتخاذ القرارات السليمة والمتعلقة بعملية منح القروض لدى وكالة غرداية، ومدى تأثيره ومساهمته في فعالية ونجاح هذه القرارات.
- التعرف على الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي المالي لدى وكالة غرداية، والمتطلبات اللازمة والمعتمدة في اتخاذ قرار منح الائتمان.
- التعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها في عملية صنع قرارات منح القروض لدى وكالة غرداية.
- التعرف على جملة القضايا المتعلقة بالقروض، مفهومها، أنواعها وكذا الإجراءات والآليات المتبعة من طرف الوكالة في ظل النظام المعتمد لمنح القروض، والتأكيد على ضرورة القيام بدراسة ملفات طلبات القروض، نظرا لأهميتها وتفاديا لاحتمالية الوقوع في مخطر عدم السداد.
- محاولة ربط العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار وذلك من خلال توضيح أثر نظام المعلومات المحاسبي المالي في اتخاذ قرارات منح القروض.
- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شانها أن تزيد من فعالية الدور الذي يؤديه تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل القرارات المتخذة والمتعلقة بمنح القروض.

ج-أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في الجوانب التالية:

- أهمية مجال نظم المعلومات باعتباره وليدة التكنولوجيا الحديثة والذي يعد من أهم المواضيع الراهنة أين أصبحت المعلومات الإلكترونية تمثل عنصرا هاما والتي تهم مسيري البنوك بالخصوص في اتخاذ القرارات الصائبة.
- إلقاء الضوء على أهم العمليات التي تقوم بها البنوك، لاسيما تلك المتعلقة بمنح القروض والتي تعد من أخطر العمليات التي يحقق من خلالها البنك عوائد وفوائد ضخمة مقابلة بالمخاطر المحتملة والناجمة عن منح القروض، وضرورة التطرق إلى أهمية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المالي وتأثيره في اتخاذ القرارات الإقراضية، والذي يعتبر بمثابة يد مساعدة ومنبع مغذي لمتخذي هذه القرارات.

- أهمية عملية اتخاذ القرار في البنوك خاصة تلك المتعلقة بمجال الإقراض، باعتبارها أكثر العمليات تعقيدا والتي أصبحت تشكل عاملا أساسيا في فشل أو نجاح المؤسسة، فوجود نظم معلومات محاسبية فعالة في البنك يمكن صانع القرار من اختيار البديل الأنسب لتحقيق الأهداف المنشودة.
- إظهار مجال تخصص نظام المعلومات المحاسبي المالي وقدرته على توفير المعلومات الكافية والمدعمة لبناء واتخاذ قرارات استراتيجية محكمة في ظل المنافسة القائمة بين البنوك.

ح-مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

1- دوافع ذاتية: قمنا باختيار هذا الموضوع محل الدراسة:

✓ لكونه يحتوي على متغيرات مرتبطة بالمجال المحاسبي وكذا المالي التي تندرج ضمن مجال تخصصي الدراسي، وبحكم الدافع الوظيفي كوني موظفة في القرض الشعبي الجزائري، ما يوضح رغبتي في التعمق في ميدان عملي من أجل اكتساب خبرة أكثر والإلمام بمجال الائتمان.

✓ الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع، للاطلاع على التقنيات الحديثة والمتمثلة في الأنظمة المعلوماتية، المستخدمة في العديد من المجالات وفي مختلف المستويات الإدارية، كيفية الاستفادة منها وضرورة استخدامها في تفعيل العمليات الإدارية وتدعيم القرارات المالية بالخصوص.

2- دوافع موضوعية: والمتمثلة في:

✓ نقص دراسات مماثلة تشتمل على دراسة تفصيلية وتحليلية لعملية منح مختلف القروض نتيجة عدم استحداث الموضوع وترقيته إلى التطبيق الميداني في شكل دراسات تطبيقية في المؤسسات البنكية.

✓ محاولة لفت انتباه المسريين بأهمية استخدام الأنظمة المعلوماتية في البنوك وتوعية الموظفين في الاعتماد والتدرب عليها وضرورة تحديثها لكونها أصبحت تحديا تواجهه المؤسسات في ظل التغيرات المستمرة.

خ-حدود الدراسة :وتمثلت حدود الدراسة في:

1-الحدود المكانية: قمنا باختيار القرض الشعبي الجزائري تحديدا وكالة غرداية-113، لإسقاط الجانب النظري من الدراسة، لكونها مؤسسة بنكية رائدة في استخدام الأجهزة المتطورة والمعدات الرقمية الحديثة، معتمدة وبشكل أساسي على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل إبراز أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وتأثيره على قرارات منح القروض.

2- الحدود الزمنية: تمت الدراسة التطبيقية بهذه المؤسسة خلال الفترة الممتدة من 01 ماي 2020 إلى غاية 31 جويلية 2020.

د-منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع كل من:

1-المنهج الوصفي: بالنظر إلى طبيعة الموضوع المختار، وبغية الإجابة على الفرضيات التي قمنا بطرحها، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتنظيمها بشكل تسلسلي، في سبيل تأطير المفاهيم النظرية للبحث من خلال الكتب والأطروحات والمقالات السابقة في الموضوع وتحليلها ومناقشتها، وإبراز أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، معتمدة في ذلك على مجموعة من المراجع بالإضافة إلى جملة من الوثائق البنكية.

2-منهج دراسة حالة: اتبعت المنهج التجريبي من خلال اسقاط المضامين النظرية على واقع وكالة غرداية – 113 القرض الشعبي الجزائري، والمتمثلة في دراسة تطبيقية وعرض نتائج التحليل لكيفية منح قرض استثماري.

ذ-تقسيمات البحث :

من أجل معالجة هذا الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين والموضحان أدناه:

1-الفصل الأول: يتضمن عرض شامل للجانب النظري للدراسة، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول** :تناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبي المالي وكذا القروض الممنوحة بصفة عامة مع ابراز العلاقة التي تربطهما.
- ✓ **المبحث الثاني** :والذي تم تخصيصه للدراسات السابقة وطنية كانت أو أجنبية والتعليق عليها.

2-الفصل الثاني :يتضمن الجانب التطبيقي للبحث "لدراسة حالة وكالة غرداية-113" وتم تقسيمه أيضا إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول:** يشمل الدراسة النظرية لوكالة غرداية-113 القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة.
- ✓ **المبحث الثاني** :تمثل في دراسة تطبيقية حول عملية تحليل ومنح القروض الاستثمارية في ظل تطبيق نظام المعلومات المحاسبي لدى القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية.

وفي الأخير تم التوصل إلى خاتمة نهائية وهذا بتلخيص واختبار للفرضيات المطروحة مسبقا، ثم عرض للنتائج العامة، كما قدمت جملة من التوصيات الهامة المبنية على النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى آفاق البحث.

ر-أنموذج الدراسة:

- **المتغير المستقل:** النظام المعلومات المحاسبي.
- **المتغير التابع:** اتخاذ قرار منح القروض.

ز-صعوبات البحث:

صادفتنا بعض الصعوبات أثناء انجاز هذه الدراسة، نذكر منها:

- ✓ في المرحلة الأولى من إنجاز البحث واجهنا صعوبة في الحصول على المراجع المتعلقة بالإطار النظري، بسبب الظرف الراهن الذي يجتازه العالم جراء تفشي الوباء والذي انجر عنه غلق جل المؤسسات، خاصة منها الجامعات والمكتبات، الأمر الذي أدى إلى تأخير استكمال وانجاز الدراسة إلى مدة أطول.
- ✓ صعوبة الحصول على بعض المعلومات من طرف الوكالة بحجة السرية التامة.
- ✓ صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية، نظرا لتسريح العمال بالخصوص على مستوى مصلحة القروض وذلك منذ 22 مارس الفارط إلى أجل غير محدد.
- ✓ الانشغال الدائم لإطارات الوكالة مما يخلق مشكل صعوبة إجراء المقابلات.
- ✓ انتشار الفيروس على مستوى العمل بالبنك، شكل نوعا من الضغط والخوف على الأنفس بالإضافة إلى إلزامية الإجراءات الوقائية وكذا الحذر القائم بين زملاء العمل.

الفصل الأول:

الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي المالي، آليات منح القروض والدراسات السابقة

تمهيد:

استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك أمر ضروري، يؤدي إلى عكس صورة أوضح عن أدائها، ضمان متابعة الخطط والسياسات وسير الأعمال، وهذا يؤدي إلى زيادة الرقابة والوصول إلى نتائج أكثر موثوقية ودقة، فالنظام المعلومات المحاسبي الفعال في البنك هو الذي يستند إلى مجموعة من المقومات الأساسية ويتميز بمجموعة من الخصائص التي تؤدي به إلى إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة وملائمة لاحتياجات المستخدمين، وتمكن متخذي القرارات من تحقيق أهدافها واتخاذ القرارات الصحيحة والرشيدة التي تنعكس بصورة ايجابية على البنك.

وتعد عملية منح القروض الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك للعملاء والمصدر الأول للربح، ولكن تحقيق الربح عادة ما يصطحب معه مجموعة من المخاطر للعملية أو السياسة الإقراضية للبنك، ولكونها صميم وجوهر النشاط البنكي، أصبحت البنوك تولي اهتماما كبيرا لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أكثر من أي وقت مضى، من بينها نظم المعلومات المحاسبية المالية نظرا لأهميتها الكبيرة في تسهيل العمليات المتعلقة بالنشاط المصرفي بما في ذلك ترشيد قرارات منح القروض والتقليل من درجة المخاطر.

تناولنا في هذا الفصل والذي يتضمن عرض شامل للجانب النظري للدراسة مبحثين مهمين، يشمل المبحث الأول المفاهيم الأساسية المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبي المالي وكذا القروض الممنوحة بصفة عامة مع ابراز العلاقة التي تربطهما ويضم مطلبين، والمبحث الثاني الذي خصص للدراسات السابقة عربية كانت أم أجنبية، حاولنا من خلاله الوقوف على أهم النقاط التي عالجتها هذه الدراسات، تحليل ومناقشة وإظهار أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية والتعليق عليها، إذ يحتوي هذا المبحث على مطلبين.

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي المالي ودعمه لقرارات منح القروض

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري(MIS) ، نظرا لخصوصيته في مجال التسيير بصفة عامة واتخاذ القرارات بصفة خاصة، فهو يتصف بالشمولية لامتداده إلى كافة أنشطة المؤسسة، ويوفر المعلومة المتعلقة لكل النشاطات لمختلف المستويات الإدارية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة عامة وشاملة لكل من النظام المعلومات المحاسبي باعتباره العنصر الأساسي وكل ما يتعلق بعملية منح القروض مع إبراز العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بالنظام المعلومات المحاسبي، وذلك بالتركيز على مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي المالي في المطلب الأول والوقوف على مفاهيم أساسية حول القروض وآليات منح القروض وعلاقتها بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المطلب الثاني.

المطلب الأول :مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي المالي

إن نظام المعلومات المحاسبي كجزء من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة يجب أن يؤدي واجبه في دعم العملية الإدارية، وفي هذا المجال فإن عمله يتركز على الحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة ونافعة للاستخدام في عمليات اتخاذ القرار.

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي المالي(FAIS)

1- تعريف نظام المعلومات المحاسبي

تعددت الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتعريفات نظام المعلومات المحاسبي التي تحمل في طياتها العديد من وجهات النظر، وسيتم تقديم عرض لأهم هذه التعاريف فيما يلي:

- نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات. [1]

من التعريف يتمكن الباحث مباشرة من إدراكه لمدى قيمة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي من خلال إبراز الكاتب مكانة نظام المعلومات المحاسبي على المستوى الإداري للمنظمة، حيث وصفه بذلك الجزء

[1] مصطفى العثماني، دور **نظام المعلومات المحاسبي**، في تفعيل قرارات المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، جامعة المدية، الجزائر،2014، ص 243، نقلا عن بن خليفة دنيا نصيرة، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير (منشورة)، جامعة مستغانم، الجزائر،2019، ص 13.

الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري، إلا أنه حصر استخدام النظام في مجال واحد ألا وهو مجال الأعمال إذ يمتد مجال استخدام النظام ليشمل جميع المجالات ومختلف المستويات الإدارية.

- كما يمكن تعريفه على أنه " نظام فرعي للمعلومات داخل المؤسسة يتكون من مجموعة من إمكانيات آلية وبشرية مسؤولة عن توفير المعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية وذلك لمساعدة الإدارة وفئات أخرى خارجية في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.[1]

وصف الكاتب من خلال تعريفه للنظام على أنه نظام فرعي للمعلومات أي أنه أداة توفير وتوصيل المعلومات لمختلف الفروع الأخرى، ما يعزز التفاعل والترابط والتنسيق للأعمال والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف المخططة بين الأقسام حيث يساعد على التكامل بين المراكز الوظيفية، كما أوضح في تعريفه على أن النظام يتكون من مجموعة من إمكانيات آلية وبشرية وحبذا لو أضاف أو ضم إلى هذه الأخيرة مجموعة من الإجراءات والمبادئ والأسس التي يرتكز عليها النظام، بالإضافة إلى إلحاحه على الدور الأساسي الذي يؤديه النظام والذي يتجلى في توفير المعلومات دون أن يحدد او يركز على نوع وخصائص المعلومات وبما أن له علاقة مباشرة بالمعلومات المحاسبية المالية إذ كان عليه أن يشير إلى المعلومات المالية الدقيقة بصفته يخزن ويعالج ويستند إلى المعلومات المالية المستخلصة من القوائم المالية بالخصوص.

- نظام المعلومات المحاسبي يتكون من مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الإلكترونية والأفراد التي تعمل داخل المؤسسة الاقتصادية، بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة، والجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرارات.[2]

التعريف وجيز يحمل مفهوم شامل للنظام ركز بالخصوص على مكونات النظام ولو حددت نوعية المعلومات التي يتم تقديمها للإدارة لكان مفهوما اشمل وأوسع.

- نظام المعلومات المحاسبي يدعم عمليات المؤسسة الاقتصادية من خلال تجميع وتخزين البيانات عن معاملات المؤسسة، وهذا النظام يساعد في التأكد من أن بيانات المؤسسة تمت معالجتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة، وهذا النظام المحاسبي يتكون من مجموعة موارد مثل الأفراد والمعدات التي تصمم من أجل تحويل البيانات المحاسبية لمعلومات محاسبية يتم نقلها للعديد من متخذي القرار بواسطة شبكات الحاسب الآلي المحلية والوطنية والعالمية.[3]

---

[1] عطا الله أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري، عمان، الأردن،2014، ص 36.

[2] رملي فياض حمزة، **نظم المعلومات المحاسبية**، مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص 65 نقلا عن موطي زكية، مومني سعيدة، واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة(منشورة)، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر،2016، ص 32.

[3] محمد يوسف الحنفاوي، **نظام المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2001، ص 51 نقلا عن كرايفية أحمد أمين، **نظم المعلومات ودوره في الأداء البنكي**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة ومراجعة(منشورة)، جامعة أكلي امحند اولحاج، البويرة، الجزائر،2018، ص 27.

تعريف ثري وكامل يشمل جميع الجوانب من حيث العمليات التي يقوم بها النظام من تجميع وتخزين وتحويل، الدور الذي يؤديه كمدعم ومساعد بالإضافة إلى تحديد نوعية المعلومات والدقة في معالجتها، إبراز مكونات النظام، ومن ثم نقل وتوصيل المعلومات لمتخذي القرار بأحدث الطرق ولجميع أقطاب العالم.

- يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه جزء من نظام المعلومات الرئيسية في المؤسسة يتكون من مجموعة من العناصر والمعدات والأدوات التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معين، وذلك طبقا لمجموعة من الإجراءات والقواعد من أجل معالجة البيانات المالية معبرا عنها بأحداث اقتصادية يهدف لإعدادها وعرضها في شكل تقارير مالية تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين، وهو نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار يساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.[1]

أبدع الكاتب في تقييمه للنظام بكونه أحد أجزاء الأنظمة الرئيسية في المؤسسة، في مدى تفاعل مكوناته طبقا لمجموعة من القواعد والإجراءات الأمر الذي أضفى الفعالية الجادة للنظام، التأكيد على البيانات المالية معالجتها وتحويلها إلى مخرجات والمتمثلة في التقارير المالية المعدة لكافة المستخدمين المدعمة والمساعدة لصناع ومتخذي القرار.

الشكل رقم (1-1): تصور لتعريف نظام المعلومات المحاسبي.

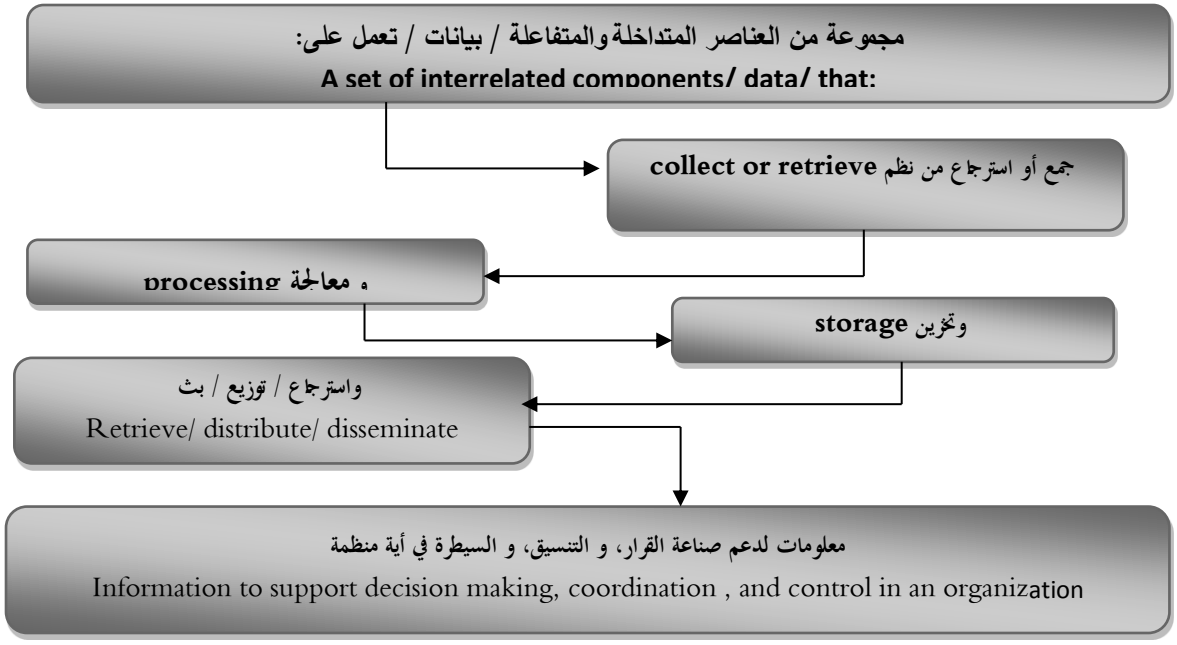

المصدر: رجم خالد، **نظام المعلومات**، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -2018، ص 14.

[1] نظال محمود الرمي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن،2011، ص 25 نقلا عن لغواطي عبد الله، دور **نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير (منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2015، ص 22.

2- نظام المعلومات المحاسبي المالي: Finance and Accounting Informations Systems

تعتبر الوظيفة المالية هي المسؤولة عن أداء إدارة التدفقات المالية من المؤسسة واليها، بالإضافة إلى مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد التقارير المحاسبية، واتخاذ القرارات المالية، كما تهتم بتأمين رأس المال اللازم لتغطية احتياجات المؤسسة، ونظرا لأهمية المعلومة في الجانب المالي يتوجب على المؤسسة امتلاك نظام معلومات مالي ومحاسبي الذي يزود الإدارة المالية بالمعلومات الخاصة بالنشاط المالي للمنظمة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المالية و تقديمها للأطراف الخارجية المناسبة بالإضافة إلى مساعدتهم على رقابة الموارد المالية للمنظمة. [1]

إذ يختص نظام المعلومات المحاسبي المالي أو الائتماني في البنك بتجميع وتشغيل وتحليل وإرسال المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات، وبالتوقيت المناسب والنوعية المطلوبة، وذلك لخدمة أنظمة العمل البنكية مثل التمويل، الأفراد، البحوث والتطوير وتقديم الخدمات البنكية بما فيها الائتمان والتسويق البنكي، ونظام المعلومات المحاسبي جزء من النظام الكلي للبنك يتكامل مع النظم الإدارية والوظيفية، ومخرجاته تمثل الدعامة الأساسية لمخرجات النظم الإدارية الخاصة بصنع القرار. [2]

فهو بمثابة النظام الفرعي بالبنك الذي تستند إليه إدارة البنك ككل في موازنة قراراتها والحفاظ على موارد البنك، فضلا عما يتيحه من حلول خاصة لمواجهة ظاهرة القروض المتعثرة، تشخيص أوضاعها، واقتراح الحل الناجح لها بل رصد مخاطرها وإمكانية القضاء على أسبابها قبل أن تنشأ.

ويتحقق عمل نظام المعلومات المحاسبي الائتماني وفق عناصره الأساسية حسب ما يعرف بالدورة التشغيلية للبيانات التي تتم عبر مراحل استنادا إلى تسلسل منطقي يمكن إيضاحه في الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-2) الدورة التشغيلية للبيانات الائتمانية في نظام المعلومات المحاسبي.

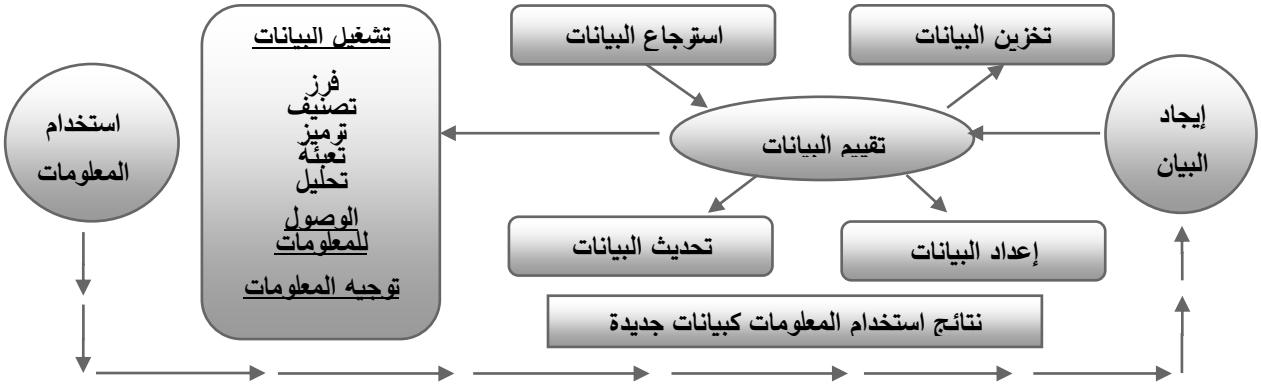

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **اقتصاد المعرفة**، (مدخل تحليلي في فكر وفلسفة ومكونات اقتصاد ما بعد الحداثة والولوج إلى عصر تدويل الاقتصاد الجديد والعولمة الإجتياحية)، الطبعة1، مجموعة النيل العربيى، القاهرة، مصر، 2001، ص139.

---

[1] رجم خالد، **نظام المعلومات**، (مطبوعة)، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2018، ص 26.

[2] حليمة باعمر، **أثر تطبيق نظم المعلومات على تنافسية البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، 2018، ص 04.

حيث يمكن تقديم تفسير لجملة عناصر النظام كما يلي:

1- المدخلات:

أ-مرحلة إيجاد البيانات: تزود دائرة الائتمان بالرصيد اللازم والكافي من البيانات الذي تحتاجه لتقييم عناصر الموقف الائتماني لطالب القرض، ومصادرها عديدة ومنها:[1]

- العميل طالب القرض: معلومات حول مبلغ الائتمان، الغرض منه، كيفية السداد، الضمانات المقدمة، ...
- مصادر داخلية بالبنك: حساب العميل وضعه المالي، طلباته بتخفيض أسعار الفائدة أو تأخير السداد، ..
- مصادر خارجية عن البنك: مركز المخاطر البنكية، السجل التجاري، الموردون، التجار، البنوك الأخرى..

بعدها تقيم البيانات للوقوف على مدى كفايتها، جودتها، صحتها وصلاحيتها واكتمالها، حداثتها وتوافقها والغرض المرجو من جمعها، عندئذ يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتخزينها وفقا للأسلوب المناسب، تحديثها وتحليلها أو استكمالها، اعدامها لعدم صحتها أو ادخالها لنظام التشغيل لاستخلاص المعلومات.

ب-مرحلة تقييم البيانات: البيانات التي يتم استقبالها تخزن في ذاكرة النظام إما في شكلها الخام، أو إدخال عليها بعض المعالجة والتغيير، وإخضاعها للتقييم الذي يتم وفقه اتخاذ القرارات التالية:[2]

- تخزين البيانات التي جمعت وفقا للأسلوب الذي يتبعه البنك، ولعدم الحاجة إليها آنيا.
- تحديث البيانات المجمعة سواء بالحصول على بيانات جديدة أو استخدامها لأساليب التنبؤ.
- استكمال البيانات التي جمعت عن طريق استرجاع البيانات التي سبق تجميعها أو تخزينها لدى البنك.
- اعدام البيانات التي تأكدت عدم فعالية الاعتماد عليها لانعدام موجوداتها، أو احتوائها على أخطاء.
- إدخال البيانات في نظام التشغيل لاستخلاص المعلومات منها.

2- العمليات: مرحلة تشغيل البيانات الائتمانية: القيام بعمليات الفرز، التصنيف الترميز، التعبئة، الوصول إلى المعلومات بعد إدخال كافة التعديلات حتى تصبح صالحة للاستخدام في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، أي القيام بعملية أو وظيفة المعالجة، التي تتضمن القيام بتجميع المعطيات (البيانات الائتمانية)، ثم تبويبها على شكل مجموعات ذات صفات مشتركة، بحيث تعطي معنى واضحا ودقيقا، ثم بعد ذلك عملية التحليل، لتحديد نوع العلاقات التي تحويها المعلومات، والوصول إلى المؤشرات التي تستخلص منها الاتجاهات العامة، والتي يتم صياغتها كمعلومات نافعة وذات قيمة إضافية لصانع القرار الائتماني.[3]

---

[1] حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد وتسيير المؤسسةّ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص-ص 86-87.

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3] زغاشو فاطمة الزهلراء، **إشكالية القروض المتعثرة**، دراسة حالة بتك BEA، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير (منشورة)، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014، ص 86.

3-المخرجات: مرحلة استخدام المعلومات الائتمانية: المعلومة تنتج لكي ترسل وتنشر، فبعدما يتم توجيه المعلومات لمتخذ القرار الذي يتخذ قراره بناء على هذه المعلومات بحيادية وشفافية، وعليه فإنه يتم اختيار العملاء الجيدين الذين سوف يوفون بالتزاماتهم فيكون من النادر حدوث حالات إعدام الدين، او شطبه وبالتالي تنخفض نسبة الديون المتعثرة.[1]

4-التغذية العكسية: يقوم متخذ القرار باتخاذ قراره بالاعتماد على المعلومات الموجهة إليه، وتظهر آثار ذلك في شكل نتائج يتم على ضوئها تقييم نواحي القوة والضعف في نظام المعلومات المحاسبي المالي، ومن خلال هذا يتم الحصول على بيانات جديدة تفيد النظام بل وتستخدم كمدخلات جديدة.

فالتغذية العكسية عبارة عن عمليات رقابية يمارسها النظام الائتماني على نفسه إما داخليا بمعنى القدرة الذاتية للنظام على تحقيق العوائد المطلوبة بالكفاية والكفاءة اللازمتين، أو خارجية تتمثل في قدرته على التحكم في العوامل البيئية المحيطة لزيادة هذه العوائد.[2]

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تحديد مكونات النظام حيث يتكون من المورد البشري ويجمع بين المحاسبين والمختصين في المعلوماتية، ومجموعة أجهزة إلكترونية سيتم تفصيلها على النحو التالي:

1-الموارد البشرية :تعد أحد المكونات الأساسية للنظام مصنفين بحسب الاختصاص من **المحاسبين، محللو ومصممو** النظام المعلومات المحاسبية، **المحللون الماليين** وكل **المختصين الآخرين** من مهندسين مختصين في البرمجة وتطوير النظم الآلية وصيانة أجهزة النظام.

2- أجهزة الحاسوب: لا يمكن أداء العمل بدونها سواء من حيث تشغيل البيانات ومعالجتها بالسرعة والدقة المطلوبتين، أو من حيث إمكانية إجراء الاتصالات مع قاعدة البيانات عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية.[3]

3- برامج التشغيل(التطبيقية): كافة البرامج التي يمكن الاستعانة بها في عمل النظام المعلومات المحاسبي، يتم من خلالها تنفيذ مجموعة من الأوامر والتعليمات التي يتم تغذية الحاسوب بها.[4]

---

[1] زغاشو فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 86.

[2] المرجع السابق.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 416.

[4] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، الجزء الأول، الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 20، نقلا عن قندوز سهيلة، **دور نظم المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير (منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.

4- قاعدة البيانات: مجموعة منظمة من البيانات التي تجمع بينها علاقات منطقية، بحيث يسهل تخزينها واسترجاعها بغرض تعديلها أو الإضافة إليها أو الاستفسار عن مكوناتها أو إعداد التقارير من واقعها[1].

5- مستندات الإثبات :تحتوي المستندات الثبوتية على البيانات، التي تؤيد من خلالها العمليات التي حدثت في الوحدة الاقتصادية بصورة فعلية وحقيقية، وتعتبر مستندات مرافقة ومؤيدة للمستندات المحاسبية[2].

6- الإجراءات :السياسات والأساليب المتبعة عند استخدام وتشغيل والتعامل مع نظام المعلومات[3].

7- شبكات الاتصالات الإلكترونية :تتكون من مجموعة من الحواسيب المرتبطة مع بعضها البعض، بهدف نقل المعلومات إلكترونيا وضمن قوانين معينة[4].

ثالثا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي من خلال تشغيل البيانات في الشركة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:[5]

- قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات.
- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في المؤسسة.

وحتى تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فانه يجب ان يرتبط بالأهداف الآتية:

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المنشاة وتقديمها في الوقت المناسب.
- يجب ان تتوافر في بياناته وتقاريره الدقة في الأعداد والنتائج.
- يجب ان يحقق النظام المحاسبي اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المنشاة ورفع كفاءة أدائها يجب ان تناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف المطلوبة منها.

رابعا: خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات:

من خصائص نظام المعلومات المحاسبي ما يلي: [6]

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **نظم المعلومات الإدارية**، مدخل إداري وظيفي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 237.

[2] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] عماد الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص 25.

[4] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 22-23.

[5] المرجع السابق، ص 27.

[6] ياسين سعد، **تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الأولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص115، نقلا عن محمد الطاهر علي سعد، فوزي محمود اللافي الحسومي، **مجلة دراسات الإنسان والمجتمع نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار**، دراس تطبيقية، 2017 ص7.

- يتكون من مجموعة من الأجزاء المادية والبشرية التي تتضافر معًا لتشكيل الإطار العام للنظام.
- يتضمن مجموعة من الإجراءات والقواعد والمبادئ التي تربط بين أجزاء النظام ومكوناته.
- يسعى لتحقيق الأهداف الفرعية والرئيسة والمتمثلة في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية.
- يتكون من النظم الجزئية التي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات هرمية، أي أن كل نظام جزئي مرتبط بنظام جزئي آخر ضمن مستوى أعلى وبحيث تشكل هذه الأنظمة بمجموعها هيكل النظام المحاسبي.

خامسا: أهمية النظام المحاسبي كنظام للمعلومات:

تتجسد أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة من خلال النقاط الآتية:[1]

1- **توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية:** يوفر للمؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من انجاز المهام والعمليات الجارية اليومية من خلال المعالجة المحاسبية.

2- **توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار:** يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية لدعم القرارات من خلال نوعية المعلومات التي يقدمها في شكل قوائم مالية وتقارير رقابية وتخطيطية.

3- **توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري:** تبين مدى نجاعة الأداء الإداري داخل المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمسيرين من أجل تقييم مدى فعالية الأداء الإداري داخل المؤسسة.

4- **تقديم عدد من المساهمات** خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد، حيث ينظم الأعمال آليا ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة ومبتكرة للزبائن.

يوفر نظام المعلومات المحاسبي التكاليف، وبالتالي يساهم في إضافة مميزات تنافسية للمؤسسة التي تطبقه حيث يساعد في رفع قيمة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء عن طريق تحسين كفاءة العمليات ومن ثم نظم المعلومات المحاسبية تؤثر وبشكل واضح على استراتيجية المنشأة وثقافتها.

الفرع الثاني: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي المالي

أولا: المبادئ العامة لنظام المعلومات المحاسبي المالي

يرتبط إعداد وتصميم نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية نتناول بالدراسة والتحليل البعض منها: [2]

أ- **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية.

---

[1] هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنسر والتوزيع، عمان، 1998، ص 35.

[2] أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص-ص58 59.

ب- مبدأ الثبات في إعداد التقارير: يتطلب أن تكون مخرجات النظام معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

ج-مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها.

د-مبدا الهيكلة: إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحديد أيضا خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبي.

هـ-مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن الدقة وتوفير الأساليب التي تساعد على التحقق من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء.

و-مبدأ المرونة: يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف.

ي-مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير كنتاج (مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار التقارير التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: مبادئ موثوقية نظام المعلومات المحاسبي المالي

لبناء الأنظمة الموثوقية التي يمكن الاعتماد عليها لابد من توفر خمسة مبادئ وفيما يلي شرح لهذه المبادئ:[1]

أ- مبدأ أمن النظام PSS : يشكل المبدأ أو الحجر الأساسي، يعرف بكونه درجة الحماية التي يتمتع بها النظام ضد الوصول غير المشروع بنوعيه المادي والمنطقي.

ب- مبدأ سرية معلومات الشركة ICP : تتعلق بالمنشأة، ولا بد من وضع سياسات وإجراءات من شأنها الحفاظ على سرية المعلومات، مع توثيقها، وتحديد مسؤولية صيانة النظام، والآلية المتبعة في ذلك، بالإضافة إلى تقييم هذه الآليات من فترة لأخرى.

ت- مبدأ خصوصية معلومات الزبائن IPC : تتعلق بالعملاء، وهي مجموعة من الإجراءات التي تضمن خصوصية المعلومات الخاصة بزبائن الشركة، ووضع الاجراءات التي من شأنها تلبية النظام لحاجات الزبائن المتجددة.

---

[1] صبري ماهر مشتهى، علام محمد حمدان، وآخر (طلال حمدون)، **مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي**، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 38، العدد1، الجامعة الأردنية، الأردن،2011 ص-ص 23-24 نقلا عن الموقع الإلكتروني http://alqashi.com/rch/jurch%20(22).pdf 04.18 .2020 الساعة 01 سا 10د .

ث- مبدأ سلامة العمليات PIP : تتعلق بالعمليات، وتعرف سلامة عمليات نظام المعلومات المحاسبية بكونها درجة تمام ودقة، وقتية، وشرعية عمليات المعالجة للبيانات في نظام المعلومات المحاسبي.

ج- مبدأ جاهزية SAP : تتعلق بالنظام، وتعرف بمدى قدرة المستخدم النهائي على استخدام النظام ضمن منظومة الوقت المناسب لتنفيذ متطلبات عمل منظمة الأعمال وإعداد تقارير بأكبر مستويات الكفاءة.

الفرع الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

تمثل مقومات أي نظام مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن احداها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفعالية وتوفر هذه المقومات أمر ضروري عند تصميم النظام المحاسبي لأي منشاة ومن أهمها ما يلي: [1]

1- المجموعة المستندية: تمثل المستندات أولى مقومات نظام المعلومات المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث:

- توفر الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.
- تمثل أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية للوحدة.
- تمثل سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية.

2- المجموعة الدفترية: تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة وبالتالي معالجتها بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية.

3- مجموعة التقارير والقوائم المالية: ناتج العمل المحاسبي وخلاصة لكل ما قامت به المؤسسة من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية، حيث تقدم إلى كافة الجهات والتي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة.

4- دليل الحسابات: يمثل أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات، وتساهم في تسهيل العمل المحاسبي وتوضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية.

5- أنظمة الربط والرقابة: وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحساب واستخدام كلمات السر تهدف إلى التقليل من الأخطاء والغش ومنعها وهذا يتطلب وجود نظام رقابة داخلية سليم قائم على وجود تنظيمي جيد. [2]

6- أفراد مؤهلين: ان تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية تحتاج إلى وجود أفراد مؤهلين وقادرين على إدامة الدفاتر والسجلات وتشغيل النظام بشكل يساعد على معالجة العمليات المالية وتوفير معلومات وتوصيلها للجهات المستفيدة منها لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين[3].

---

[1] قاسم ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سبق ذكره، ص19-21. بتصرف

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2008، ص30. بتصرف

[3] المرجع السابق. بتصرف

7- مكننة العمل المحاسبي: يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال وقد شاع استخدامه بصورة كبيرة نظرا للميزات الكثيرة والتي من أهمها القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة فائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب، التفاصيل المرغوبة، الدقة الكبيرة والوقت المناسب.[1]

الفرع الرابع: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المالي

تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المعلومات المحاسبية، وهي ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية، وتستخدم من قبل الجهات التي لها علاقة بالوحدة ويمكن تصنيفها بشقيه المالي والإداري إلى نوعين: مخرجات يومية روتينية ومخرجات معلومات تغذية عكسية.

يتضمن النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعلومات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، تعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات المدخلات الرئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري لإخراج مخرجات معلومات التغذية العكسية، والتي يحتاجها المستخدمين لتنظيم وادارة وتقييم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية والمرتبطة باتخاذ القرارات المستقبلية.

تكمن فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في مدى قدرته على تحقيق أهداف القوائم والتقارير المالية وتلبية احتياجات مستخدميها، وذلك بتوفير معلومات محاسبية (مخرجات) ذات خصائص نوعية وملائمة لعمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، لذلك أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى الخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة للمستفيدين منها، وهي خصائص نوعية وتشمل الملاءمة، الاعتمادية أو الموثوقية وخصائص ثانوية تتمثل في: قابلية المقارنة والثبات أو الاتساق. وفيما يلي شيء من التفصيل بخصوص المعلومات المحاسبية:

❖ **مفهوم المعلومات المحاسبية:**

تعتبر المعلومات المحاسبية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، والتي يجب أن تتميز ببعض الخصائص الضرورية حتى يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرارات.

أ) تعريف المعلومات المحاسبية

تعرف بأنها " كل المعلومات الكمية وغير الكمية والتي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطوط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".[2] بصفة عامة يمكن تعريفها على أنها كل المعلومات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي والمترجمة في شكل قوائم أو تقارير مالية.

---

[1] احمد لعماري، سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره ص 61.

[2] قاسم ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سبق ذكره، ص27.

ب) شروط المعلومات المحاسبية

لا بد من تحقيق شرطين مهمين (أو إحداهما على الأقل) عند استخدامها من قبل صانع القرار وهما:

- أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام صانع القرار.
- أن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة صانع القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في صنع قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذا لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية التي حدثت على البيانات بمثابة معلومات بل يمكن اعتبارها (بيانات مرتبة) يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.[1]

ت) أنواع المعلومات المحاسبية

تصنف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى معلومات على شكل وثائق ومعلومات على شكل تقارير.

- **الوثائق:** هي مستندات يمكن استخدامها كمدخلات لأنظمة معلوماتية أخرى فرعية في المؤسسة بهدف معالجتها للحصول على معلومات جديدة، من أهمها [2] : الفواتير، الشيكات بأنواعها، الكمبيالات... الخ
- **التقارير:** تعد اهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث يعتمد عليها في عمليات التحليل المالي لما توفره من بيانات ومعلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الصحيحة والملائمة [3].

ويمكن تقسيم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي إلى:

- ✓ **تقارير مالية:** هي تلك التقارير التي تبين مصادر الأموال في المشروع وأوجه استخدامها، وتتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة.
- ✓ **التقارير الإدارية:** وهي التقارير التي تساعد إدارة المؤسسة على تحقيق أهدافها وسياساتها وبرامجها واستراتيجياتها ورسالاتها العامة، وتشمل تقارير التخطيط، تقارير التشغيل وتقارير الرقابة [4].

❖ **الخصاص النوعية للمعلومات المحاسبية**

هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وتجعلها ذات جودة عالية. فهي الخصائص والمميزات التي ترفع من القيمة الإعلامية لهذه المعلومات من وجهة نظر مستخدميها، ويستخدم هذا المصطلح للتمييز بين المعلومات المحاسبية الجيدة المساهمة في اتخاذ

---

[1] علي حامدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير (غ منشورة)، في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 30.

[2] محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 89.

[3] منى سلمان جعفر، **النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة شرين، سوريا، 2003، ص 40.

[4] محمد يوسف حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

القرارات بنجاح، والمعلومات المحاسبية الأقل شأنا، وعليه بات من الضروري على معدي التقارير المالية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة والتي ترفع من هذه القيمة، ومن هذه الخصائص ما يلي:[1]

- **القابلية للفهم:** أي أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، كما يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح.
- **القابلية للمقارنة:** إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة أو لمنشآت أخرى، ويجب تطبيق مبدأ الثبات والاتساق حتى تكون عملية المقارنة دقيقة.
- **الملائمة:** لكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر فيها خصائص مهمة منها التوقيت الملائم أي أن تصل المعلومة في الوقت المناسب، كما يجب أن تعطي لمتخذ القرار على التنبؤ بالمستقبل.
- **الموثوقية:** يمكن تعريف الموثوقية بأنها "هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تتمثل بصدق ما تزعم تمثيله.
- **التوقيت المناسب:** يقصد به توفير المعلومات في وقت الحاجة إليها، أي توفير المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على مجرى اتخاذ القرار.
- **القدرة التنبؤية:** لا بد أن تساعد المعلومة متخذ القرار على تقييم ثم تصحيح توقعاته الحالية من جهة، وزيادة قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل من جهة أخرى.
- **التغذية العكسية:** تعني مساعدة متخذي القرار على تقييم صحة توقعاته، ومن ثم إعادة تقييم نتائج قراراته التي بنيت على أساسها هذه التوقعات، إذ لا يكفي تحقيق الملاءمة والتنبؤ.
- **الموضوعية:** المعلومات المحاسبية تتسم بالنزاهة وخلوها من التحيز، ولا بد من اتخاذ قرارات منصفة بشأن تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف وتحقيق أمانة تلك المعلومات.
- **الثبات أو الاتساق:** الثبات في استخدام المبادئ والطرائق والسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، للتمكن من المقارنة. ويمكن تلخيص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-3) خصائص المعلومات المحاسبية

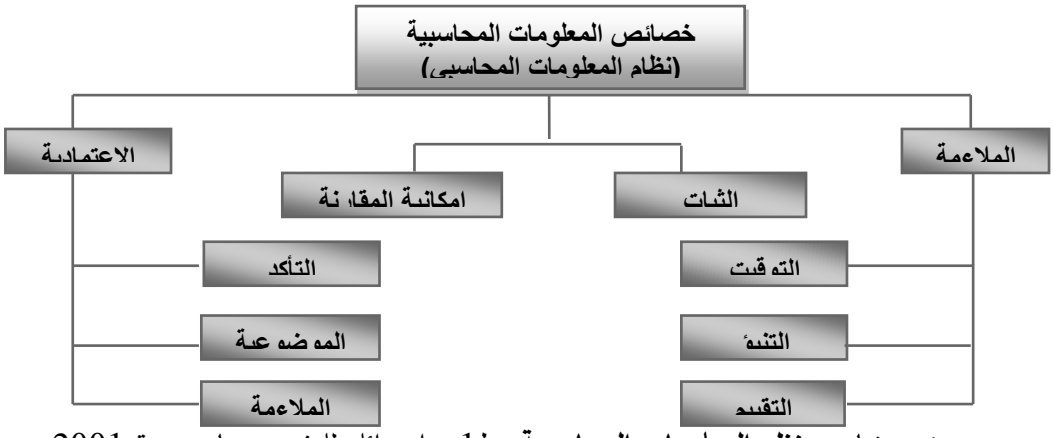

المصدر: محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2001، ص 87.

[1] عطا الله أحمد الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص-ص 27-28.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول القروض وآليات منح القروض وعلاقتها بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي

من أجل تغطية احتياجاتها المالية تلجأ المؤسسة والأفراد للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها، والبنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات وسائل عديدة من الائتمان وهي تقوم باختيار الوسيلة التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها وإمكانياتها المستقبلية.

ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.

وعليه يكون من الملائم في هذا المطلب إلقاء الضوء على ماهية القروض من خلال ابراز خصائصها وأهميتها، الإشارة إلى أنواعها، بالإضافة إلى استعراض جملة المعايير والإجراءات المتبعة لمنح القرض، ثم التركيز على عملية اتخاذ قرار الإقراض وبالتالي إظهار وتوضيح العلاقة التي تربط نظم المعلومات بهذه الأخيرة.

الفرع الأول :مفهوم القروض

يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، وفيما يلي تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

جاء تعريف القرض في المادة **112 من قانون النقد القرض90 —10** على أنه "كل عقد يقوم بموجبه شخص يسمى الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر يسمى المدين، أو يعده بمنحه إياه أو يلتزم بضمان أمام الآخرين وذلك مقابل الحصول على فائدة، كما يعتبر كل من الائتمان التجاري وعمليات التأجير المقيدة بخيار الشراء من عمليات القرض[1] "

فالقروض البنكية عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تُمنح إلى عملاء البنك، وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض، والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض، بالإضافة إلى الفوائد والعمولات.[2]

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون النقد والقرض المؤرخ في 14-04-1990، العدد 16، المادة 112.

[2] خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الطبعة1، 2006، عمان، ص 186، نقلا عن مباركي سعاد، جندي فاطمة، **مدى مساهمة القروض المصرفية في معالجة عقبات التمويل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2010، ص4.

ويعرف القرض بأنه **الثقة** التي توليها البنوك للعميل (فرد أو شركة) حين تضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو تكلفه فيه **لفترة محددة** يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها **بالوفاء بالتزامه**، وذلك لقاء **عائد معين** تحصل عليه البنوك من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات.[1]

ثانيا: خصائص القروض:

من خصائص القروض ما يلي:[2]

- **الثقة بين الطرفين:** ثقة البنك في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد.
- **تحديد مدة الاستحقاق:** يجب أن تكون هناك فجوة زمنية ما بين منح الأموال واسترجاعها.
- **التعهد أو المبادرة:** أن البنك يعد الزبون بمنحه القرض.
- **الربح أو الفائدة:** التزام الزبون بدفع ثمن استخدام هذه الأموال للبنك وهذا الثمن يتمثل في الفائدة.
- **القرض كونه يقوم أساسا على الاختيار** لا الالتزام بخلاف الضريبة التي تعتبر كمساهمة إجبارية.

ثالثا: أهمية القروض:

تبرز أهمية منح القروض في تسهيل المعاملات التي أصبحت تقسم على أساس العقود والوعد والوفاء وهذا ما يرافق النهوض الاقتصادي، وهو أيضا وسيط للتبادل ووسيط لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، وإذا أحسن توجيه القروض فإنها تلعب دورا فعالا في الازدهار الاقتصادي للبلاد.[3]

باعتبار القرض من أهم مصادر الأموال للبنوك في الوقت المعاصر، مما يؤكد فعاليته الكبيرة وأهدافه الواسعة في تمويل التجارة، وتتضح أهمية منح القرض من خلال النقاط التالية: [4]

- الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من خلال القروض في تمويل الصناعة والزراعة واستغلال الأموال والإنتاج والتوزيع يؤدي بالزيادة في انتاجية رأس المال.
- عن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في زيادة عرض رأس المال، وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية.
- تنمية السوق النقدية وذلك بزيادة العرض من جانب الأوراق التجارية والمالية والسندات.
- مقدرة الجهاز المصرفي على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود.
- تساهم القروض العامة في القضاء على البطالة لأنها تتيح للعاطلين فرصة العمل وتزيد من دخلهم، فيؤدي إلى زيادة استهلاكهم وزيادة الإنتاج بعد ذلك.

---

[1] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل"2»** دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة،2007، ص 74.

[2] نقلا عن الموقع التالي : https://www.mostajad.com/2012/10/loans.html. بتاريخ 05.12.2020 على الساعة 11 سا و30 د.

[3] منير إبراهيم هنيدي، **إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**،ط3،الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1996، ص207 .

[4] نقلا عن الموقع التالي:https://www.mostajad.com/2012/10/loans.html بتاريخ 15.05.2020 الساعة 10سا و15د.

- يساعد الائتمان المصرفي على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.
- إذا فالقروض تعتبر أهم وأكبر مصدر لتمويل المشروعات، وفعاليته وأهميته تعد طاقة لمواجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: أنواع القروض

يمكن تصنيف القروض وفق مدتها، وتبعا للمقترضين (الزبائن)، الأغراض التي تستخدم فيها وكذلك الضمانات المقدمة، ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي:

❖ **تصنيف القروض حسب مدتها:** يعد التصنيف الرئيسي للقروض والأكثر شيوعا، وتنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى قروض قصيرة الأجل، متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل.

1-**قروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال):** مدتها عادة لا تزيد عن السنة، والغرض منها أساسا هو تمويل الجانب الاستغلالي أو النشاط التجاري للمؤسسة، وتستخدم في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق. [1] كالقروض على الحساب الجاري، القروض بالموافقة.... الخ.

2-قروض طويلة الأجل (قروض الاستثمار): هي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، وهي تلك القروض الموجهة لتمويل استثمارات المؤسسة وتكوين رأس المال الثابت (كالمباني والمعدات التي تدخل في العملية الإنتاجية اليومية والتي لا تنوي المؤسسة بيعها).

3-قروض متوسطة الأجل: يمتد أجلها إلى خمس سنوات وميدانها هو تمويل الحالات التي تقع بين الاستعمالين السابقين، أي حالات تجديد أو تحسين رأس المال الثابت (كتمويل مشتريات المعدات وغيرها).

❖ **تصنيف القروض حسب المقترضين (الجهة المستفيدة):** تنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى : [2]

- ✓ قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.
- ✓ قروض للقطاع الخاص (فرد أو شركة)، قروض للحكومة والقطاع العام (الولاية، البلدية، الدائرة).
- ✓ قروض المستهلكين، وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.
- ✓ قروض للعملاء وقروض للآخرين.

وكقاعدة عامة يفترض أن القرض العام جدير بالثقة، وأن وفائه في حكم المضمون. [3]

❖ **تصنيف القروض حسب الأغراض:** تقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

1-القروض الاستهلاكية: تستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة ولا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وتقدم ضمانات (الأوراق المالية أو الرهن العقاري).

---

[1] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص110 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص11.

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص91.

2-القروض التجارية: هي القروض التي تمنح بهدف تمويل وتكوين الأصول الثابتة للمشروع، كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها، عن طريق تمويل شراء مستلزمات المصنع، والمواد الخام اللازمة للإنتاج.

3-القروض الإنتاجية: هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة للمزارعين، للمنتجين، للتجار، لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية.

4-القروض الاستثمارية: هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل للإنتاج ومعداته، وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية ولتجارية والإدارية.[1]

❖ **تصنيف القروض حسب الضمان:** البنك عندما يقرض فهو يريد ضمانا بأن ما أقرضه سيستعيده، وبالتالي تصنف القروض حسب هذا المعيار إلى:

1-قروض مضمونة: الضمانات التي يطلبها البنك نوعان :ضمانات شخصية، وضمانات عينية، فالضمانات الشخصية تمنح دون ضمان عيني أو مادي، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل، كما يستند إلى مجرد الثقة في الشخص المقترض أي إلى عناصر معنوية كالسمعة المشرفة والملاءة، أما الضمانات العينية (الحقيقية) فتعني وجوب تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن والذي يضمن تسديد الدين في الأجل المحدد .[2] ومن ثم ينبغي أن تكون القيمة السوقية للأصل المرهون أكبر من قيمة القرض.

2-قروض غير مضمونة: يقدم القرض بدون رهن للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزاماتهم، عادة مرا كزهم المالية قوية، ومن عملاء دائمين الذين يحتفظون بقدر ملائم من الودائع لدى البنك المقرض[3].

خامسا: المخاطر الائتمانية أو الإقراضية

تمثل الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد القرض.

ومهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظم أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك متعددة ويمكن تقسيميا كالتالي: [4]

- **المخاطر العامة :** وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسة والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل ...الخ.

---

[1] الطاهر الأطرش، **تقنيات البنوك**، دراسة في طرق استخدام النقود مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية-الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007، ص 45.

[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص211، نقلا عن تيطوم هاجر، **سياسات وإجراءات منح القروض البنكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (منشورة)، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 25.

[4] قروط زهرة، العايدي سعيدة، **تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015 ص-ص 25-26.

- **المخاطر المهنية** :وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن ان تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد .
- **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض** :وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي الى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه الى عدة مخاطر :

✓ **الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة القوائم المالية... الخ .

✓ **مخاطر الإدارة:** مرتبطة بنوعية الإدارة، أي خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات المحاسبية التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

✓ **الخطر القانوني:** ويتعلق اساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي على البنك ان يقوم بمراعاتها النظام القانوني للمنظمة، السجل التجاري، وثائق الإيجار والملكية.... الخ.

الفرع الثاني: الأسس والآليات المتبعة لمنح القروض

تبنى عملية منح القروض على أسس ذات أهمية كما تمر عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن يقدم الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض.

أولا: أسس منح القروض: يتم منح القرض البنكي استنادا إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها أهمها:[1]

- **اعتبارات السيولة:** على البنك ان يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية باستخدام الموارد في اصول تتمتع بقدر كافي من السيولة.
- **اعتبارات الربحية:** بخصوص قرار منح القرض، حيث في الوقت الذي ينبغي على البنك أن يحتفظ فيه بالأموال اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه، فإنه عليه أن يعمل على تحقيق حد معقول من الربح.
- **قرارات البنك المركزي:** تخضع البنوك في مجال الإقراض لقرارات البنك المركزي كتلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، ونسبني السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما.
- **السياسة الائتمانية أو الإقراضية للبنك:** حيث تخضع البنوك فيما تمنحه من قروض للسياسة الإقراضية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات البنكية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها وشروطها.

[1] سمية أحبق، **آليات منح الائتمان في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013 ص 4.

ثانيا: معايير وإجراءات منح القروض

من أجل ضمان السير الحسن لعملية منح القروض، وشفافية تعامل المصرف مع زبائنه، فإن عملية منح القروض تتم من خلال الإجراءات وجملة المعايير التالية:

❖ **معايير منح القروض**

تعتبر المعايير التي تعتمد عليها البنوك لمنح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنك لذلك توجه لها أهمية كبيرة من طرف المسيرين، وتستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح القروض وهي كالآتي: [1]

- **شخصية العميل:** السمعة الحسنة للعميل محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه.
- **طاقة العميل:** سداد القرض في مبيعات الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل في تسيير شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع.
- **المركز المالي للعميل:** يعد المركز المالي للعميل الضمان الرئيسي على قدته على الوفاء حيث تقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي، من خلال المؤشرات.
- **الضمانات** :لا تغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته، فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من طرف البنك وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة.
- **الظروف الاقتصادية العامة:** يقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها.

❖ **إجراءات منح القروض**

نميز القرض بعدة خطوات لمنحه بداية من دراسة ملف طلب وانتهاء بإبلاغ العميل بالقرار والتعاقد، وفيما يلي بعض من تفاصيل الإجراءات التي تتم من خلالها عملية منح القرض في البنوك بصفة عامة:

- **البحث عن الفرص وجذب العملاء:** البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والتقرب من العملاء والتعرف على مختلف احتياجاتهم التمويلية، ويلعب التسويق المصرفي دورا هاما للترويج لذلك.[2]
- **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف**، الإسكندرية، مصر،2000، ص 159، نقلا عن سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (منشورة)، في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص- ص 8-9.

[2] رامي هاشم الشنباري، **التحليل الائتماني ودوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006، ص 112.

- **الفحص الأولي لطلب القرض:** دراسة ملف طلب القرض والتأكد من مدى توافقه وسياسة الإقراض، وتساعد انطباعات لقاء العميل مع المسؤولين في اتخاذ قرارا إما بالاعتذار أو الاستمرارية في دراسة الطلب. [1]
- **التحليل الائتماني للقرض:** يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة، وإمكانيات العميل الائتمانية من حيث: [2]
  - **علاقة العميل مع البنك:** تقيم علاقة العميل مع البنك من خلال حساب الزبون ومستوى استعمال القروض ونسبة الوفاء بالالتزامات.
  - **اللجوء إلى مصرف الجزائر:** تلجأ مصلحة القروض إلى المصلحة المركزية للأخطار والمصلحة المركزية للديون (مصرف الجزائر)، مما يسمح لها بالاطلاع على وضعية طالب القرض.
- **التفاوض مع طالب القرض:** بعد قياس درجة الخطر وتحليل القوائم المالية وتجميع المعلومات الخاصة بطالب القرض، يقوم المصرف بالتفاوض مع طالب القرض[3] فيما يخص النقاط الأساسية لموضوع الطلب.
- **مرحلة اتخاذ القرار:** تنتهي عملية التفاوض إما بالقبول أي قبول الشروط التي يقترحها المصرف والتعاقد، أو عدم القبول وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض.
- **صرف القرض:** يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة، واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق العقد. [4]
- **متابعة القرض:** إن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان عن حسن سير المؤسسة الطالبة للقرض، بالإضافة إلى عدم حدوث تغيرات أو تأجيل في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض.
- **تحصيل القرض:** تحصيل المستحقات حسب ما تم الاتفاق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تأجيل القرض مرة أخرى.[5]

ويمكن توضيح كل هذه الإجراءات من خلال المخطط التالي:

---

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبوقحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،2000، ص105.

[2] الحناوي محمد صالح، عبد السلام عبد الفتاح، **المؤسسات المالية والبنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص213.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، 2000، ص195.

[4] الحناوي محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[5] المرجع السابق، ص214.

شكل رقم (1- 4): إجراءات منح القرض وتحصيله

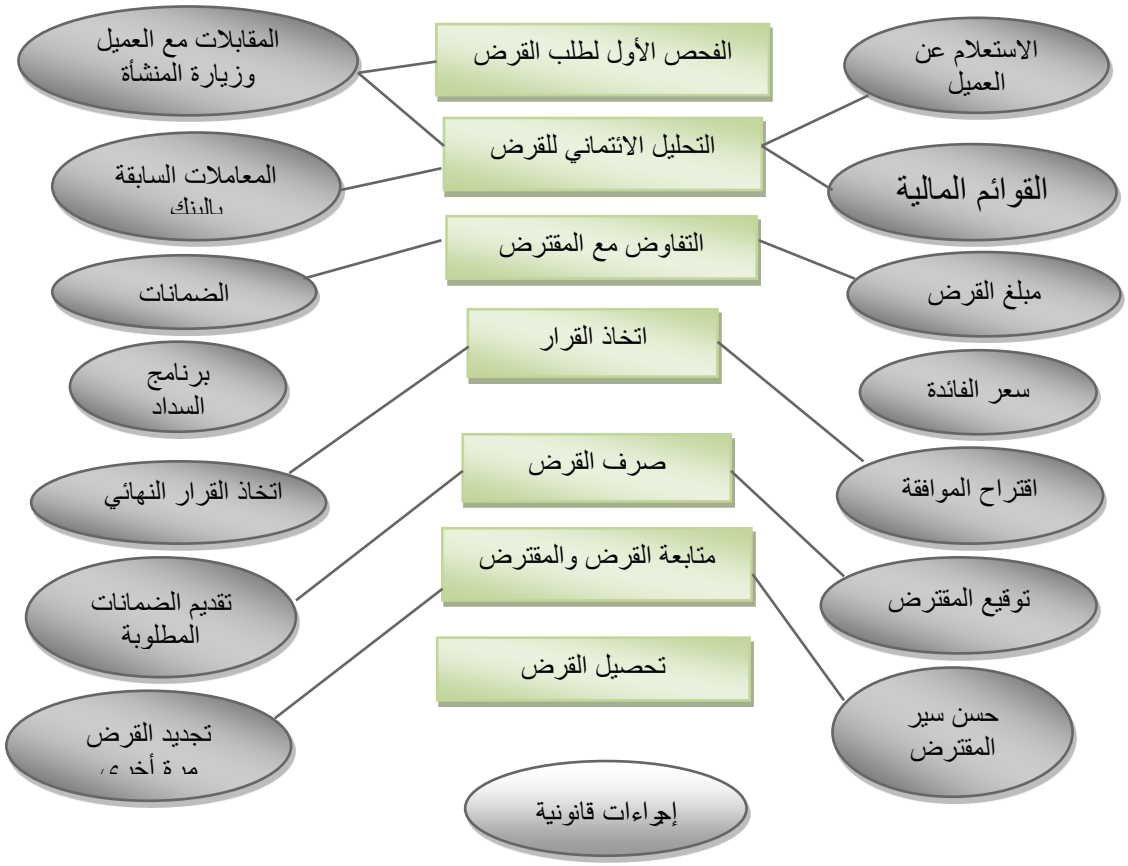

المصدر: الحناوي محمد صالح، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص281.

الفرع الثالث: اتخاذ قرارات منح القروض

يتم اتخاذ القرار الائتماني والخاص بالموافقة على منح القروض المطلوبة للعملاء في إطار الشرعية الائتمانية المصرفية، واستنادا الى أسس وقواعد سياسة الإقراض الموضوعة، بجانب التعليمات والتوجيهات الدورية التي تصدرها البنوك الى وحداتها المختلفة كلما دعت الحاجة عند قيامها بتنفيذ عمليات الائتمان.

أولا: القرار الائتماني

يقوم البنك بدراسة كافة المعايير ليصبح قادرا للوصول الى قرار بمنح القرض من عدمه والذي يكون في الغالب أقرب الى الصحة، وتظهر هنا الحاجة الملحة لتوفير العميل كافة البيانات والمعلومات التي من شأنها تساعد البنك على اتخاذ القرار الصائب والمتضمن بدوره خلق علاقة إيجابية ومستمرة مع العميل.

ثالثا: صياغة القرار الائتماني

يعتبر قرار منح القرض من أهم العمليات الضرورية التي يقوم بها البنك ويمر بعدة مراحل أساسية لا يمكن تجاهلها نظرا لتكاملها وترابطها، حتى يمكن اتخاذ القرار بدقة. وبالرغم من وجود سياسية ائتمانية واضحة

وتوافر معظم الضوابط الائتمانية الا أنه توجد بعض المشاكل والمخاطر المتعددة، وأن سوء صياغة القرار الائتماني يؤثر على نشاط العميل وتتمثل هذه الصياغة في النقاط المذكورة أدناه: [1]

1- **حجم القرض المقترح من العميل:** والذي يتناسب مع الغرض المطلوب من أجله، طبيعة نشاط العميل، طول دورة نشاطه، مدى موسمية هذا النشاط، واحتياجات رأسمال العامل المتاح.

2- **الغرض من التسهيلات المقترح منحها للعميل:** لابد أن يكون الغرض واضحا ومحددا في الدراسة الائتمانية، وأن يعكس ذلك على الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة.

3- **شكل التسهيلات الائتمانية:** أي القرض الممنوح يكون مطابق للغرض المطلوب.

4- **برنامج السداد:** يتعين تصميمه بناءا على طبيعة نشاط العميل بشكل خاص، أن يتوافق هذا البرنامج زمنيا مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية، كما يجب أن يرتبط برنامج السداد مع طول دورة النشاط.

5- مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها: لابد للباحث الائتماني أن يركز فكره على أن يتم السداد من ناتج النشاط أو الغرض الذي استخدم فيه الائتمان، دون النظر إلى الملاءة المالية للعميل.

6- **كيفية استخدام أو صرف التسهيلات:** يؤثر القرار الائتماني في كيفية استخدام التسهيلات من حيث: أسلوب صرفها، هل سيتم الصرف للعميل أو للجهة المستفيدة مباشرة، برنامج السداد، مصادر السداد.

7-الضمانات: بشكل عام لا ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان[2]، حيث لا تصلح أساسا كافيا رئيسيا لمنح الائتمان من عدمه والأصل أن تأتي التسهيلات مكملة لقناعة البحث بجدارة العميل.

رابعا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في البنك من ببنها:

1- عوامل خاصة بالعميل : خصية العميل، رأس مال المقترض، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة،...الخ عوامل أساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب.[3]

2- عوامل خاصة بالبنك : ويمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي: [4]

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها ومواجهة التزاماته واستقلالية البنك.

---

[1] سمية أحبق، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين سوريا،2007 ص 23.

[3] حسين، سليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 23 و24 نوفمبر 2008، ص6، نقلا عن عمومن وليد، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم الاقتصادية تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 12.

[4] حسين، سليم حمود، مرجع سابق، ص 6.

- القدرات التي يمتلكها البنك من الإطارات المؤهلة ومدى تطور التكنولوجيا المطبقة.
- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي.

3- عوامل خاصة بالقرض : يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي: [1]

- **الغرض من القرض:** لغرض تمويل رأس المال العامل أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي ...الخ.
- **مدة القرض:** هل تتناسب مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب؟وهل يتوافق والسياسة الإقراضية؟
- **طريقة السداد:** أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية؟، .....
- **مبلغ القرض:** كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك.

الفرع الرابع :علاقة ودور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض

أولا: علاقة صناعة قرارات منح القروض بمخرجات النظام المحاسبي المالي

تمثل المعلومات المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها، وكوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند عملية اتخاذ القرارات، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية، من معالجة الأحداث المالية داخل المؤسسة وتدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي، بهدف الإفصاح عنها وتقديمها للجهات المستفيدة.

ولا شك أن استخدام نظام المعلومات المحاسبي في العصر الحديث أدى إلى انتاج وتحرير معلومات ذات جودة عالية لمتخذي القرارات، فلابد من توضيح مزايا استعمال استخدام نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومة المحاسبية من خلال ما يلي:

1-أهمية استخدام نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومة المحاسبية (المزايا)

لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة فاصل زمني بين وقوع حدث معين (المدخلات من البيانات) والتقرير عنه (المخرجات من المعلومات) هذا فضلا عن الدقة التي تتسم بها المعلومات المتولدة، كما أن انتشار الكمبيوتر في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات المحاسبية وتحويلها إلى بيانات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط وبرامج الأداء للأعمال والرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولا لتحقيق أهداف المؤسسة، كل ذلك جعل من هذه الأداة **وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد التكاليف،** وقد أدى استخدام نظم المعلومات في مختلف مجالات العمل المحاسبي إلى تحقيق العديد من المزايا أهمها فيما يلي :[2]

- المرونة في تصميم النظم من خلال تخزين أو استرجاع المعلومات في الوقت المناسب.

---

[1] المرجع السابق، ص7.

[2] أحمد حلمي جمعة، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)**، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص-ص، 24-25.

- انخفاض تكلفة العمليات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة وزيادة دقة وسرعة انجاز هذه العمليات.
- تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهيل عمليات تجميعها وتخزينها واسترجاعها.
- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الإدارية وتقديم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل معلومات التغذية العكسية.
- الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، نظرا لاحتواء الكمبيوتر على وسائل وأساليب الضبط والتحقق يمكن الإدارة من التأكد من صحة العمليات.

وبالتالي يعد استخدام نظام المعلومات المحاسبي في إعداد وعرض المعلومات من العوامل المهمة المؤثرة على كمية ونوع المعلومات المحاسبية، حيث يقوم **بتوفير المعلومات الدقيقة والملائمة** للمستفيدين، وبما أن المعلومات المحاسبية لها أهمية كبيرة في توجيه وترشيد القرارات لمتخذي القرار فإن جودتها وشفافيتها تؤدي إلى نقل صورة تتمتع بالمصداقية عن الوحدة ومركزها المالي **في الوقت المناسب وبتكلفة أقل.**

2- أنواع المعلومات المحاسبية المعتمدة في اتخاذ القرار الائتماني

❖ **المعلومات المالية** :تتمثل في القوائم المالية وتشمل[1] : الميزانيات، قوائم الدخل وقوائم التدفق النقدي... حيث يستخدم محلل القرض هذه القوائم لاستخراج النسب المالية، [2] ومن أهم هذه المؤشرات المالية ما يلي:

أ-قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها: [3]

- **رأس المال العامل (الصافي أو الدائم):** تستعين به المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل،
- **احتياجات رأس المال العامل:** كلما كانت قريبة من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.
- **الخزينة:** كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة.

ب-قياس الأداء المالي بواسطة النسب المالية: أذكر منها: [4]

- **نسب السيولة:** يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- **نسب النشاط:** مدى كفاء المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الموجودات ومن ثم قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.
- **نسب الملاءة:** مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، ومدى سلامة سياسة التمويل.
- **نسب الربحية:** أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المؤسسة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية.

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 354. بتصرف

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، (منهج علمي وعملي متكامل)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 39. بتصرف

[3] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 31. بتصرف

[4] إيمان أنجو، مرجع سبق ذكره، ص71.بتصرف

❖ **المعلومات غير المالية (خارجية)**

تفيد إدارة الائتمان بجمع كل ما يحيط من معلومات عن العميل والتي تتمثل فيما يلي: [1]

- **السجل التجاري:** يعطي بعض الدلالات عن وضع العميل.
- **الصحيفة العينية:** إفادة السجل التجاري لتبيان التوقعات والرهونات على الموجودات العقارية العائدة.
- **الموردون:** يمكن أن يقدموا معلومات مفيدة عن استقامة العميل ومكانته في الوسط التجاري أو المهني .
- **المنافسون:** الوقوف على سياسة العميل في البيع والمضاربة من خلال الاستقصاء عن بعض المعلومات
- **البنوك التجارية:** هناك ثقة لتبادل المعلومات البنكية فيما بين البنوك سواء كانت محلية أم خارجية .
- **الصحف،الجرائد الرسمية والنشرات التجارية:** تعطي المعلومات عن العميل وشكل علاقته مع النشاطات.
- **مكاتب الاستعلامات الخاصة:** توفر بعض الدول مؤسسات متخصصة ممتهنة عملية الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها.

ثانيا: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار منح القروض

من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار سليم في منح القروض، ومن أجل تحديد مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منحها لهذه الأخيرة، يقع على عاتق إدارة الائتمان توفير مجموعة من المعلومات المحاسبية التي تتحصل عليها عن مصادر خارجية أو من القوائم المالية، سواء بشكل مباشر أو عن طريق التحليل المالي باستخدام نظام المعلومات المحاسبي الذي يوفر لنا مجموعة من المعلومات (مخرجات) تساعد مسؤول منح القروض على اتخاذ القرار السليم.

يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على أدوات وأساليب علمية يمكن من خلالها اشتقاق جملة من المؤشرات الكمية والنوعية حول مشروع للحصول على معلومات يتم تفسيرها ووضعها في خدمة متخذ القرار، من خلال الاستعانة بالبيانات المالية المنشورة، المعلومات ذات العلاقة، والمؤشرات الاقتصادية العامة.

ومن وجهة النظر الائتمانية يقوم المقرض بالدراسة التحليلية من خلال النظام المعلومات المحاسبي بهدف **التعرف على المخاطر المتوقع أن يواجهها** في علاقته مع المقترض، تقييمها، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة، استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

ويكمن دور النظام المعلومات المحاسبي في تقديم أو **إبراز الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار الملائم**، لما له **القدرة على التعرف على المخاطر المالية** إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض، وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.[2]

---

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، **مقدمة في إجراءات القروض**، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2015، ص 86.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار اجنادين، عمان، الأردن، 2006، ص-ص 233-234.

وبالتالي يقوم البنك باستخدام النظام المعلومات المحاسبي بغرض الحصول على المعلومات حول: [1]

- **نبذة عن العميل:** تاريخ تأسيس نشاط العميل، ودراسة القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل ومعلومات شخصية عن أصحاب المشروع ومؤهلا تهم وسمعتهم وسلوكهم، والشكل القانوني للعميل .
- **المقدرة:** هل تتوفر القدرة والرغبة في التسديد من خلال التعاملات السابقة، ودراسة أداء العميل الإدارية والفنية حسب ظروف عمله، وتوفر مصادر دخل أخرى يمكن أن تستخدم في تسديد المديونية.
- **ربحية التسهيلات:**دراسة مدى كفاية التدفقات النقدية، وهامش الربح الذي سيحققه المشروع بعد المصاريف.
- **غرض التسهيلات:** هل الغرض منطقي، يحقق جدوى مالية، ومشروعية من الناحية القانونية والأخلاقية.
- **المبلغ المطلوب:** تحديد نسبة التمويل المطلوبة مقارنة بكلفة المشروع، وتحديد إذا كان العميل بحاجة فعلية للتسهيلات المطلوبة وهل التسهيلات المطلوبة تكفي لتمويل نشاطه.
- **التسديد:** تحديد قدرة العميل على السداد وطريقة السداد المطلوبة والتأكد من إمكانية تحقيقها.
- **الضمانات:** التعرف على الضمانات التي يقدمها العميل ودراستها من كافة النواحي (مثل استقرار القيمة، سهولة بيعها عند الحاجة، سهولة تقديرها، إمكانية توثيقها).

إن الدور الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي يكمن في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لمساعدة مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة، وعليه فإن عملية صناعة القرارات **ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام المعلومات المحاسبي**، حيث أن متخذ القرار يحصل على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، وتعد التقارير المالية أفضل مصدر للمعلومات لما يتعلق الأمر بالقرارات التمويلية والائتمانية؛ فهي تحتوي على معلومات كمية يمكن التحقق من صحتها، كما أنه من أهدافها الرئيسية توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

استنادا لما سبق نستخلص أن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر **فائدة وصلاحية في مجال ترشيد القرارات**، إلا أن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها متخذي القرارات أنفسهم، أي **مقدرتهم على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديهم.**

[1] أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 79.

المبحث الثاني :الدراسات السابقة في الموضوع

تمكننا من الحصول على العديد من الدراسات ذات الصلة القوية بموضوع الدراسة، منها العربية وأخرى أجنبية، ومن خلال مسح الدراسات السابقة وجدنا أن معظمها قد ركزت على أهمية المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها في اتخاذ القرارات، وسنعرض من خلال هذا المبحث أمثلة لبعض هذه الدراسات التي أجريت ومن ثمة توضيح أوجه التشابه والاختلاف فيما يخص دراستنا وهذه الدراسات والتعليق عليها.

المطلب الأول :الدراسات العربية والأجنبية

الفرع الأول :الدراسات العربية

سنقوم بعرض مختلق الدراسات العربية التي تناولت موضوع البحث وهي كالآتي:

أولا: الدراسات الوطنية

1- دراسة رقم (01): الباحثة بن خليفة دنيا نصيرة،2018-2019

الجدول رقم (1-1): مخلص لدراسة الباحثة بن خليفة دنيا نصيرة

عنوان الدراسة	مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية المالية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة-مستغانم
نوع ومكان	مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم
إشكالية الدراسة	ما هو دور نظام المعلومات في تحسين المردودية المالية للمؤسسة؟
أهداف الدراسة	إبراز أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وأثره على المردودية المالية للمؤسسة والوقوف على العلاقة القائمة بينهما.
منهج الدراسة والأدوات المستعملة	استعانت الطالبة بالمنهج الوصفي والتحليلي بما يتناسب وصف النظام المعلومات المحاسبي والتعرف على أسسه، أما الجانب التطبيقي فقامت بدراسة وتحليل القوائم المالية التي تساهم في تحسين مردودية مؤسسة متيجي للصناعة الغذائية بمستغانم، كما اعتمدت في دراستها على المقابلة.
نتائج الدراسة والتوصيات	▪ **أهم النتائج:** أهمية تطبيق النظام المعلومات المحاسبي باعتباره القلب النابض المضخ للمعلومات المحاسبية والدور الكبير الذي يلعبه في تحسين المردودية المالية، وبالتالي مساعدته على حسن سير العمل بين مختلف الوظائف وعلى كل المستويات الإدارية. ▪ **أهم التوصيات:** على المؤسسة الاهتمام والتحسين من مردوديتها المالية من خلال اعتمادها على نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق أهدافها وضمان مكانتها وتقديم دورات تكوينية لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبي لتفادي أي تأخر.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة الباحثة **بن خليفة دنيا نصيرة، 2018-2019.** [1]

2- دراسة رقم (02): الباحث كرايفية أحمد أمين، 2016-2017

الجدول رقم (1-2): ملخص لدراسة الباحث كرايفية أحمد أمين

عنوان الدراسة	نظم المعلومات ودوره في الأداء البنكي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة-111"
نوع ومكان	مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة ومراجعة، جامعة أكلي امحند اولحاج، البويرة
إشكالية الدراسة	ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء البنك CPA بالبويرة؟
أهداف الدراسة	التعرف على نظام المعلومات المحاسبي ومحاولة إظهار الأسس النظرية، التطبيقية والقانونية التي يرتكز عليها، إبراز العلاقة القائمة بين نظام المعلومات المحاسبي والمحاسبة، توضيح دور نظام المعلومات في تحسين الأداء للبنك والوقوف على المعايير والآليات المتبعة لمنح القروض.
منهج الدراسة والأدوات المستعملة	اعتمد الطالب على المنهج التاريخي لسرد الأحداث المتعلقة بتطور المحاسبة، وكلا من المنهج الوصفي والتحليلي لما يتناسب مع عرض ووصف المفاهيم النظرية للنظام، أما الدراسة التطبيقية التي تمثلت في دراسة حالة تطبيقية وتحليلية لقرض عقاري ممنوح لغرض بناء وشراء سكن فاستعان من خلالها على جملة الوثائق المقدمة من البنك.
نتائج الدراسة والتوصيات	▪**أهم النتائج:** يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة البنكية كمصدر رئيسي لتسير العمليات البنكية ويتفرع إلى عدة أنظمة أخرى بما يخدم جميع المصالح ويتميز بسرية المعلومات، كما أن للمحاسبة مبادئ تعتمد عليها في تسجيل وتحليل وتبويب وتقييم المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى مساعدة استخدام الكمبيوتر والأجهزة المتطورة على سرعة ودقة انجاز العمليات المحاسبية ومن ثمة تقليل الأخطاء والتكلفة. ▪**أهم التوصيات:** الحرص على الدقة والوضوح في المصطلحات وطرق القيد والمعالجة والسرعة عند تسجيل العمليات بالإضافة إلى ضرورة تقسيم العمل وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق وضرورة توجيه السياسة المالية والنقدية نحو تخصص البنوك والقيام بإصلاح عميق لهياكل البنك وآليات عمله.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة **الباحث كرايفية أحمد أمين، 2016-2017.** [2]

---

[1] بن خليفة دنيا نصيرة، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية المالية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة-مستغانم**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير (منشورة)، جامعة مستغانم، الجزائر،2019.

[2] كرايفية أحمد أمين، **نظم المعلومات ودوره في الأداء البنكي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة-111**"، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة ومراجعة(منشورة)، جامعة أكلي امحند اولحاج، البويرة، الجزائر،2017.

4- دراسة رقم (03) : الباحث مرغني بلقاسم، 2013-2014

الجدول رقم (1-3) : ملخص لدراسة الباحث مرغني بلقاسم

عنوان الدراسة	نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر-الوادي
نوع ومكان	رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
إشكالية الدراسة	إلى أي مدى يمكن لنظام المعلومات المساهمة في تزويد متخذي القرار بالمعلومات اللازمة في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ولاية الوادي؟
أهداف الدراسة	إلقاء الضوء على أهمية نظام المعلومات المحاسبي وإيجابياته والوقوف على العلاقة التي تربطه بوظائف الإدارة وإبراز دوره في عملية اتخاذ القرار وتوضيح العلاقة التي تربطه بهذه الأخيرة.
منهج الدراسة والأدوات المستعملة	اعتمد الطالب في دراسته على المنهج الوصفي لتوصيف العلاقة التي تربط نظام المعلومات بعمليات اتخاذ القرارات، كما استخدم المنهج التحليلي من أجل تحليل الآثار والانعكاسات التي تؤثر على عمليات اتخاذ القرار في المؤسسة المدعم ببرامج التحليل، أما الجانب التطبيقي فقام بدراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ولاية الوادي، أين استعان بوسائل وأدوات من خلال تقديم استبيان يخص استخدام نظام المعلومات في المؤسسة، حيث وزع على (50) عامل و مستخدم لأجهزة الحاسوب داخل المؤسسة، كما قام بإجراء مقابلة شخصية مع مدير الوحدة العملية للمؤسسة. إضافة إلى استعمال الملاحظة لاستكمال بعض النتائج.
نتائج الدراسة والتوصيات	▪**أهم النتائج:** أهمية وفعالية نظم المعلومات المعمول بها في المؤسسة والتوصل بها إلى القرارات الصائبة باعتبارها المنبع الرئيسي المدعم لمتخذي القرار بالمعلومات الدقيقة وبأقل تكلفة، وتحقيق الانسجام والترابط بين الأقسام والمصالح من جراء الاستخدام الواسع للحوسبة ونظم المعلومات. ▪**أهم التوصيات:** ضرورة توسيع نطاق استخدام نظم المعلومات ليشمل جميع الفروع من أجل زيادة فعاليتها والتحديث المستمر للبرامج المستخدمة و بالأخص برامج محاربة الفيروسات للحفاظ على سلامة النظم وزيادة عملية التكوين المستمر بسبب التطور السريع والتوعية و توضيح أهمية استعمال نظام المعلومات و تبيان مزاياه في تحسين ظروف عمل المؤسسة ككل.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة **الباحث مرغني بلقاسم، 2013-2014.**[1]

[1] مرغني بلقاسم، **نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، الوادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير(منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2014.

5- دراسة رقم (04): الباحث بوفروعة سوفيان، 2011-2012

الجدول رقم (1-4): ملخص لدراسة الباحث بوفروعة سوفيان

عنوان الدراسة	نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع ايناجوك ENAJUC فرع الطاهير
نوع ومكان	رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة
إشكالية الدراسة	ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية؟
أهداف الدراسة	تحديد دور نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ومدى مساهمته بصورة أكثر فعالية في اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف، كما هدفت إلى تقييم أداء نظام المعلومات المحاسبي ومدى استجابة المؤسسة له.
منهج الدراسة والأدوات المستعملة	استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي لوصف المفاهيم الأساسية للموضوع والمنهج التحليلي لشرح وتحليل الإحصائيات والجداول بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي، حيث قام بدراس ميدانية في المجمع المذكورة أعلاه أين استخدم أدوات المقابلة والملاحظة وكذا الاستبيان الموزع على أكبر شريحة (50) من أفراد المجمع المستخدمة والمستفيدة من نظام المعلومات ذات الخبرة والكفاءة.
نتائج الدراسة والتوصيات	▪ **أهم النتائج:** أهمية القيام بتحديث ونشر للمعلومات المحاسبية، باعتبار جودة المعلومات المحاسبية كمعيار للمفاضلة بين البدائل تعتمد على كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية، فجودة المخرجات تعبر عن جودة المدخلات ونجاح النظام المحاسبي وملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ▪ **أهم التوصيات:** الحرص من تلاعبات المستخدمين في جودة التقارير المالية خاصة في تجميع وتبويب المعلومات وتوفير كل من الأمان والموثوقية من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين النظام المعلوماتي المحاسبي للمؤسسة وموقعها الإلكتروني، وضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع المستويات واقتراح تكوين مصلحة محاسبية تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة **الباحث بوفروعة سوفيان، 2011-2012.** [1]

[1] بوفروعة سوفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع ايناجوك** ENAJUC **فرع الطاهير**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية (منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.

ثانيا :الدراسات العربية الأخرى

1- دراسة رقم (01): الباحثة حنان حسن أحمد،2013

الجدول رقم (1-5): مخلص لدراسة الباحثة حنان حسن أحمد

عنوان الدراسة	أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية
نوع ومكان	أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الأعمال تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية
إشكالية الدراسة	هل يوجد أثر لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في البنك على رضى عملائه؟"
أهداف الدراسة	بيان أثر جودة مخرجات النظام في البنوك التجارية على رضى العملاء وذلك من وجهة نظر عملائه وتحديدا من وجهة نظر المديرين الماليين للعملاء الرئيسيين للبنك (الشركات).
منهج الدراسة والأدوات المستعملة	استعانت الطالبة بالمنهج الإحصائي فيما يخص الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات بالاعتماد على تحليل نتائج الاستبيان، حيث تمثل مجتمع الدراسة من عملاء البنوك التجارية في الأردن، أين بلغت عينة الدراسة 400 مفردة (العاملين بالإدارة المالية) وزعت على 200 (شركة)، بالإضافة إلى المقابلات التي ساهمت في تفسير النتائج المتوصل إليها.
نتائج الدراسة والتوصيات	▪**أهم النتائج:** رضى العملاء على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي يعود إلى قدرة وحرص البنوك على الصدق بعرض الإجراءات والثبات في اتباع السياسات وبالتالي توفير كل من خاصية الملاءمة والموثوقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي. ▪**أهم التوصيات:** حث البنوك على الاستمرار بالسياسات المحاسبية وتعزيز مفهوم الحيادية وكذا إيجاد طرق أكثر فاعلية لحث عملائهم في التعامل عبر قنوات الأنترنت وكذا عمل برامج توعية للعملاء لاطلاعهم بشكل مفصل على سياسات واجراءات البنك حث الباحثين على عمل دراسات مستقبلية تربط رضى العملاء بعناصر الجودة بشكل منفرد.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة **الباحثة حنان حسن أحمد،2013.** [1]

2- دراسة رقم (02): الباحث جل ادمون طارق ،2010

الجدول رقم (1-6): مخلص لدراسة الباحث جل ادمون طارق

عنوان الدراسة	مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة
نوع ومكان	رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن

[1] حنان حسن أحمد، **أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الأعمال تخصص محاسبة(منشورة)، جامعة عمان العربية، الأردن-2013.

إشكالية الدراسة	ما مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهليّة؟"
أهداف الدراسة	الكشف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف، التجارية العراقية الأهلية
منهج الدراسة والأدوات المستعملة	اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة، حيث قام الباحث بتصميم استبانة شملت (29) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة. وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية .SPSS تكونت عينة الدراسة من (197) فردا. كما تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة
نتائج الدراسة والتوصيات	**وقد توصلت الدراسة** إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث كل من تلبية متطلبات عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ▪ **أهم التوصيات:** ضرورة اهتمام الإدارات في المصارف التجارية العراقية الأهلية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها بفاعلية والتأكيد على التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية مما سيمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية وبما سينعكس بالإيجاب على وظائف الإدارة في المصرف من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة **الباحث جل ادمون طارق ،2010.** [1]

الفرع الثاني :الدراسات الأجنبية

سنقوم بعرض بعض من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع بحثنا وهي كالآتي:

1- دراسة رقم (01): الباحثان رحاحلة محمد ووليد زكريا صيام،2007

الجدول رقم (1-7): مخلص لدراسة الباحثان رحاحلة محمد و وليد زكريا صيام

عنوان الدراسة	تقييم فعالية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية
نوع ومكان	أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجامعة الأردنية
إشكالية الدراسة	ما مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي؟
أهداف الدراسة	تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تعكس فاعلية أداء هذه النظم والمتمثلة في الجودة والمرونة والبساطة والموثوقية.

[1] جل ادمون طارق، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة "** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

منهج الدراسة والأدوات المستعملة	اعتمد الباحثان في الدراسة على المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي والإحصائي في تحليل نتائج الدراسة، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة عن طريق استبيان، الذي تم تصميمه وتوزيعه على المديرين الماليين والعاملين في الدوائر المالية في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية (بورصة عمان) اذ تم توزيع (45) استبانة واعتمد عليها لغاية التحليل والدراسة (42) استبانة.
نتائج الدراسة	تبين من نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية تتمتع بدرجة عالية من الجودة والموثوقية، وبدرجة متوسطة من المرونة والبساطة.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة **الباحثان رحاحلة محمد ووليد زكريا صيام،2007.**[1]

2- دراسة رقم (02): الباحثان ميتاس، **كريشنان وفورنال،2005**

الجدول رقم (1-8): مخلص لدراسة الباحثان ميتاس، كريشنان وفورنال،2005

عنوان الدراسة	**أثر استثمارات تكنولوجيا المعلومات على رضا العملاء**
نوع ومكان	كلية روس للأعمال، جامعة ميشيغان، أمريكا
إشكالية الدراسة	فيما يتمثل أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على رضى العملاء؟
أهداف الدراسة	بيان أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على رضى العملاء في الشركات الأمريكية
منهج الدراسة والأدوات المستعملة	اعتمد الباحثان في الدراسة على المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي والإحصائي في تحليل نتائج الدراسة، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة عن طريق استبيان، تمثلت حجم العينة في (650) شركة وقد جمعت الدراسة بياناتها حول الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات من خلال بيانات استطلاع أسبوعي وجه لأفضل مدراء تكنولوجيا معلومات (500) شركة في شمال أمريكا ، أما عن بيانات رضى العملاء النوعية والكمية فقد تم التحصل عليها من مركز الأبحاث الوطنية النوعي لجامعة (Michigan Ross School of Business) والتي تتبعت (150) شركة تسعى لرضى العملاء. كما استعانا بالمقابلات.
نتائج الدراسة	وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات يختلف من قطاع الصناعات عنه في قطاع الخدمات، وأن الأخير أفضل في تطوير تكنولوجيا المعلومات وأفضل في إرضاء عملائه.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة **الباحثان ميتاس، كريشنان وفورنال،2005**[2]،

[1] Rahahleh,Y, Muhammad and Walid Zakaria Siam,(2007) "Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks", Al-Manarah, Vol. 13, No. 2, 2007.

[2] Mithas, Sunil, Krishnan, M.S and Fornell, Claes, (2005), "**Effect of Information Technology Investments on Customer Satisfaction :Theory and Evidence**" Working Paper No. 971, Ross School of Business, University of Michigan. Available at: www.ssrn.com

المطلب الثاني :المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سوف نحاول أن نركز في هذا المطلب على اجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة السالفة الذكر.

الفرع الأول: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تم تلخيص اهم الفروقات بين دراستنا والدراسات السابقة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-9): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتعقيب عليها

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	التعقيب على الدراسة
الدراسة الوطنية بن خليفة دنيا نصيرة	-تتشابه الدراستان من خلال توضيح أهمية نظام المعلومات، دوره ومساهمته الفعالة في تسيير مختلف العمليات. -التأكيد على تصميم نظام المعلومات المحاسبي المبني على الأسس والمبادئ السليمة. -دراسة حالة تطبيقية. -نفس المنهج ونفس الأدوات.	-دراستنا أجريت في مؤسسة مالية (بنك تجاري) بينما الدراسة التي أجرتها الطالبة تمت بمؤسسة صناعية. -تمت دراسة الطالبة في سنة 2018، أما دراستنا في سنة 2020.	-من خلال الاستنتاجات لم توضح الطالبة العلاقة القائمة بين النظام والمردودية المالية ومدى تأثيره على هذه الأخيرة بصفة عامة. - ذكرت في النقطة الأخيرة من النتائج هدف المردودية، أي أن المردودية هي من تهدف لتحقيق الربح بدل المؤسسة التي تعتمد على جودة مخرجات النظام من أجل تحقيق وتحسين المردودية ومن ثمة تحقيق الربح وضمان البقاء. -خصصت فصلا كاملا لدراسة كل متغير.
الدراسة الوطنية كرايفية أحمد أمين	-تتشابه الدراستان من حيث الهدف، الدراسة التطبيقية والأدوات المستعملة. - الدراستان أجريتا في وكالتان تتفرعان من نفس البنك CPA.	-قام الطالب في دراسته التطبيقية باختيار عملية تحليل القرض والمتعلق بمنح قرض عقاري لغرض بناء وشراء مسكن، بينما تطرقنا من خلال دراستنا إلى تحليل قرض استثماري في ظل تطبيق النظام.	ركز على العمليات المحاسبية (دفتر الأستاذ، القيد، الترحيل...) والمعالجات المحاسبية (الإيداع والسحب، التعامل بالصكوك، تحويل العملة، منح القروض...) لمختلف عمليات نشاط البنوك و لم يربطها مباشرة بالموضع و لم يبين أثر نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أو معالجته لمختلف العمليات

	–بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة	–تمت دراسة الطالب خلال سنة 2016	البنكية بل اكتفى بذكر سطحي لأهمية الوسائل المتطورة بما فيها الكمبيوتر و دوره في صحة و دقة انجاز العمليات البنكية. لإثبات صحة الفرضيات. **–اهمال جانب الدراسات السابقة في الموضوع.**
الدراسة الوطنية **مرغني بلقاسم**	تتشابه الدراستان من حيث الهدف، وصياغة الإشكالية إلى حد بعيد، والتركيز على متغيرين مهمين وهما نظام المعلومات واتخاذ القرار. –بحث مقدم لنيل شهادة الماستر	–دراستنا أجريت في مؤسسة مالية بينما الدراسة التي قام بها الطالب تمت بمؤسسة خدماتية. – الاعتماد على أداة الاستبيان. – ابراز دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات بصفة عامة، ولم يحدد نوع القرارات. –رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير	باعتبار مؤسسة اتصالات الجزائر من أهم المؤسسات الجزائرية التي تستخدم نظم المعلومات وبشكل كبير فهي بمثابة مؤسسة معلوماتية، **كان من المستحسن لو تكرم الطالب بدراسة تطبيقية على هذه النظم أو على جزء من أجزاءها بدل الاعتماد على أداة الاستبيان.**
الدراسة الوطنية **بوفرعونة سوفيان**	–تتشابه الدراستان من حيث الهدف، والتركيز على متغيرين مهمين وهما نظام المعلومات واتخاذ القرار. – اهتمت كلا الدراستان على ابراز جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها معيار للمفاضلة بين البدائل، معتمدة على كفاءة التصميم للنظم المعلومات المحاسبية، والتوصل إلى أن جودة المخرجات تعبر عن جودة المدخلات ونجاح النظام المحاسبي.	– اعتماد الطالب على أداة الاستبيان. – ابراز دور نظام المعلومات في **تسيير المؤسسة الاقتصادية** بصفة عامة ولم يحصر دوره في مجال معين. –رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية	**–فيما يخص التوطئة تفتقد إلى بعض النقاط الأساسية كالالتفاتة إلى نظام المعلومات وذكر المؤسسة وبالتالي عرضها لم يكن منسجما.** **–صياغة الإشكالية مبنية على سؤال مباشر.** –لا يوجد تطابق بين ما تم بناؤه في الفرضيات وما توصل إليه من نتائج، فهناك تناقض كبير للإجابة على التساؤلات أو تم بناء فرضيات خاطئة أو لم يستعين بها للوصول إلى الهدف، أي أن النتائج التي توصل إليها لم تجب عن الأسئلة الفرعية وبالتالي برأيي لم يتوصل إلى حل أو الإجابة على الإشكالية. –لم يدرج حدود الدراسة في المقدمة

الدراسة العربية الأخرى حنان حسن أحمد	تتشابه الدراستان في محاولة اثبات مدى نجاعة نظام المعلومات والاعتماد عليه في المستويات الإدارية للبنوك. والحرص على جودة المعلومات المحاسبية كمدخلات للنظام.	– اعتماد الطالبة على أداة الاستبيان. – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة –تمت دراسة الطالبة خلال سنة 2013	**صياغة الإشكالية مبنية على سؤال مباشر.**
الدراسة العربية الأخرى جل ادمون طارق	تتشابه الدراستان في محاولة اثبات مدى نجاعة نظام المعلومات والاعتماد عليه في المستويات الإدارية للبنوك.	– اعتماد الطالب على أداة الاستبيان. –ركز الطالب على عملية التخطيط والرقابة في اتخاذ القرارات البنكية لما لها من أهمية على المدى البعيد. –رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير	
الدراسة الأجنبية رحاحلة محمد ووليد زكريا صيام	تتشابه الدراستان في محاولة اثبات مدى نجاعة نظام المعلومات والاعتماد على مخرجاته المبنية على أسس ذات خصائص عالية من الجودة في المستويات الإدارية للبنوك.	تختلف الدراسة في كيفية الحصول على المعلومات عن طريق استعمال اداة الاستبيان –تمت دراسة الطالبة خلال سنة 2007 – التركيز على نفس المتغير المستقل والاختلاف في المتغير التابع.	
الدراسة الأجنبية ميتاس، كريشنان وفورنال	– تتفق الدراسة على أهمية نظم المعلومات المحاسبية ويعتبره نظام رسمي للمعلومات.	تختلف الدراسة في كيفية الحصول على المعلومات عن طريق استعمال اداة الاستبيان –تمت دراسة الطالبة خلال سنة 2005	

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: التمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

ما ميز دراستنا عن الدراسات الأخرى السابقة هو:

- تمكننا من استخراج والكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف من خلال دراسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية وذلك باستخدام تقنية النظام المعلمات المحاسبي والتي صنفناها في جدول خاص، الأمر الذي زاد إضاحة لدراستنا ولتحليلنا، ساعدنا في تحديد المركز والأداء المالي للمؤسسة، تقييم موقفها الإستراتيجي والحكم على وضعية الأنشطة والمشاريع المسطرة ضمن سياساتها المستقبلية.
- أدرجنا بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي والتي تضمنت عدد من المؤشرات المالية التي أعطت صورة أولية عن الوضعية المالية للمؤسسة مكنتنا مسبقا من معرفة احتمال حدوث أو تعرض المؤسسة للتعثر أو الفشل المالي أي التنبؤ بالمخاطر المالية التي قد تصادف المؤسسة وبالتالي مساعدة المحللون على اتخاذ القرارات السليمة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري للدراسة، حيث ركزنا على المفاهيم العامة المتعلقة بالنظام المعلومات المحاسبي فهو بمثابة نظام يرتكز على مبادئ ومقومات لمعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة في شكل مخرجات أساسية ذات خصائص و جودة عالية يستند إليها المحللون في عمليات الرقابة وتقييم الأداء وكذلك اتخاذ القرارات بما في ذلك قرارات الإقراض، حيث هذه الأخيرة كانت أيضا موضوع الدراسة تعرفنا من خلالها على أنواع القروض المقدمة من طرف البنك، فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منع القروض والتي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون تلك القروض أموال الغير، وهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديمها ومن أجل ذلك وجب عليها قبل الإقدام على أي عملية منح قروض، الدراسة الجيدة والدقيقة لملفات القروض واعتماد أدوات، أساليب ووسائل حديثة تمكنها من اتخاذ القرار السليم.

كما قمنا في المبحث الثاني من الفصل بعرض للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تطرقنا لأهم جوانب الدراسة والمتمثلة في دراسة الحالة وطريقة المعالجة، كما ذكرنا أهم النتائج المتوصل إليها وجملة التوصيات ثم ختمنا المبحث باستخلاص أهم الفروقات بين دراستنا والدراسات الأخرى والمتمثلة في أوجه الاختلاف والتشابه مع ذكر النقاط التي ميزت دراستنا عن الأخرى.

وسنتطرق بالتفصيل للموضوع بعد إسقاطه على أرض الواقع من خلال دراسة حالة أجريناها في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة غرداية -113.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لمنح قرض استثماري في ظل تطبيق نظام المعلومات المحاسبي لدى بنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة غرداية

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم النظرية الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي و قرارات منح القروض، كما استعرضنا أيضا بعض الدارسات السابقة الخاصة بالموضوع محل الدراسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه المفاهيم على الواقع العملي ومقارنة نتائج الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية، وذلك من خلال معرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار منح القروض لدى وكالة غرداية للقرض الشعبي الجزائري ومحاولة منا الإلمام بجميع جوانب الجانب التطبيقي للدراسة قدر الإمكان، وللحكم على الإشكالية والإجابة على الفرضيات، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الإطار العام للقرض الشعبي الجزائري "CPA" وكالة غرداية-113.

المبحث الثاني: دراسة لمنح قرض استثماري في الوكالة باستخدام نظام المعلومات المحاسبي المالي وأساليب التنبؤ بالتعثر المالي.

المبحث الأول: الإطار العام للقرض الشعبي الجزائري CPA وكالة غرداية

يمكن تقديم القرض الشعبي الجزائري من حيث التطرق إلى العموميات المتعلقة به، من خلال نشأته تطوره، عرض الهيكل التنظيمي للبنك مع ذكر مختلف النشاطات والمهام التي يقوم بها هذا الأخير.

المطلب الأول: عموميات حول نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري وهيكله التنظيمي

بعدا استقلال الجزائر مباشرة انتهجت هذه الأخيرة سياسة التأميم والتي مست القطاع البنكي، حيث تم تأميم البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر وعلى إثر ذلك تم تأسيس ثلاثة بنوك جزائرية والتي تمثلت في البنك الوطني الجزائريBNA، البنك الخارجي الجزائريBEA والقرض الشعبي الجزائري CPA.[1]

الفرع الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري:

يعتبر القرض الشعبي الجزائري CPA بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات، يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في (2) نهج العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات ومكاتب تحقق نشاطاته المختلفة ويضم 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال.

الفرع الثاني: نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري:

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 366/66 الصادر بتاريخ 26- 11- 1966 برأس مال بلغ 15 مليون دج وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، والذي ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها عدة بنوك شعبية.[2]

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية (BDL) سنة 1985، حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة بنكية وتحويل 550 موظف وإطار، وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن.

بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كلياً، يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي بـ 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج.

وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية.

---

[1] وثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الوطني، وكالة غرداية.

[2] وثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الوطني، وكالة غرداية.

وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدها أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14-04-1990 تحصل البنك على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

سوف نعرض في هذا الفرع الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري والمتمثل في: [1]

1- **رئاسة المديرية العامة:** هي العضو المركزي في المديرية، بحيث تقوم بعدة أدوار والتي تتمثل في القيادة، التنسيق والرقابة، وفي هذا الإطار فإنها تعمل على تطبيق استراتيجية المؤسسة وكذا مخططات العمل.

إن رئاسة المديرية تتضمن لجنة المساهمة ورئاسة الفرقة إلى جانب المفتشية العامة، وكذا تحتوي على خمس مديريات مساعدة تتمثل في:

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.
- المديرية العامة المساعدة للتنمية.
- المديرية العامة المساعدة للاستغلال.
- المديرية العامة المساعدة للأعمال.
- المديرية العامة المساعدة للالتزامات.

2- **رئاسة الفرقة:** هي عبارة عن هيئة استثمارية تعمل لدى رئيس المديرية العامة.

3- **المفتشية العامة:** تعمل على المراقبة الداخلية اتجاه هياكل البنك، وبمراعاة احترام الإجراءات والأوامر، وتقوم بتقديم مختلف عمليات المراقبة الهرمية والوظيفية المعمول بها من طرف مختلف مراكز المسؤولية.

4- **خلية المجلس (إدارة المجلس):** تقوم خلية المجلس بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وأمن الدوائر ومعالجة المعلومات والعمليات والقرارات.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.

[1] وثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الوطني، وكالة غرداية 2018.

الشكل رقم(2-1) : الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

المصدر: وثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الفرع الرابع: نشاطات القرض الشعبي الجزائري

يؤدي القرض الشعبي الجزائري دورا هاما في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على: [1]

- تقديم القروض للمؤسسات الصغَيرة والمتوسطة، مثل قطاع السياحة والصيد البحري.
- القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.
- إقراض الحرفيين وقطاعات السياحة كالفندقة والصيد والتعاونيات غَير الزراعية في ميادين الإنتاج والتوزيع والخدمات مهما كان نوعها.
- جمع الودائع.
- تحويل العملات.
- تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عمليات التجارة الخارجية.
- تقديم قروض وملفات لقاء سندات عامة إلى الإيرادات المحلية وتمويل مشتريات الدولة، والولاية والبلدية، والشركات الوطنية.

المطلب الثاني: التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري لغرداية وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري بغرداية.

سنتناول في هذا المطلب دراسة إحدى وكالات البنك المنتشرة عبر ولايات الوطن ألا وهي وكالة القرض الشعبي الجزائري بغرداية–113.

تعتبر وكالة القرض الشعبي الجزائري لغرداية–113 مؤسسة اقتصادية تجارية، وهي وكالة تابعة لمجموعة الاستغلال غرداية–825، وهذه الأخيرة هي مجموعة تابعة للمديرية العامة بالجزائر التي مقرها الاجتماعي" 2 نهج العقيد عميروش الجزائر العاصمة' والمشار إليها أعلاه، حيث تضم مديرية الاستغلال سبع (07) وكالات وهي كالتالي:

ورقلة، تقرت، بريان، الاغواط، حاسي مسعود، الجلفة وغرداية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بغرداية

تعتبر وكالة غرداية وكالة رئيسية تقوم بمختلف العمليات البنكية، تتشرف على 18 مستخدم ويتمثل هيكلها التنظيمي على النحو التالي: [2]

[1] من المعلومات المقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض في البنك .

[2] وثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الوطني، وكالة غرداية 2018.

1- **المدير:** يعتبر المشرف العام على كل المصالح والعمليات المصرفية الموجودة في الوكالة، بحيث يكون على دراية بكل ما يحدث في البنك سواء من الجانب التقني او الجانب الإداري.

2- **نائب المدير:** وهو المشرف على كل مصالح الوكالة، وكذا الأمانة العامة، ويقوم بمساعدة المدير في أعماله وإنابته في حالة غيابه.

3- **الأمانة العامة (سكرتارية):** تتكفل باستقبال كل بريد صادر وارد من وإلى الوكالة، وكذا التكفل بكل مواعيد المدير.

4- **مصلحة الإدارة:** تتكفل بإدارة شؤون العمال بما في ذلك تسيير الموارد البشرية، وتسهر على تامين اللوازم والمعدات اللازمة لإتمام العمليات المصرفية بضمان استمرار عمل المؤسسة بطريقة منتظمة.

5- **مصلحة المراقبة:** وهي المصلحة التي تشرف على مراقبة مدى اتباع باقي المصالح للعمليات المصرفية عن طريق القروض العقارية ومدى مطابقة أعمالها وفقا للنظم القانونية المعمول بها.

6- **مصلحة الصندوق:** وتتكون من خليتين:

أ- **الخلية الأولى (الواجهة):** تهتم بالعلاقات الخاصة بالزبائن ومن مهامها:

- استقبال الزبائن لفتح حسابات بنكية.
- القيام بعملية التزويد والسحب.
- تسليم دفاتر الشيكات.

ب- **الخلية الثانية (ما وراء الواجهة):** متخصصة في العمليات الداخلية، ومن مهامها:

- تحويل الأموال من حساب إلى حساب.
- تحويل الأموال عن طريق المقاصة.

7- **مصلحة القروض:** تعمل على استقبال ملفات القروض، دراستها ومتابعة فترة التسديد، وتنقسم هذه المصلحة إلى خليتين أساسيتين هما:

أ- **الخلية الأولى:** وهي خلية الدراسة والتحليل.

ب-**الخلية الثانية:** وهي خلية المتابعة الإدارية والشؤون القانونية للقرض.

8- **مصلحة التجارة الخارجية:** تسهر على إتمام عمليات المبادلات التجارية التي تتم عن طريق الاستيراد والتصدير، ومن بين القروض نجد قرض الاعتماد المستندي.

وعليه يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية.

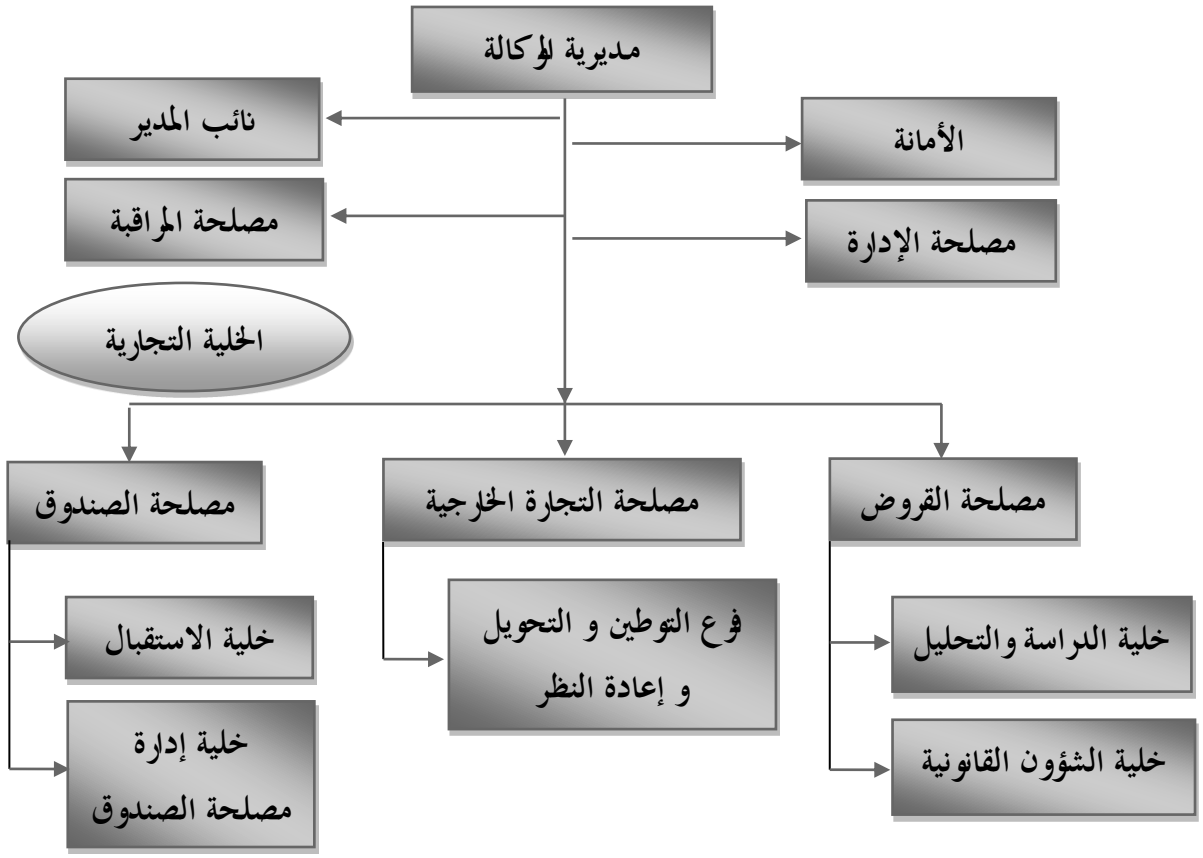

المصدر: وثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الفرع الثالث: تقديم مصلحة القروض

يتم إيداع ملف القروض على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري في مصلحة القروض، وهي تتكون كما سبق الإشارة إليه من خليتين يشرف عليها رئيس مصلحة القروض.

تنظيم مصلحة القروض: كما سبق وأن ذكرنا يتم تنظيم مصلحة القرض من طرف خليتين وهما: [1]

- **<u>الخلية الأولى خلية الدراسة والتحليل:</u>** يشرف على هذه الخلية أخصائيين في الاقتصاد والمحاسبة، حيث يقوم هؤلاء بدراسة تقنية وتحليلية لمدى نجاعة المشروع وصحة التقديرات الحسابية التي تمت دراستها.

- **الملف في خلية الدراسة والتحليل:** يقوم موظفو مصلحة القروض بتفحص الوثائق المقدمة ومدى جديتها وقانونيتها، وبعد ذلك يبرمج البنك خرجة ميدانية لمعاينة المشروع مرفقين بخبير عقاري معتمد من طرف البنك، حيث يقوم كل واحد منهم بمهمته الخاصة.

[1] وثائق داخلية لبنك القرض الشعبي الوطني، وكالة غرداية 2018.

إن مهمة أعضاء البنك هي إعداد محضر معاينة والوقوف على تقدم أو إتمام الأشغال، فمحضر المعاينة لا بد أن تكون فيه المعلومات الكافية عن المشروع، أما مهمة الخبير العقاري فتتمثل في إعداد مقرر خبرة يبين فيه القيمة المالية للعقار، بحيث من خلال هذه الخبرة يتأكد البنك من أن هذا العقار سوف يغطي حقيقة مبلغ القرض الممنوح، وهذا الخبير يكون معتمد لدى البنك.

- **الخلية الثانية خلية المتابعة الإدارية والشؤون القانونية للقروض:** وهي التي تشرف على المرحلة الثانية من حياة ملف القرض والتي تسهر على تحصين الضمانات ومتابعة الإجراءات القضائية ضد الأشخاص الذين لم يسددوا ديونهم.

المطلب الثالث: أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة وآليات منحها

الفرع الأول: القروض المقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري لغرداية

تقدم وكالة غرداية عدة أنواع مختلفة من القروض الموجهة لتمويل احتياجات ومتطلبات الأشخاص والمؤسسات، حيث تنقسم حسب مدتها إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل وحسب طبيعتها إلى قروض استثمار وقروض استغلال نوجزها فيما يلي:

أولا –قروض الاستغلال :وهي تلك القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال والتي لا تتجاوز في اغلب الأحيان 12 شهرا وتنقسم إلى:

01–قروض مباشرة أو قروض بالصندوق: تضم بدورها الأنواع التالية :

أ –**تسهيلات الصندوق** : قروض توجه لتمويل العجز قصير الأجل في الخزينة، على أن يكون هذا العجز مؤقت.

ب –**السحب على المكشوف** : تمنح هذه القروض لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي من 3 إلى 9 أشهر.

ت – **قروض الموسم** : قروض تمنح للعملاء اللذين تتميز أنشطتهم بالموسمية وتصل مدتها إلى سنة.

ث – **تسبيق على وضعية المشروع** :يمنح البنك هذه القروض على المشروعات قيد التنفيذ بمعنى انه إذا تم إنشاء جزء منها ويحتاج صاحب المشروع إلى سيولة ليواصل إنشاء المشروع، وعليه يحضر وثيقة تبين ما تم انجازه، ويجب أن توقع هذه الوثيقة من قبل كل من صاحب المشروع والمهندس، المحاسب المكلف بالتسديد.

ج – **تسبيق على السلع** : يقوم البنك بتقديم قرض للعميل مقابل رهن بضائع يمتلكها، موجودة في مخازن الدولة ومبلغ القرض يكون اقل من قيمة البضاعة تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها البضاعة،

ح – **تسبيق على الفاتورة:** يقوم البنك بتسديد قيمة الفواتير للبائع بدلا من المشتري قبل تاريخ الاستحقاق مقابل سعر فائدة متغير حسب المدة الفاصلة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسبيق.

خ – تسبيق على السندات :يقدم البنك هذا التسبيق سواء على السندات لحاملها أو السندات الاسمية، وتكون قيمة القرض اقل من قيمة السند، ويقدم العميل السند كرهن للبنك ليضمن هذا الأخير تسديد قيمة التسبيق.

د–تسبيقات على الصفقات العمومية: يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية.

ذ–الخصم التجاري: يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم.

02–<u>القروض بالإمضاء</u> : ترتبط بتعهد البنك من أجل الحصول على تمويل للخزينة وتنقسم إلى:

أ– **الكفالات البنكية** :**إن** الكفالات التي يمنحها البنك لعميله تهدف إما إلى تأجيل المدفوعات أو لتجنب المدفوعات التي تكون مؤقتة من حيث المبدأ فقط وهي بدورها تنقسم إلى:

- **الكفالات الجمركية:** يتم توفيرها من قبل البنك لصالح إدارة الجمارك نيابة عن عميله، مما يسمح للأخير بالاستفادة من تأجيل سداد الرسوم الجمركية، وتتجسد هذه الضمانات من خلال مذكرة يسددها الموكل الملزم وأقرها البنك.
- **الكفالات الإدارية:** في سياق العقود العامة، يرغب المشغلون أو العملاء العموميون (خدمات التعاقد) في حماية أنفسهم من إخفاقات شركائهم المتعاقدين خلال مراحل تنفيذ العقود او الصفقات من خلال مطالبتهم بإصدار كفالات بنكية.
- **الكفالات الضريبية:** كفالات متعلقة بالضرائب كالضرائب والرسوم على النشاط التجاري التي يجب دفعها مقابل التجارة، كذلك الإيداع للضرائب المتنازع عليها: عندما يعترض دافع الضرائب على الضريبة، يجوز تعليق الدفع إذا تم تقديم وديعة من البنك...الخ.

ب – القرض المستندي (CREDOC) :يقوم البنك بالوفاء بالتزامات المؤسسة المستوردة اتجاه المؤسسة المصدرة..

<u>ثانيا –قروض الاستثمار</u> :هي القروض الموجهة أو التي تستخدم في تمويل إنشاء مشاريع جديدة أو لتجديد آلات ومعدات الإنتاج أو لتقوم المؤسسة بتوسيع نشاطها وتنقسم إلى:

- **قروض متوسطة الأجل** :تتراوح مدة هذه القروض بين 1 إلى 7 سنوات حسب حجم المشروع او قيمة القروض الممنوحة حسب المردودية المتوقعة للمشروع.
- **قروض طويلة الأجل** :تتراوح مدة هذه القروض بين 7 سنوات إلى 30 سنة، وتمنح أيضا حسب حجم المشروع وتكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة مثل بناء السدود...الخ، ويفرض بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية سعر فائدة يتراوح من 7% الى 8% من قيمة القرض.

الفرع الثاني: آليات منح القروض من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري لغرداية

أولا: مكونات الملف والمعايير المؤهلة للحصول على القرض

قبل التطرق والحديث عن مكونات الملف والمعايير المؤهلة للحصول على القرض، اختصارا وتسهيلا لمهمتنا نقوم فقط بذكر القروض الموجهة للمؤسسات بصفة عامة، حيث يتم دراسة وتحليل الوضعية المالية لهذه الأخيرة باستخدام النظام المعلومات المحاسبي استنادا إلى قوائمها المالية المحاسبية.

1- مكونات ملفات القروض الموجهة للمؤسسات

❖ **بالنسبة لملف قرض الاستثمار**

نجد في الملف الخاص بقرض الاستثمار مجموعة من الوثائق وهي كالتالي:

أ -الوثائق القانونية والإدارية:

- طلب خطي موقع عليه من طرف شخص معني أو مخول لبدء المشروع.
- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي للمؤسسة.
- نسخة من تفويض الرئيس العام للمسؤولية بصلاحية طالب القرض وتشغيل حسابات المؤسسة.
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
- نسخة مصادق عليها من سند الملكية أو عقد الإيجار.
- نسخة من مداولة مجلس الإدارة المفوض أو الذي يرخص بالاستثمار بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

ب -الوثائق المحاسبية والضريبية:

- الميزانية النهائية وجدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة.
- ميزانية جدول الحسابات التقديرية للخمس سنوات.
- وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية لأقل من ثلاثة أشهر.

ج- الوثائق الاقتصادية والمالية:

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية.
- تقديم حالة وصفية وتنبؤية للأعمال المحققة.
- إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع.
- شرح تفصيلي تقديري لأعمال الهندسة المدنية والبيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.

د- الوثائق التقنية:

- رخصة البناء.
- المخطط المعماري وأشكال الهياكل.
- دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار.

- دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات وهذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية ومواد البناء.

❖ **<u>بالنسبة لملف قرض الاستغلال</u>**

نجد في الملف الخاص بقرض الاستغلال مجموعة من الوثائق وهي كالتالي:

أ- الوثائق القانونية والإدارية:

- طلب خطي من طرف المعني أو المخول لتقديم قرض بمبلغ معين.
- نسخة طبق الأصل من السجل التجاري.
- نسخة طبق الأصل من القانون الأساسي للمؤسسة.
- تفويض الرئيس العام للمسؤولية بصلاحية طالب القرض وتشغيل الحسابات البنكية للمؤسسة.
- نسخة طبق الأصل للعقود الملكية أو الإيجار للمؤسسة.
- نسخة للترخيص المخصص أو الاعتماد (بالنسبة للأعمال الحرة).

ب-الوثائق المحاسبية:

- الميزانية المحاسبية بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة مع الملاحق وحسابات النتائج التقديرية.
- الميزانية الختامية للسنة الجارية.
- الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الثلاثة القادمة (قد تصل إلى خمس سنوات).
- مخطط التمويل ومخطط الخزينة للسنوات الثلاث.
- بالنسبة لشركات رأس المال والمساهمات (SPA, SARL) تقرير محافظي الحسابات ولائحة أو قرار مداولات اجتماع المساهمين مطلوبة.
- بالنسبة لشراكات الأشخاص (SNC)، يجب أن يتم التوقيع على الميزانيات من قبل محاسب معتمد.
- بالنسبة للشركات الناشئة، امكانية تقديم الميزانية الافتتاحية.

ج-الوثائق الضريبية والشبه ضريبية:

-وثائق ضريبية وشبه ضريبية حالية لأقل من 03 أشهر تثبت وضعية المستثمر اتجاه مصلحة الضرائب.

2- معايير تقديم القروض الموجهة للمؤسسات

- **السمعة:** فهي تلعب دور أساسي في تحليل المعطيات والتي تصنف بها حجم تعاملات الزبون الطالب للقرض مع المؤسسة.
- **القدرة على السداد:** وتكون ناتجة من معرفة البنك بالزبون أي مرتبطة بالسمعة وإمكانية الزبون على توليد الدخل ومدى تحسين الوضعية المالية للزبون وإمكانية تسديد ديونه.

- **دراسة مدى ملائمة الظروف الاقتصادية للمشروع:** أي مدى الطلب على المنتج في المنطقة محل المشروع أي دراسة حالة السوق والإنتاج ويستفيد البنك من هذه الدراسة مكانة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني والمحلي وكذا عمليات زبونه في النشاط الذي ينشط فيه.
- **تحليل الظروف المحيطة بالمشروع:** كالسكن وتوفير الأجهزة والآلات لدى الزبون وغيرها.
- قبل أن يقوم البنك بمنح قرض لأي شخص أو مؤسسة يجب أن يأخذ نظرة شاملة حول مردوديتها وذلك بتحليل مختلف الفواتير وجدول الحسابات تحليل مالي ومحاسبي.
- **الضمانات المقدمة:** وترعى فيها مدى دقتها وملكيتها.

ثانيا: شروط واجراءات تقديم القروض

1 –الشروط:

من بين الشروط الضرورية التي يشترطها القرض الشعبي الجزائري عند منحه للقروض ما يلي:

- أن تساهم المؤسسة في قيمة المشروع بنسبة أقصاها 20%.
- تقديم ملف كامل يستوفي كل الوثائق التي يطلبها البنك، والمتمثلة في الوثائق الإدارية والتقنية. والوثائق الاقتصادية، المالية وأخيرا الوثائق المحاسبية والضريبية.
- تقديم ضمانات تفوق قيمة القرض، أي نسبة تغطية الضمانات للقروض تفوق 100 %.
- تأمين متعدد الأخطار لكل الضمانات، لأنه في حالة وقوع حادث تتكفل مؤسسات التأمين بتعويض قيمة الأضرار للبنك.

2– إجراءات وخطوات دراسة ملف طلب القرض:

تقوم مصلحة القروض المتمثلة برئيس المصلحة مع المكلف بالدراسات باستقبال الزبون طالب القرض مرفقا بملف كامل وهذا لمعرفة الاحتياجات الحقيقية والمشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسة.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القرض من خلال أجهزة الدعم: يقدم البنك نوعين من التمويل حسب رغبة الزبون إما:

- **تمويل ثنائي** :حيث يساهم فيه الشخص طالب التمويل بنسبة 30% والبنك بنسبة 70 % .
- **تمويل ثلاثي** :حيث يساهم فيه الشخص طالب التمويل بنسبة 1 أو 2% والبنك بنسبة 70% والباقي تساهم به إحدى وكالات الدعم الذي يلجا إليها الزبون (CNAC، ANSEJ، ANGEM) أو المصادر التمويلية الأخرى .

يقوم البنك بعد التأكد من أن الملف الذي تقدمت به المؤسسة كامل ويحتوي على جميع الوثائق الضرورية، ثم يقوم بـ:

- التأكد من صحة الوثائق المقدمة إليه، ومن سمعة المؤسسة طالبة القرض خاصة في حالة كون المؤسسة عميل جديد لدى البنك.
- الاتصال بباقي البنوك لمعرفة علاقة المؤسسة بها، وهل قدمت لها قروض لم تسددها بعد أم قامت بتسديدها.
- القيام بدراسة اقتصادية للمشروع من خلال دراسة مردوديته، والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وتأثيره على المنطقة وعلى الاقتصاد الوطني.
- القيام بدراسته من ناحية المنافسة السوقية.
- التأكد من قيمة الضمانات المقدمة وبعد الانتهاء من دراسة الملف، يتخذ المدير ونائبه ومدير مصلحة القروض، قرار منح القرض للمؤسسة أو عدم منحه **(أو الموافقة الجزئية)**.

وفيما يلي خطوات دراسة ملف طلب قرض استثماري بالتفصيل:

الجدير بالذكر أن الوثائق المالية والمحاسبية تمثل الدراسة التقنو اقتصادية التي يقدمها العميل، والتي يجب أن تكون معدة من قبل خبير مختص في ذلك، وبناءا على هذه الدراسة يتم القيام بعملية التحليل الائتماني من قبل مصلحة منح القرض وذلك وفق الخطوات التالية:

1- يتم تقديم الملف الإداري والقانوني والملف الجبائي وشبه الجبائي إلى لجنة الاستعلامات المكلفة بالزبائن والتي تقوم بما يلي:

- التأكد من سلامة الوثائق المقدمة سواء من حيث مصداقيتها أو من حيث تواريخ سيرورتها القانونية.
- التأكد من العنوان المقدم من قبل العميل سواء فيما يخص محل النشاط او المقر الاجتماعي للشركة.
- التأكد من ملكية العميل للضمانات المقترحة، وكذا التأكد من قيمتها وذلك بطلب تقرير خبرة معد من قبل خبير معتمد.

3- بعد ذلك يتم تقديم الدراسة التقنو اقتصادية للمكلف بالدراسات في مصلحة منح القروض وذلك للقيام بعمليات التحليل المالي وفق ما يلي:

- فرز القوائم المالية المكونة من الميزانيات، جدول حسابات النتائج وجدول التدفق النقدي.
- استخراج أهم المؤشرات.
- اشتقاق النسب المالية.
- التعليق على النتائج المتوصل إليها، وكذا ابداء الرأي فيما يخص قرار منح القرض من عدمه، مع التوقيع على الملف الخاص بذلك.

4- بعد ذلك يتم تكليف إطار سامي من البنك ليقوم بالزيارة الميدانية لموقع نشاط العميل، وذلك للتأكد من مصداقية المعلومات التي قدمها العميل فيما يخص النشاط المرغوب تمويله، وكذا مكان القيام بذلك، وهذا من اجل إعداد محضر معاينة يوقع عليه الإطار شخصيا.

5- بعد ذلك يأتي دور لجنة القروض على مستوى البنك التي تتكون من مدير الوكالة، رئيس مصلحة القروض، المكلف بالدراسات الذي قام بالتحليل المالي لملف طلب القرض والإطار الذي قام بعملية المعاينة الميدانية لمحل نشاط العميل إذا اقتضى الأمر، ويتم اعداد الوثيقة (بطاقة لجنة منح القرض) التي تبين قرار منح القرض من عدمه، ليتم امضاء اتفاقية بين العميل والبنك في حالة الموافقة على طلب القرض.

الفرع الثالث: اتخاذ قرار منح القرض وكيفية تسديده

بعد القيام بالدراسة وتقييم العميل، تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول (الجزئي أو الكلي) أو الرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية للمشروع.

❖ **قرار منح القروض:**

✓ **ففي حالة الرفض من طرف البنك:** فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه.

✓ **أما في حالة القبول من طرف البنك:**

في حالة اتخاذ القرار الإيجابي بالمنح، يتم ارسال نسخة من الملف الذي قدمه العميل بالإضافة إلى ملف التحليل المالي، محضر المعاينة لميدان النشاط المراد تمويله ووثيقة لجنة القرض والاتفاقية للمديرية الجهوية للقروض، ونسخة أخرى للمديرية العامة للقروض والتوظيفات، وذلك من أجل التأشير على طلب القرض والموافقة النهائية عليه.

وعند وصول التأشير على طلب القرض، فإنه يتم اشعار الزبون بالموافقة البنكية على طلبه والمتضمنة ما يلي[1]

- شروط منح القرض.
- **مدة القرض** بما يحتويه من تأجيل الدفع: يتم تحديد المدة حسب نوعية نشاط العميل وفي حالة:

1-قرض استثماري: قروض متوسطة مدتها من سنة إلى 7 سنوات، وإذا كانت طويلة المدى من 7 سنوات إلى 30 سنة.

2- قرض استغلالي: مدته عام قابل للتجديد.

- سعر فائدة على القرض:

1-قرض استثماري: يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر بـ 5,75 % وإن كانت طويلة الأجل تقدر بـ 6,25 %.

[1] من الوثائق الداخلية للبنك، مصلحة القروض.

2-قرض استغلالي: يتراوح سعر الفائدة عموما بين 7,75 % و 8 %.

- الضمانات

وفي حالة القبول من طرف الزبون طالب للقرض للشروط والضمانات:

01- تبدأ عملية منح القرض والتي تنطلق بفتح حساب تجاري جاري للعميل، وذلك لوضع المساهمة الشخصية للعميل وكذا مبلغ القرض المراد منحه له.

02- يقوم البنك بإصدار رخصة القرض وإرسالها إلى مختلف الإدارات التابعة له والمتضمنة النقاط المهمة التالية:

- نوع القرض المطلوب.
- مبلغ القرض.
- الأقساط..
- جميع الضمانات المطلوبة.

03- يقوم البنك بإصدار اتفاقية تعاقدية مع الطرف الآخر تشمل نفس البنود المتفق عليها أعلاه بالإضافة إلى نقاط أخرى.

04- يقوم البنك بإصدار وثيقة تعبئة القرض لتسرح قيمة القرض للزبون إما كليا أو جزئيا وتكون متبوعة بالمعاينة في حالة قرض ممنوح لبناء أو إعادة تأهيل مبنى ويكون التخليص أو الدفع بشيك بنكي أو بأمر بالدفع.

05- يقوم البنك بإنشاء جدول الإهتلاكات وإرساله للزبون للتوقيع Tableau d'amortissement.

06- يقوم البنك بإنشاء جدول الاستحقاق أو تسديد الأقساط – Chaines billets، والذي يحتوي على قيمة الأقساط الواجب تسديدها وآجالها، وكذا قيمة الفوائد الواجب تسديدها وتواريخها.

07- بعد انطلاق العميل في النشاط تبدأ عملية المتابعة لهذا النشاط، وكذا المتابعة لعمليات التسديد التي يقوم بها العميل أو عدمها.

❖ **كيفية تسديد القرض:**

1-في حالة قرض استثماري: يقوم البنك بتحديد فترة سماح تتراوح مدتها سنة فما فوق وقابلة للتجديد مرة واحدة، ويتم تسديد أقساط التسديد كل 06 أشهر من المدة المتبقية بعد السماح بالنسبة للقروض الممنوحة قي إطار أجهزة الدعم وعموما كل 03 أشهر بالنسبة للقروض الأخرى.

2- في حالة قرض استغلالي: يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة.

في حالة عدم التسديد:

فيما يلي الإجراءات الودية والقانونية التي ستقع إذا تم التغاضي عن دفع قسط أو الامتناع عن تسديد الأقساط:

- إرسال إعذار للمعني بعدم التسديد.
- إرسال أمر بالحجز للحساب في مختلف البنوك.
- يمكن للمعني أن يقدم أثناء هذه المدة والمحددة بـ (15) يوم طلب للبنك يلتمس فيه إعادة الجدولة مع تبرير السبب.
- في حالة عدم الاستجابة للإعذار الأول وبعد15 يوم من إرسال الإعذار الأول يقوم البنك بإرسال اعذار ثاني من خلال محضر تبليغ عن طريق محضر قضائي ويكون عن طريق المحكمة.
- تحرير محضر إثبات حالة وهو محضر لإثبات أو عدم إثبات الوجود، وهو بمثابة محضر معاينة المشروع.
- في حالة عدم الاستجابة للمرة الثانية، يحول الملف إلى مصلحة المنازعات للمتابعة والفصل قضائيا إلى غاية إصدار الحكم النهائي للقضية من طرف المحكمة، بما في ذلك من أمر بالبيع، تنفيذ الحجز على العتاد وإتمام عملية البيع في المزاد العلني بعد الإعلان في الجريدة وذلك من أجل تحصيل مبلغ القرض.

ملاحظة: في هذه المرحلة في حالة عدم الحصول على المبلغ المطلوب يتم رفع دعوة مدنية.

- أما في حالة عدم الوجود: يتم الحجز على الرهن العقاري سواء كان أرض، عقار وهي الضمانات الاحتياطية المقدمة للوكالة، يلجأ إليها البنك كآخر الحلول للتحصيل.
- باستثناء القروض الممنوحة في إطار أجهزة الدعم (ANJEM, CNAC, ANSEJ,) ففي حالة عدم تسديد 3 أقساط كاملة تسقط اتفاقية القرض ويحول الملف مباشرة إلى مصلحة المنازعات للمتابعة القضائية دون إرسال أو تبليغ أي إعذار.

المبحث الثاني: دراسة لمنح قرض استثماري في الوكالة باستخدام النظام المعلومات المحاسبي المالي وأساليب التنبؤ بالتعثر المالي

المطلب الأول: دراسة ملف منح قرض استثماري في الوكالة باستخدام النظام المعلومات المحاسبي المالي

سنتعرض في هذا الفرع من خلال دراسة طلب قرض استثماري إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الطالبة للقرض، والذي يعتبر من أهم الإجراءات التي يعتمد عليها البنك من أجل تحديد وتقييم خطر عدم التسديد وكذلك الابتعاد عن خطر التعثر المصرفي، ومن ثم اتخاذ القرار السديد فيما يتعلق بمنح القرض.

وهذا التقييم يتمثل في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة والتأكد من صحتها باستعمال تقنية التحليل المالي معتمدة في ذلك على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الميزانيات وجدول حسابات النتائج) باستخدام طبعا

تقنية النظام المعلومات المحاسبي لما لها دور في تسهيل هذه المهمة بأقل تكلفة، جهد ووقت ممكن وبالتالي مساندتها لعملية اتخاذ القرار الذي له أثر على مسار المؤسسة بالإضافة الى الاستعانة ببعض الأساليب التحليلية المعروفة بنماذج التعثر المصرفي فهي بمثابة الإنذار المبكر عن التعثر أو علاماته المبكرة وذلك للتحقق من مدى دقة دراسة الملف والحكم على فعالية قرار منح القرض للمؤسسة الطالبة.

حيث سنقدم بدراسة ملف مؤسسة (X) ومن ثم تحليل وثائقها المحاسبية والتقنية والتعرف من خلالها على أن المؤسسة هل ستحصل على القرض أم لا؟ وهذا مرورا بالنقاط التالية:

الفرع الأول: تقديم المشروع

يتمثل المشروع محل الدراسة في مؤسسة (X) المصنفة ضمن المؤسسات المتوسطة والصغيرة (PME)، مقرها الاجتماعي في دائرة غرداية، تقدمت إلى بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة غرداية لطلب قرض استثماري، بغرض إتمام مشروعها المتمثل قي تجديد وعصرنة فندق (x1)، بهدف ترقية نشاطاتها الاستثمارية في إطار التنمية وتطوير القطاع السياحي في المناطق الجنوبية، فهي بمثابة مؤسسة خدماتية يتمثل نشاطها في الفندقة والإطعام، حيث قدر مبلغ الائتمان بـ 320.000.000 دج.

المؤسسة سبق لها وأن تعاملت مع البنك عدة مرات، والجدول التالي يوضح ملخص لعرض حالة المؤسسة.

الجدول رقم (2-1) : جدول يوضح عرض حالة المؤسسة الطالبة للقرض و تمويل المشروع.

الطبيعة القانونية	مؤسسة صغيرة ومتوسطة (PME)
النشاط	خدماتية يتمثل نشاطها في الفندقة والإطعام
القطاع	السياحي
المقر الاجتماعي	دائرة غرداية
الغرض من القرض	تجديد وعصرنة الفندق
المساهمة الشخصية	% 20
نسبة مساهمة البنك	% 80
معدل الفائدة	%6,25 مدعمة بـ 4,50 %(الدولة)
مدة القرض	10 سنوات
التكلفة الإجمالية للمشروع	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية المقدمة من طرف الوكالة، مصلحة القروض.

الفرع الثاني: تقييم ملف القرض

قامت اللجنة المكلفة بالقروض بدراسة ملف طلب القرض وأصدرت رأي إيجابي بشأنه من خلال بطاقة لجنة الائتمان المشار إليها أدناه وما تحتويه من الشروط والضمانات المقدمة من طرف المؤسسة، حيث بدأت بدراسة الملف من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة التقنية والمالية لملف القرض، ثم حول الملف إلى مستوى المديرية العامة أين أصدرت هذه الأخيرة القرار النهائي بالقبول.

بطاقة لجنة الائتمان

تحتوي على جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع والمتمثلة في المواد والتجهيزات المراد شرائها، الدراسات والتكوينات كذلك اسم المستفيد وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي والاسم المراد للمؤسسة.
حيث يتم من خلالها تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع.
حيث أصدر البنك من خلال البطاقة رأي إيجابي لصالح المؤسسة بتفاصيل الائتمان على النحو التالي:
منح قرض استثماري مخصص لتجديد وعصرنة الفندق بمبلغ 320.000.000 دينار جزائري موزعة على النحو التالي:

- الدراسة والمراقبة: 16.000.000 دج
- أعمال البناء: 144،000،000 دج
- المعدات: 160.000.000 دج

المجموع: 320.000.000 دج

-**مدة القرض:** على مدى 10 سنوات، بما في ذلك 03 سنوات مؤجلة.

- بالإضافة إلى تمديد فترة استخدام الترخيص الائتماني رقم 17/132/073 بتاريخ 2018/07/13 لمدة 12 شهرًا.

-**معدل الفائدة:** مدعم بـ 4,50% من الدولة و المدفوع من طرف الخزينة.

-**الشروط:**

- مركزية دوران أموال المؤسسة في عدادات أو الحساب الجاري بالوكالة.
- استكمال الملف بتقرير خبير من اعداد خبير معتمد من قبل البنك.

-**الضمانات على القرض المقدمة من طرف العميل:**

بالنسبة للمشروع محل الدراسة تمت الموافقة عليه من قبل المديرية العامة وذلك باشتراط ثلاث أنواع من الضمانات وهي كالتالي:

- رهن حيازي للمعدات والأدوات أو العتاد والمقدر بـ 150.000.000 دج.
- رهن العقار المرتبة الأولى لصالح البنك المقدر بـ 320.000.000 دج.

- وثيقة أو عقد تأمين كل الأخطار (MRP) + التأمين عن الكوارث الطبيعية (CAT-NAT) المقدرة بـ 320.000.000 دج.

الفرع الثالث: الدراسة التقنية والمالية للمشروع

تقوم مصلحة القروض على التحليل المالي للدراسة التقنية، بالاعتماد على الوثائق المحاسبية وذلك بهدف الحصول على معادلة السيولة/الاستحقاق، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

1- الدراسة الحالية للمشروع من خلال الوثائق المحاسبية

أ-الميزانية التقديرية للسنوات الثلاث.

الجدول رقم (2-2): أصول الميزانية المحاسبية التقديرية لثلاث سنوات.

اسم الحساب	السنة 2015	السنة 2016	السنة 2017
التثبيتات المعنوية	162 000	640 600	1 040 600
التثبيتات العينية	586 762 769	645 293 057	623 862 613
أراضي	1 593 915	1 593 915	1 593 915
مباني	500 197 354	559 557 479	547 988 635
التثبيتات العينية الأخرى	84 971 500	85 725 477	75 863 877
التثبيتات في شكل امتياز	0	-1 583 814	-1 583 814
التثبيتات الجاري انجازها	30 882 213	30 882 213	380 635 337
التثبيتات المالية	39 321 190	56 418 329	11 854 951
السندات الأخرى المثبتة	-	-	-
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	29 799 289	18 097 606	6 020 360
الضرائب المؤجلة	9 521 901	38 320 724	5 834 591
مجموع الأصول غير الجارية	657 128 172	733 234 199	1 017 393 501
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	52 589 290	40 470 578	37 621 931
المخزونات والبضائع	52 589 290	40 470 578	37 621 931

الحسابات الدائنة- الاستخدامات المماثلة للزبائن	307 172 106	183 139 044	150 451 362
الزبائن	211 590 119	104 644 248	29 790 322
المدينون الآخرون	45 276 388	47 269 859	47 851 303
الضرائب	50 305 599	31 224 937	72 809 738
الأصول الأخرى الجارية	-	-	-
الموجودات وما يماثلها	124 043 040	139 816 971	124 245 038
توظيفات وأصول مالية جارية	67 000 000	82 000 000	68 000 000
أموال الخزينة	57 043 040	57 816 971	56 245 038
البنك	57 043 040	57 816 971	56 245 038
الصندوق	0	0	0
المتاحات	0	0	0
مجموع الأصول الجارية	483 804 437	363 426 593	312 318 331
المجموع العام للأصول	1 140 932 609	1 096 660 792	1 329 711 832

المصدر: بناءا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة القروض بالبنك.

يحتوي الجدول أعلاه على أصول الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الثلاث للمؤسسة حيث نجد الحسابات المتعلقة بالاستثمارات، حسابات المخزونات والحسابات المتعلقة بالحقوق.

الجدول رقم (2-3): خصوم الميزانية المحاسبية التقديرية لثلاث سنوات.

اسم الحساب	السنة 2015	السنة 2016	السنة 2017
رأس المال الصادر	315 000 000	315 000 000	315 000 000
رأس المال غير المطلوب	0	0	0
العلاوات والاحتياطات	16 402 509	16 402 509	16 402 510
فارق إعادة التقييم	0	0	0
فارق المعادلة	0	0	0
النتيجة الصافية	9 824 213	14 695 539	-131 862 950

رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	781 797 75-	913 558 201-	139 950 237-
حصة الشركة المدمجة	0	0	0
حصة ذي الأقلية	0	0	0
الأموال الخاصة	941 428 265	135 539 144	580 410 38-
القروض والديون المالية	558 177 158	559 177 158	066 863 414
البنك	558 177 158	559 177 158	066 863 414
الديون الأخرى غير الجارية	0	0	0
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	470 446	470 446	470 446
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	774 001 490	452 458 554	596 756 553
الخصوم الأخرى غير الجارية	802 625 648	481 082 713	132 066 969
مجموع الأموال الدائمة	**743 054 914**	**616 621 857**	**552 655 930**
الموردون والحسابات الملحقة	554 379 107	338 631 95	039 560 246
الضرائب	547 509 6	327 763 7	091 293 29
الديون الأخرى	765 988 112	511 644 135	316 164 123
خزينة الخصوم	0	0	834 8
البنك	0	0	0
الصندوق	0	0	0
الاعتمادات	0	0	834 8
مجموع الخصوم الجارية	866 877 226	176 039 239	280 056 399
المجموع العام للخصوم	609 932 140 1	792 660 096 1	832 711 329 1

المصدر: بناءا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة القروض بالبنك.

يحتوي الجدول أعلاه على خصوم الميزانيات المحاسبية التقديرية للسنوات الثلاث للمؤسسة حيث نجد فيه الحسابات المتعلقة برأس المال والحسابات المتعلقة بالديون.

ب- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات مالية.

الجدول رقم (2-4): حسابات النتائج لثلاث سنوات.

اسم الحساب	السنة 2015	السنة 2016	السنة 2017
رقم الأعمال	192 357 769	176 851 552	142 251 391
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	0	0	0
الإنتاج المثبت	0	0	0
إعانات الاستغلال	0	0	0
1-إنتاج السنة المالية	192 357 769	176 851 552	142 251 391
المشتريات المستهلكة	-47 841 494	-54 632 220	-52 223 788
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-20 663 087	-13 549 625	-15 011 958
2-استهلاكات السنة مالية	-68 504 581	-68 181 845	-67 235 746
3-القيمة المضافة للاستغلال	123 853 188	108 669 707	75 015645
أعباء المستخدمين	-95 279 658	-87 815 978	-77 275 779
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-5 919 698	-7 052 155	-25 167 773
4-إجمالي فائض الاستغلال	22 653 832	13 801 574	-27 427 907
المنتجات العملياتية الأخرى	780 548	1 265 070	16 034 204
الأعباء العملياتية الأخرى	-6 261 381	-3 246 432	-10 088 285
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	-18 108 112	-28 159 765	-110 893 929
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	14 346 523	2 235 837	3 851 626
5-النتيجة العملياتية	13 411 410	-14 103 716	-128 524 291
المنتوجات المالية	629 340	1 307 812	1 590 717
الأعباء المالية	-3 908 040	0	-4 937 967
6-النتيجة المالية	-3 278 700	1 307 812	-3 347 250
المنتوجات غير العادية	0	0	0

الأعباء غير العادية	0	0	0
7-النتيجة غير العادية	0	0	0
8-النتيجة العادية قبل الضرائب	10 132 710	-12 795 904	-131 862 541
الضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية	-287 664	0	0
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-20 833	27 491 443	8 591
النتيجة الصافية للدورة	9 824 213	14 695 539	-131 862 950

المصدر: بناءا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة القروض بالبنك.

يمثل الجدول أعلاه حسابات النتائج المتعلقة بالسنوات الثلاث والتي تمثل حاصل طرح النفقات المجموعة السادسة من الإيرادات المجموعة السابعة.

ج- إعداد الميزانيات المختصرة

تقديم الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاث.

الجدول رقم (2-5): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015 . 12/31

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية		**الأموال الدائمة**	
▪التثبيتات بمختلف أنواعها	657 128 172	▪الأموال الخاصة	265 428 941
		▪الخصوم غير الجارية	648 625 802
مجموع الأصول غير الجارية	**657 128 172**	**مجموع الأموال الدائمة**	**914 054 743**
الأصول الجارية		**الخصوم الجارية**	
▪المخزونات	52 589 290	▪الموردون وباقي الذمم الدائنة	226 877 866
▪الحقوق والذمم المالية	307 172 106		
▪خزينة الأصول (المتاحات)	124 043 040	▪خصوم الخزينة (التسبيقات)	0
مجموع الأصول الجارية	**483 804 437**	**مجموع الخصوم الجارية**	**226 877 866**
مجموع الأصول	**1 140 932 609**	**مجموع الخصوم**	**1 140 932 609**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة القروض بالوكالة.

الجدول رقم (2-6): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016 . 12/31

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية		**الأموال الدائمة**	
▪التثبيتات بمختلف أنواعها	733 234 199	▪الأموال الخاصة	144 539 135
		▪الخصوم غير الجارية	713 082 481
مجموع الأصول غير الجارية	**733 234 199**	**مجموع الأموال الدائمة**	**857 621 616**
الأصول الجارية		**الخصوم الجارية**	
▪المخزونات	40 470 578	▪الموردون وباقي الذمم الدائنة	239 039 176
▪الحقوق والذمم المالية	183 139 044		
▪خزينة الأصول (المتاحات)	139 816 971	▪خصوم الخزينة (التسبيقات)	0
مجموع الأصول الجارية	**363 426 593**	**مجموع الخصوم الجارية**	**239 039 176**
مجموع الأصول	**1 096 660 792**	**مجموع الخصوم**	**1 096 660 792**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة القروض بالوكالة.

الجدول رقم (2-7): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017 . 12/31

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية		**الأموال الدائمة**	
▪التثبيتات بمختلف أنواعها	1 017 393 501	▪الأموال الخاصة	-38 410 580
		▪الخصوم غير الجارية	969 066 132
مجموع الأصول غير الجارية	**1 017 393 501**	**مجموع الأموال الدائمة**	**930 655 552**
الأصول الجارية		**الخصوم الجارية**	
▪المخزونات	37 621 931	▪الموردون وباقي الذمم الدائنة	399 047 446
▪الحقوق والذمم المالية	150 451 362		
▪خزينة الأصول (المتاحات)	124 245 038	▪خصوم الخزينة (التسبيقات)	8 834
مجموع لأصول الجارية	**312 318 331**	**مجموع الخصوم الجارية**	**399 056 280**
مجموع الأصول	**1 329 711 832**	**مجموع الخصوم**	**1 329 711 832**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة القروض بالوكالة.

تحليل الميزانية المالية المختصرة

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة استخلصنا أن هناك انخفاض في قيمة إجمالي الأصول ثم ارتفاعه تدريجا، إذ نلاحظ أنه في سنة 2015 كانت قيمة الأصول 609 932 140 1 دج ثم انخفضت إلى 792 660 096 1 دج في سنة 2016 فبالرغم من الارتفاع الطيف الذي شهدته الأصول غير الجارية إلا أنه تم تسجيل انخفاضا بالمقارنة في الأصول الجارية لهذا العام، وهذا يدل عن نقص السيولة في المؤسسة، و في سنة 2017 ارفعت الأصول من جديد إلى 832 711 329 1 دج وذلك ناتج أيضا عن ارفاع في الأصول الغير الجارية وانخفاض باقي عناصر الأصول الجارية.

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاعا متواصل في عناصرها الجارية على خلاف الأموال الدائمة أين لوحظ انخفاضا في قيمتها بسبب الانخفاض التدريجي في الأموال الخاصة إلى أن وصلت إلى 580 410 38- دج والذي تزامن مع ارتفاع للخصوم غير الجارية بما فيها الاستدانة المالية، وهذا راجع لانخفاض الأصول الجارية تحسبا لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، وهذا ما يؤكد على أن تسيير السيولة في المؤسسة ليس بالأمر الهين خصوصا في السنة الأخيرة2017.

2- دراسة الوضعية المالية للمؤسسة والتعليق عليها:

لمناقشة النتائج وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة أقوم بدراسة مجموعة من الجوانب المالية، والمتمثلة في تحليل الوضعية المالية عن طريق استعمال مؤشرات التوازن المالي من خلال تحليل :رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة، من جهة وكذا حساب النسب المالية المختلفة المناسبة والتي لها أكثر دلالة لهذه الحالة .

أولا: حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات الثلاث (FR-BFR-TR)

الجدول رقم (2-8): قيم التوازن المالي للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة.

البيان	طريقة الحساب	السنوات		
		السنة (2015)	السنة (2016)	السنة (2017)
رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة-الأصول غير الجارية	256 926 571	124 387 417	86 737 949-
الاحتياج في رأس المال العامل الدائم	(الأصول الجارية- المتاحات) -(الخصوم الجارية - التسبيقات)	132 883 531	15 429 554-	210 974 153-
الخزينة	(المتاحات- التسبيقات)	124 043 040	139 816 971	124 236 204

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

التعليق على الجدول:

- **رأس المال العامل الدائم** :نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الدائم موجب في السنتين 2015 و2016 وهذا يعني أن الأصول الثابتة مغطاة وان المؤسسة تتمتع بهامش أمان في هذه الفترة. لكنه سالب في سنة 2017 وهذا يعني أن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول غير الجارية أي أن شرط التوازن الأدنى غير محقق وهذا بسبب المبلغ الكبير لحساب ما ينقل من جديد (خسائر سنوات سابقة) بالرغم من تسجيل المؤسسة زيادة في أموالها الدائمة (الاستدانة) إلا ان الارتفاع المستمر في الأصول غير الجارية سجل نسبة أعلى.
- **الاحتياج في رأس المال العامل** :نلاحظ انه موجب بالنسبة لسنة (2015) أي تولد عند المؤسسة احتياج لرأس مال العامل من أجل تغطية عجز نشاطاتها المتعلقة بدورة الاستغلال، وسالب في السنوات (2016) و (2017)، أي أن المؤسسة حققت موارد في هذه الفترة أكبر من احتياجات الدورة وهذا يعني أن المؤسسة في حالة جيدة وهو فائض يمكن استغلاله لزيادة المدة الممنوحة للعملاء وكسبهم، وبالتالي فإن الوضعية مشجعة بالنسبة للسنتين الأخيرتين نظرا لقوة دوران المخزون وتغطية القيم المحققة من قبل الزبائن بالأخص في 2017 أين حقق ارتفاعا كبيرا.
- **الخزينة** :نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنها موجبة في السنوات الثلاثة مع ملاحظة اختلاف القيم من سنة لأخرى بسبب الانخفاض المستمر في قيمة رأس المال العامل واصطحابه للانخفاض المستمر للاحتياج في رأس المال العامل، ويمكن القول على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وأن هناك فائض يظهر في شكل سيولة، إلا أنها كانت أكثر انتعاشا في 2016 بمقارنتها مع السنوات الأخرى أي أن المؤسسة لم توظف كل أموالها بل قامت بتجميدها وانخفضت في سنة (2017) وهذا يعني أن المؤسسة قد وظفت أموال الخزينة في مشاريع استثمارية أو تسديد الديون، وعلى الرغم من ذلك يمكن الحكم على الخزينة على أنها في حالة ملائمة خلال هذه الفترة (السنوات الثلاث).

وعليه فإن المؤسسة متوازن ماليا.

ثانيا :التحليل بواسطة النسب المالية:

الجدول رقم (2-9): قيم النسب المالية للمؤسسة في السنوات الثلاث.

البيان	طريقة الحساب	السنوات		
		السنة (2015)	السنة (2016)	السنة (2017)
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية	1,39	1,17	0,91

نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	0,69	0,36	−0,47
نسبة قابلية التسديد(الملاءة)	مجموع الأصول/ مجموع الديون	2,96	2,76	1,63
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول غير جارية	0,40	0,20	0,04
نسبة السيولة العامة	أصول جارية/ الخصوم الجارية	2,13	1,52	0,78
نسبة الخزينة الحالية	المتاحات/ الخصوم الجارية	0,55	0,58	0,31
نسبة المديونية العامة	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0,34	0,36	0,61
نسبة الاستدانة المالية	الديون المالية/ الأموال الخاصة	0,60	1,09	10,80
دوران المخزونات	تكلفة المبيعات/متوسط المخزون	1,30	1,68	1,79
فترة التحصيل	360/ معدل دوران الزبائن	396	213	75
فترة التسديد	360/ معدل دوران الموردين	201	195	624
نسبة القدرة على التسديد	الديون المالية/ قدرة التمويل الذاتي	0,48	9,48	0,62
المردودية الاقتصادية	النتيجة الإجمالية/مجموع الأصول	0,01	−0,01	−0,10
المردودية المالية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	0,03	0,10	3,43

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

التعليق على الجدول:

- **نسبة التمويل الدائم** :تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الدائم خلال السنتين 2015 و2016 أكبر من الواحد هذا يعني أن نسبة التمويل موجبة أي أن المؤسسة كانت تتمتع بهامش أمان خلال الفترة المذكورة، إلا ان هذه النسبة كانت في انخفاض مستمر حيث سجلت خلال سنة 2017 نسبة 0,91 وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وهذا ما يفسر وجود رأس مال عامل سالب أي تغطية مالية جزئية للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة وغياب هامش أمان مالي و اعتماد المؤسسة على ديون قصيرة الأجل في تمويل الأصول الثابتة و بالتالي المؤسسة غير متوازنة ماليا.
- **نسبة الاستقلالية المالية** :تقيس هذه النسبة مدى مساهمة صاحب المشروع (مالك المؤسسة) والدائنين في المشروع أي تشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية في السنوات الثلاث كلها اقل من الواحد إلى أن انعدمت في سنة 2017 وهذا يدل على عدم الاستقلالية المالية للمؤسسة، ويعني كذلك قلة ضمان لأموال الدائنين، ونلاحظ كذلك اصطحاب في ارتفاع قيمة الديون للمؤسسة، حيث نجد تكلفة الديون قصيرة الأجل معدومة و بالتالي تزيد من الربحية، وتكون تكلفتها دائما أقل من تكلفة رأس المال، وهذا ما يدل على أن وضعية المؤسسة مثقلة بالديون.
- **نسبة قابلية التسديد** :تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة قابلية التسديد خلال السنوات الثلاث أكبر من الواحد، مما يدل على أن موجودات المؤسسة كبيرة مقارنة بديونها أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من استمرار انخفاض هذه النسبة من 2,96 سنة 2015 إلى1,63 سنة 2017 أي أكبر من الواحد، فقدرتها المؤسسة على تسديد ديونها في انخفاض.
- **نسبة السيولة العامة** :تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية للديون قصيرة الأجل، نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال السنتين 2015 و2016 أكبر من الواحد دليل على وجود رأس مال عامل موجب وان المؤسسة قادرة على التسديد وتمتلك هامش أمان.

أما في السنة 2017 انخفضت إلى اقل من الواحد وهذا يعني ان المؤسسة تواجه مشاكل مالية تتمثل في نقص السيولة وهذا يعني أنها لم تستطع أن تغطي ديون قصيرة الأجل باستعمال أصولها الجارية وانخفاض هذه النسبة يجعل الدائنين على المدى القصير يشكون من عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وهذا ما يفسر وجود رأس مال عامل سالب خلال الفترة محل الدراسة ويعود ذلك الانخفاض إلى ارتفاع رصيد الموردين وغيرها من عناصر الخصوم.

- **نسبة الخزينة الحالية** :تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من النسبة السابقة لتقييم الأداء، تبين لنا إمكانية التسديد الحالي للديون قصيرة الأجل، حيث يتضح لنا من الجدول أن نسبة الخزينة اقل من الواحد للسنوات الثلاث، وهذا يدل على أن القيم الجاهزة لا تغطي الديون قصيرة الأجل ولا يمكن للمؤسسة تسديد ديونها إلا في الآجال القريبة وهذا ما يؤكد على أن رقم أعمال المؤسسة في ضعف.
- **نسبة المديونية العامة:** تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على الأموال الأجنبية، ومن خلال الجدول يتبن ان هذه النسبة في تزايد منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 أين سجلت نسبة أكبر من 0,5 وهي نسبة غير محبذة، أي أن المؤسسة تعتمد بدرجة عالية على الاستدانة لتمويل استثماراتها. مما قد يقلل من ثقة الدائنين في قدرته على السداد.
- **نسبة الاستدانة المالية:** لما كانت النسبة أكبر من 1 فإن أن المؤسسة غير متحررة ماليا، ومن خلال الجدول، نلاحظ أن نسبة الاستدانة في تزايد على مدى السنتين الماليتين 2015 و2016، وهذا يعكس موثوقية وقدرة المؤسسة على الدين، أما في سنة 2017 أشارت النسبة إلى 1080٪، ما يفسر الحاجة لزيادة حقوق الملكية أي الرفع في الأموال الخاصة.
- **دوران المخزونات:** كلما كان مرتفعًا عادةً، يشير إلى زيادة معدل دوران المخزون، يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال من خلال المخزون السلعي، من خلال الجدول، تظهر لنا هذه النسبة في تطور باستمرار، وهذا يعني أن الشركة تبيع مخزوناتها بسرعة كبيرة وأن الطلب على منتجاتها موجود، (أي لوحظ تحسنا في متوسط وقت تشغيل أو دوران المخزون لهذه المؤسسة والذي قدر بـ 1.77 مرة في 2017 مقارنة بـ 1.30 في 2015).
- **فترة التسديد:** تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون.

من خلال الجدول أعلاه والبيانات المعروضة نستنتج أن نسبة متوسط أوقات سداد الموردين في تزايد (حيث كانت هذه النسبة بقيمة 201 يومًا في 2015 مقارنة بـ 624 يوما في 2017) وكان لها تأثير إيجابي، وبالتالي ما سمح للمؤسسة من تغطية حسابات العملاء المستحقة بسهولة وأخذ وقتها بكل أريحية لتسديد الموردين.

- **فترة التحصيل:** تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها.

من خلال الجدول أعلاه والبيانات المعروضة سابقا، فإن نسبة متوسط أوقات تسوية العملاء؛ في تراجع ملحوظ (396 يومًا في 2015 مقارنة بـ 75 يومًا في 2017)، على الرغم من انخفاض طفيف في عام 2016.

فمن خلال مناقشة النتائج المتحصل عليها فيما يخص الفترتين السابقتين، يمكن تفسيرها بتلك الإستراتيجية المبدعة المتبناة من طرف المؤسسة، حيث استطاعت من جرائها هذه الأخيرة في التحكم بكفاءة في إدارة

احتياجاتها من رأس المال العامل والذي يشكل حساب الزبائن مكونا هاما منه، أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ما عليها من التزامات الناتجة عن عملية الشراء في آجالها المحددة، حيث كلما ارتفع معدل دوران الزبائن كلما انخفضت فترة التحصيل وزادت تغذية المؤسسة بالسيولة، فإن ذلك يعني أن جزء من ديون فصيرة الأجل بقي متاحا امام المؤسسة و هو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال.

- **قدرة التمويل الذاتي:** تمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معينة، ويقصد به قدرتها على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، فمن خلال الجدول نلاحظ تناقص قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة خلال السنوات الثلاث من 2015 إلى غاية 2017، وهو ما يترجم الانخفاض في القيمة المضافة، وهذا لا يسمح للمؤسسة بالتمويل الذاتي.
- **نسبة القدرة على التسديد:** تقيس المدة (بالسنوات) التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة والطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي وبالتالي على الرغم من أن هذه النسبة كانت أكبر من 3 في سنة 2016 وأقل من 3 خلال السنين 2015 و2017، فإن هذه المؤسسة لا تولد ما يكفيها من موارد لتمكينها من سداد قروضها المالية.
- **المردودية الاقتصادية:** بمثابة العائد الاقتصادي أو مدى مساهمة الأصل الاقتصادي في تحقيق الأرباح الاقتصادية للمؤسسة خاصة،

نسبة المردودية الاقتصادية خلال الثلاث سنوات سالبة فإنه دون شك يشكل أثر غير إيجابي على ربحية المؤسسة، ما يفسر عدم وجود كفاءة في استغلال الأصول لتوليد الربح أي عدم وجود كفاءة في الإنتاج.

- **المردودية المالية:** العائد المتحقق من الأموال التي وضعت في يد إدارة المؤسسة أي مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق الربح الصافي للمؤسسة،

فمن خلال البيانات المعروضة في الجدول نلاحظ أن نسبة معدل العائد الصافي أقل من الواحد خلال السنوات الدراسة دون السنة الثالثة، أي حققت معدلا منخفضا مقارنة بالسنة 2017 فإن ذلك يدل على عدم فعالية المؤسسة في استخدام رؤوس الأموال الخاصة ولا تستغل أموال المساهمين بطريقة كفؤة لضمان عوائد مرضية. ارتفاع هذه النسبة في السنة الأخيرة والتي تعدت قيمة 03، حيث يفسر بارتفاع تكلفة الاستدانة المالية وتأثيره المباشر على ربحية المؤسسة بفعل المصاريف المالية وزيادة رفع خطر عدم ملاءة المؤسسة.

بالرغم ما سبق، نستنتج أنه بما أن نسبة المردودية المالية أكبر من نسبة المردودية الاقتصادية فإن ذلك يشكل أثر إيجابي بالأخص على الجانب التشغيلي للمؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها من الدراسة والتحليل وتصنيفها أو ترجمتها في شكل نقاط القوة والضعف للمؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (2-10): ملخص لنقاط القوة والضعف للمؤسسة:

نقاط القوة	نقاط الضعف
ارتفاع القدرة التفاوضية مع الزبائن	انخفاض السيولة الجاهزة في المؤسسة
ارتفاع القدرة التفاوضية مع الموردين	ضخامة المصاريف والديون المالية
	المؤسسة ليست مستقلة ماليا
	ضعف قدرة المؤسسة على تسديد ديونها
	المؤسسة ليست متوازنة ماليا

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

فمن خلال تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتشخيص حالتها وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية في ظل تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الذي يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة والذي اتضح جليا من خلال تمكننا من استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة.

فبالرغم من تبني المؤسسة لاستراتيجية فعالة مكنتها في التحكم بكفاءة في إدارة احتياجاتها من رأس المال العامل ويتضح ذلك من الجدول أعلاه من خلال تملكها للقدرة التفاوضية سواء مع الزبائن أو مع الموردين، إلا أنه من الواضح أنها مثقلة بنقاط الضعف، كلها تمثل مؤشرات هامة والتي تمت الإشارة إليها وتوضيحها فيما سبق، إذا ما عجزت أو تراجعت في تحقيقها تراجع أداؤها وكفاءتها المالية وأصبحت وضعيتها جد حساسة وصعبة وقد تواجه ظروف طارئة وغير متوقعة، فتتعثر وتصبح غير قادرة على استمرار نشاطها أو مشروعها ومن ثم عدم تمكنها من توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط بالشكل الذي يكفي لمواجهة أعباء والتزامات هذا النشاط يكتفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير، حيث تنخفض القدرة الذاتية للمشروع على سداد التزاماته الجارية، وتأمين احتياجاته من المستلزمات والمصاريف الضرورية وسداد أقساط وفوائد القروض، وهو ما يسمى كذلك بالعسر والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن المؤسسة تكون بطريقها إلى الفشل المالي فيتآكل بالتدريج رأس مال العامل حتى يصل إلى مرحلة التوقف، ولا محال أن يقودها إلى الإفلاس والتصفية.

الفرع الرابع: قرار منح القرض

أ- قرار لجنة منح القروض:

بعد الاطلاع على الملف ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض التي تتمتع بها للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي، النسب المتعلقة بالنشاط، المردودية والوضعية المالية للمؤسسة في ظل تطبيق أو استخدام تقنية نظام المعلومات المحاسبي المدعمة للإدارة ومتخذي القرارات النهائية من أجل منح القرض الاستثماري، حيث تم التوصل إلى أن:

"حجم رقم الأعمال في انخفاض خلال السنوات المالية الثلاث، ويشهد على أن المؤسسة (X) هي مؤسسة ذات قاعدة مالية ضعيفة".

لاحظت اللجنة تناقص في حجم رقم الأعمال المؤسسة خلال السنوات الثلاث الماضية، مع انخفاض نتيجة السنة المالية لـ 2017 بمقدار 146،558 دينار مقارنة بالعام المالي 2016.

وبالتالي:

- نظرا لأهمية المشروع للمنطقة (غرداية) الذي سيعزز مكانتها كمدينة سياحية شهيرة.
- مع الأخذ في الاعتبار منشور المديرية العامة للإدارة DGA لقرض الشعبي الجزائري.
- مع مراعاة محضر اجتماع 2018/04/17 بين وزير السياحة والحرف والمجموعة (XX) بهدف إعادة تأهيل وتحديث الوحدات السياحية.
- بالنظر إلى قرار وزير السياحة والصناعات اليدوية.

فإن قرار لجنة منح القروض كان كالتالي: اطلاعا على حوصلة النقاط المذكورة أعلاه، لاسيما قرار وزير السياحة والصناعات اليدوية وبناءا على ذلك فان البنك سيقرر منح قرض للمؤسسة ولابد من اتخاذ أعمال فندق (X1) في أقرب وقت ممكن.

ب-التعليق عن قرار اللجنة:

من خلال النتائج المتحصل عليها من جدول حسابات النتائج وكذا نسب التوازن المالي والنسب المالية تبدو المؤسسة التي طلبت التمويل من بنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة غرداية، أنها تشكو من بعض الصعوبات المالية خاصة في السنوات الأخيرة أين لوحظ انخفاضا محسوسا في رقم الأعمال المحقق والذي أدى بدوره إلى انخفاض النتيجة المالية السنوية.

فبالرغم من أن المؤسسة متوازنة، ماليا حيث تبين ذلك من خلال الخزينة التي كانت موجبة خلال الفترة المدروسة، إلا أنها سجلت تناقصا ملحوظا وهذا ما يؤكد انخفاض في رأس المال العامل خلال الفترة.

وبفضل تبني المؤسسة لاستراتيجية فعالة تمكنت من جرائها التحكم بكفاءة في إدارة احتياجاتها من رأس المال العامل ويظهر ذلك من خلال ارتفاع القدرة التفاوضية مع الزبائن وكذا الموردين، الشيء الذي أدى إلى إعانة خزينة المؤسسة وازداد تغذيتها بالسيولة.

إلا أنه وما يعاب أيضا على الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال المقارنة بين نقاط القوة ونقاط الضعف لهذه الأخيرة، انخفاض نقديات المؤسسة والتي أصبحت في حدودها الضعيفة، بالإضافة إلى أنها تعتمد في تمويل أصولها بنسبة كبيرة على المصادر الخارجية (الديون المختلفة) وهو ما يطرح مشكلة استقلاليتها المالية وملاءتها والذي يعتبر من أهم وأبرز المخاطر التي قد يحتملها ويتوقعها البنك.

وعليه وبغض النظر عن الوضعية المالية الصعبة والحرجة للمؤسسة وكذا جملة المخاطر المحتملة التي قد تنجم من جراء منح البنك للقرض، فان هذا الأخير قرر منح القرض للمؤسسة، وذلك تفاديا لأي تناقض والسياسة الحكومية أو لأي أمر قد يعيق تطبيق القرار الوزاري الذي يهدف إلى تأهيل وتحديث الوحدات السياحية المتواجدة بمنطقة الجنوب.

ج-ابرام الاتفاقية (اتفاقية القرض):

بعد ان قام البنك بدراسة الملف وتأكد من استيفائه لجميع الشروط المطلوبة، أعطى الموافقة على منح القرض ثم قام بإبرام عقد يتضمن المعلومات الخاصة بالقرض ومن بين النقاط المتفق عليها ما يلي:

- موضوع القرض: تجديد وعصرنة فندق ميزاب؛
- مبلغ القرض: 320.000.000 دج.
- نسبة الفائدة على القرض والمقدرة ب1,25 %.
- مدة تأجيل الدفع حددت بـ 03 سنوات.
- الضمانات المقدمة.
- التزامات العميل اتجاه البنك.

المطلب الثاني: استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ALTMAN و SHERROD للتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض

بعد القيام بالتحليل المالي باستخدام النسب في تقييم النشاط الخاص بالمؤسسة في ظل تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المالي، لا بد من التنبؤ بمدى الكفاءة المالية لأنشطة المؤسسة المستقبلية، وذلك لتوفير وسيلة الإنذار المبكر للمؤسسة، وذلك باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وهو ما سوف يتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب حيث نقوم بتقديم فكرة شاملة للتعثر المالي مع محاولة دراسة وتحليل الحالة المالية لمؤسسة (X) باستخدام نموذجين للتنبؤ بالتعثر المالي ALTMAN و SHERROD لكل من السنوات المالية الثلاث (2015، 2016 و2017) و ذلك لإثبات دور النظام المعلومات المحاسبي، دقة عملياته ومخرجاته المدعمة والمساندة لاتخاذ القرارات المالية.

حيث يشكل التعثر المالي أحد التحديات الأساسية التي تواجه الكثير من الشركات وكذا البنوك لاسيما عندما تتعدد مظاهره اقتصاديا وماليا، الامر الذي يستدعي دراسته مبكرا قبل أن يستفحل ويترك آثارا سلبية على أوضاع المصاريف، بحيث يمتد الأمر إلى خروجها من قطاعها الاقتصادي الذي تنتمي إليه، وتتجسد أهمية رصد دلائل ومؤشرات الفشل، وهي في بوادرها الأولى بغية اتخاذ القرارات الكفيلة بمنع حدوث حالات الفشل أو التعثر وخاصة على الصعيد المالي.

فمن أبرز أغراض التحليل المالي فضلا عن إجراءات المقاربات وتقييم الأداء، هو استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر البنوك ولما كان هذا التعثر يترتب عليه خسائر جسيمة للمتعاملين مع هذه البنوك، برزت عدة محاولات لتطوير النماذج والأدوات التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية هؤلاء المتعاملين من الخسائر وركزت هذه المحاولات على استخدام النسب المالية في تصميم نماذج رياضية، يمكنها التنبؤ بالتعثر المالي.

الفرع الأول: نموذج التنبؤ بالتعثر المالي لألتمان ALTMAN

سوف يتم في هذا الفرع تطبيق نموذج التنبؤ بالتعثر المالي لألتمان ALTMAN وذلك من خلال ايجاد معادلة يتم من خلالها حساب مؤشرات التوان المالي، ثم مقارنة النتائج وتفسيرها.

يعتبر ألتمان ALTMAN من الأوائل الذين بنو نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات، حيث قام باستخدام 33 نسبة مالية وفحص كل نسبة على حدة، وتم استخدم أسلوب تحليل التمايز الإحصائي المتعدد وكان هو أول من استخدم هذا الأسلوب الإحصائي، ثم اقتصر ألتمان في بناء نموذجه على خمس نسب مالية اعتبرت الأفضل بين المؤسسات المفلسة وغير المفلسة والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل أو التعثر وقد تمثلت بالنسب الآتية:[1]

- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.
- نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.
- نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموعة المطلوبات القيمة الدفترية لإجمالي الديون.
- نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات.

تأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج الشكل التالي:

$$\mathbf{Z=0,012X_1+0,014\ X_2+0,033X_3+0,006X_4+0,010X_5}$$

حيث أن Z هي القيمة التمييزية (z-score) وهي معيار التفريق بين المؤسسات المفلسة وغير المفلسة أما $X_5، X_4، X_3، X_2، X_1$ هي النسب المذكورة سابقا و بنفس الترتيب.

ونلاحظ أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد التي يجب دراستها في المؤسسة وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي والنشاط.

[1] إيمان أنجو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي الصناعي، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص-ص 109-111.

بموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار.
والجدول التالي يلخص الفئات المذكورة وهذا حسب نشاط وهدف المؤسسة:

الجدول رقم (2-11): ملخص للفئات المذكورة، حسب نشاط وهدف المؤسسة

الفئة	صفة المؤسسة	درجة المخاطرة في استمرار المشروع	قيم مؤشر الفشل المالي Z
فئة أولى	الناجحة	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس أي قادرة على الاستمرار	2,99<Z
فئة ثانية	الفاشلة	احتمال للتعرض لمخاطر الإفلاس	1,81 > Z
فئة ثالثة	صعبة التنبؤ	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس أي تحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلا	2,99> Z >1,81

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن نموذج ALTMAN يعتبر أحد النماذج التي تلجأ إليها إدارة الائتمان بالتنبؤ بحالة العميل المقبلة وفيها إذا كان يتمتع بالائتماني إلى فئة العملاء الناجحين أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منفض وبالتالي يتمتعون بدرجة ومخاطرة عالية.

- **عرض نتائج تطبيق نموذج ALTMAN**

الجدول رقم (2-12): ملخص لنتائج نموذج ALTMAN

النسب / السنة	X_1: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	X_2: الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول	X_3: صافي الربح قبل الفائدة والضريبة/ إجمالي الأصول	X_4: إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الديون	X_5: صافي المبيعات/ إجمالي الأصول	Z-SCORE
2015	0,2252	(-0,0434)	0,0089	(0,6893)	0,1686	**0,0034**
2016	0,1134	(-0,1554)	-0,0117	(0,3639)	0,1613	**0,0012**
2017	-0,0652	(-0,2658)	-0,0992	(-0,0472)	0,1070	**-0,0027**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ميزانيات المؤسسة

بتعويض قيم $X_5، X_4، X_3، X_2، X_1$ في معادلة (Z) نجد:

سنة 2015:

$Z=0,012X_1+0,014\ X_2+0,033X_3+0,006X_4+0,010X_5=$

$=0,012(0,2252)+0,014(-0,0434)+0,033\ (0,0089)+0,006\ (0,6893)\ +0,010(0,1686)$

$=$ **0,0082**

سنة 2016:

$Z=0,012X_1+0,014\ X_2+0,033X_3+0,006X_4+0,010X_5=$

$=0,012(0,1134)+0,014(-0,1554)+0,033\ (-0,0117)+0,006\ (0,3639)\ +0,010\ (0,1613)$

$=$**0,0025**

سنة 2017:

$Z=0,012X_1+0,014\ X_2+0,033X_3+0,006X_4+0,010X_5=$

$=0,012(-0,0652)+0,014(-0,2658)+0,033(-0,0992)+0,006\ (-0,0472)\ +0,010$

$(0,1070)=$ **-0,0081**

الفرع الثاني: نموذج التنبؤ بالتعثر المالي SHERROD :

يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، ولهذا النموذج هدفان هما :

- **تقييم مخاطر الائتمان:** حيث يستخدم من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية، إذ يجري تقسيم القروض على خمس فئات بحسب درجة المخاطرة.

- **الفشل المالي:** يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع وعلى مزاولة نشاطه في المستقبل، والذي يساعد على تحديد المركز المالي العام للشركة. وبناءاً على عدد نقاط (Z)، يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرار في المشروع.
والجدول التالي يلخص الفئات المذكورة وهذا حسب نشاط وهدف المؤسسة:

الجدول رقم (2-13): ملخص للفئات المذكورة، حسب نشاط وهدف المؤسسة

الفئة	درجة المخاطرة في منح القروض	درجة المخاطرة في استمرار المشروع	قيم مؤشر الفشل المالي Z
فئة أولى	(قروض ممتازة عديمة المخاطر)	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 \leq Z$
فئة ثانية	(قروض قليلة المخاطر)	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$20 \leq Z \leq 25$
فئة ثالثة	(قروض متوسطة المخاطر)	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$5 \leq Z \leq 20$
فئة رابعة	(قروض مرتفعة المخاطر)	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$-5 \leq Z \leq 5$
فئة خامسة	(قروض خطرة جدا)	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

ويصاغ هذا النموذج بموجب المعادلة التالية:

$$Z=17X1 + 9X2 + 3,5X3 + 20X4 +1,2X5+0,1X6$$

حيث أن :

Z = مؤشر الإفلاس

X1= صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول

X2=الأصول النقدية /مجموع الأصول

X3= مجموع حقوق المساهمين/ مجموع الأصول

X4= صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول

X5= مجموع الأصول / مجموع المطلوبات (الإلتزامات)

X6= مجموع حقوق المساهمين/ مجموع الأصول الثابتة الملموسة

وقيمة **Z** تعتبر مؤشر الإفلاس حيث كلما ارتفعت تدل على قوة المركز المالي للمؤسسة وانخفاض درجة المخاطرة، وكلما انخفضت تشير إلى عدم إمكانية استمرار المؤسسة وارتفاع درجة المخاطرة.

فبهذا النموذج يتم التوصل إلى أنه قادر على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة زمنية كافية تمكن الادارة من اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

❖ **عرض نتائج تطبيق نموذج SHERROD**

الجدول رقم (2-14): ملخص لنتائج نموذج SHERROD

النسب / السنة	X_1: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	X_2: الأصول النقدية / إجمالي الأصول	X_3: إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول	X_4: صافي الربح قبل الفائدة والضريبة/ إجمالي الأصول	X_5: إجمالي الأصول/ إجمالي الديون	X_6: إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول الثابتة	Z-SCORE
2015	0,2252	0,1087	0,2326	0,0089	2,9630	1,0322	**9,4576**
2016	0,1134	0,1274	0,1317	-0,0116	2,7608	0,1971	**6,6361**
2017	-0,0652	0,0934	-0,0289	-0,0992	1,6337	-0,0378	**-0,3964**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ميزانيات المؤسسة

بتعويض قيم $X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6$ في معادلة (Z) نجد:

سنة 2015:

$$Z=17\ (0,2252) + 9(0,1087) + 3,5(0,2326) + 20(0,0089) + 1,2(2,9630) + 0,1(1,0322) = 3,8284+0,9783+0,8141+0,178+3,5556+0,1032=9,4576$$

سنة 2016:

$$Z=17\ (0,1134) + 9(0,1274) + 3,5(0,1317) + 20(-0,0116) + 1,2(2,7608) + 0,1(0,1971) =1,9278+1,1466+0,4610-0,232+3,3130+0,0197=6,6361$$

سنة 2017:

$$Z=17\ (-0,0652) + 9(0,0934) + 3,5(-0,0289) + 20(-0,0992) + 1,2(1,6337) + 0,1(-0,0378) =-1,1084+0,8406-0,1012-1,984+1,9604-0,0038=-0,3964$$

الفرع الثالث: تحليل نتائج تطبيق النموذجين ALTMAN و SHERROD و مناقشتها

بالرجوع إلى الميزانيات المتعلقة بالمؤسسة الطالبة للقرض نلاحظ أن الأصول الجارية مقارنة بإجمالي الأصول في انخفاض مستمر حيث سجلت نسبة 42,40 % سنة 2015 تلتها نسبة 33,14 % سنة 2016

إلى أن انخفضت إلى 23,49 % في سنة 2017 أي ان نسبة السيولة في انكماش الأمر الذي أدى إلى خلق جو غير مريح لخزينة المؤسسة.

أما فيما يخص الديون المالية للمؤسسة مقارنة بالأموال الدائمة نجدها في تزايد مستمر حيث سجلت نسبة 17,31 % سنة 2015 ارتفعت إلى 18,44 % سنة 2016 إلى أن وصلت سنة 2017 إلى نسبة 44,58 %، و بارتفاع نسبة الديون المالية خلال السنوات الثلاث أدى إلى ارتفاع و تفاقم نسبة المديونية العامة للمؤسسة بشكل عام حيث لوحظ نسبة 33,74 % سجلت سنة 2015 تلتها نسبة 36,22 % إلى أن سجلت نسبة 61,21 % سنة 2017، ما يؤكد أن المؤسسة تعتمد على المديونية بشكل كبير و هذا ما يزيد في رفع المخاطر لديها و يقلل من ملاءتها.

فمن خلال التعليقات المبينة أعلاه و استنادا إلى النسب المستخرجة من تحليل الميزانيات، ما يفسر ظهور قيمة (Z) منخفضة إلى ان أصبحت سالبة بالأخص في السنة 2017 عند **تطبيق كلا النموذجين ALTMAN** و **SHERROD.**

تحليل نتائج تطبيق النموذج ALTMAN

مما سبق نستنتج أن قيم (Z) خلال جميع سنوات الدراسة أقل من 1 ,81 فإن المؤسسة مصنفة ضمن الفئة الثانية ما يفسر احتمال ارتفاع دجة المخاطرة في استمرار المشروع و احتمال تعثر المؤسسة كبير ومنه ارتفاع خطر عدم سداد قيمة القرض المطلوب، وبالتالي بناءا على نتائج نموذج (ALTMAN) للتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي لا ينصح بمنح هذا القرض للمؤسسة المذكورة.

تحليل نتائج تطبيق النموذج SHERROD

مما سبق نستنتج أن قيم (Z) خلال السنتين 2015 و 2016 أكبر من5 وأقل من 20 حيث سجلنا 9,50سنة 2015 والتي انخفضت إلى 6,63 سنة 2016 في هذه الحالة قيمة (Z) تقع ضمن الفئة الثالثة أي أن درجة المخاطرة في منح القروض متوسطة و بالتالي يصعب التنبؤ بمخاطر إفلاس المؤسسة، و لوحظ استمرار في انخفاض في قيمة (Z) إلى دون الصفر حيث سجلت سنة 2017 قيمة سالبة تمثلت في **0,40-أي** أإن قيمة (Z) تقع ضمن الفئة الرابعة ، وعليه درجة المخاطرة في منح القروض مرتفعة ما يفسر أن المؤسسة متعثرة ماليا ومعرضة لمخاطر الإفلاس.

المطلب الثالث: المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي وإثبات مدى فعالية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي

من خلال دراستنا على مستوى الوكالة قمنا بتحليل قرض استثماري في ظل تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المالي والذي يعتبر من أهم التقنيات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها حيث يقوم بتجميع البيانات المالية والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، ومعالجتها بطريقة منظمة، تمكن من الحصول على نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي فهو **مدخل أساسي لفهم أفضل لمواطن القوة والضعف.** [1]حيث يعتمد بالدرجة الأولى على الدراسة التقويمية للقوائم المالية واستخدام أساليب تحليلية محددة لاستخراج النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تفيد في تحليل المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض ومن ثم الحكم على مدى صحتها.

ولمعرفة صحة ونجاعة عمل النظام و إبراز مدى فعاليته في تقييم أداء المؤسسة ومن ثم توجيه المسؤولين في الحكم عليها واتخاذ القرار الصائب والرشيد، أدرجنا بعض الأساليب الكمية والنماذج التي تستند في صياغتها على النسب المالية المذكورة للتنبؤ بالتعثر المالي، فقد أظهرت العقود الأخيرة مدى أهمية الاستفادة من التحليل المالي باستخدام النسب ليس فقط في تقييم النشاط الخاص بالشركة، وإنما أيضا في التنبؤ بمدى الكفاءة المالية لأنشطتها المستقبلية، وفي توفير وسيلة الإنذار المبكر للمؤسسة لما يساعدها في الاحتياط المطلوب لاحتمالات التعثر المستقبلي.

فمن خلال اعتمادنا على نظام المعلومات المحاسبي المالي تمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال وثائق تعد مخرجات النظام مزودة بشتى المعلومات المالية وغير المالية منظمة ومعدة بطريقة جد دقيقة وفي وقت وجيز وبدون أي تكلفة.

حيث اكتشفنا أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على المديونية، ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستدانة المالية وتأثيرها المباشر على ربحية المؤسسة بفعل المصاريف المالية وتحقيقها لمعدل ربح أقل في تغطية الفوائد وهو ما يرفع المخاطر لديها ويقلل من ملاءتها، والسبب يرجع إلى ضعف هامش الربح الصافي لديها بالإضافة إلى ارتفاع في تكاليف الاستغلال، بالرغم من أنها تحقق نسبا معقولة في النشاط من خلال اكتسابها للقدرة التفاوضية وارتفاع معدل دوران المخزون وعليه فإن المؤسسة ينبغي عليها مراجعة سياسة الاستدانة لديها.

ومن خلال تجربتنا، أين استعننا بنموذجين، فنموذج ألتمان (ALTMAN) يعد امن أكثر النماذج شيوعا بالفشل في منشآت الأعمال بصفة عامة ويعرف بنموذج التحليل المميز أي أسلوب إحصائي بالدرجة الأولى يستعمل أكثر في تقييم نشاط وأداء المؤسسات الكبرى والصناعية بالخصوص.

[1] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص-ص 2-3. بتصرف

أما نموذج شيرود (SHERROD) شأنه شأن النموذج السابق إلا أنه إضافة إلى الدقة التي يقدمها في تحديد المركز العام للمؤسسة فإنه يستخدم بالأساس من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية.

و من خلال تطبيقنا للنموذجين أعلاه حيث النموذج الأول سجل انخفاضا في قيم المؤشر (Z) خلال جميع سنوات الدراسة إلى أقل من 1 ,81 والذي يفسر باحتمال تعثر المؤسسة وتعرضها لمخاطر الإفلاس ومنه احتمال خطر عدم سداد قيمة القرض المطلوب، وبالتالي بناءا على نتائج نموذج (ALTMAN) للتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي لا ينصح بمنح هذا القرض للمؤسسة المذكورة.

أما النتائج المتحصل عليها من خلال استخدامنا لنموذج (SHERROD) المتميز في تحديد وتقييم المخاطر في المؤسسات المالية المانحة للقريض فإنه خصيصا عند دراستنا للسنة الحالية للمشروع أي سنة 2017 وبالرغم من أن قيمة المؤشر كان أكبر من القيمة (5) إلا انها استمرت بالانخفاض إلى دون ذلك وما يفسر وقوع المؤسسة في دائرة الخطر الكبير وعليه درجة المخاطرة في منح القروض مرتفعة، ما يؤكد على أن المؤسسة متعثرة ماليا ومعرضة لمخاطر الإفلاس.

وعليه واستنادا إلى ما سبق، نكون قد تحققنا من أن المؤسسة الطالبة للقرض تواجه صعوبات مالية سببها الديون المثقلة، كما أن النموذجين أكدا لنا على صحة، كفاءة وفعالية تطبيق واستخدام نظام المعلومات المحاسبي المالي الذي يفيد في رسم السياسات المالية المستقبلية للبنك بصفة عامة وتنظيم عمل الوكالة إداريا وتدعيمها من خلال تقديم معلومات أكثر دقة، سرعة وملائمة ومساعدة متخذي القرار في مواجهة مختلف المشكلات التي تعترضهم خلال دراسة وتحليل طلبات القروض.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إسقاط الجزء النظري على الدراسة الميدانية للبنوك، حيث تم إعطاء بطاقة فنية لبنك القرض الشعبي الجزائري من نشأة وتعريف وعرض لهيكله التنظيمي، كما تم التطرق إلى مختلف أنواع القروض التي يوجهها البنك لتمويل احتياجات المؤسسات المختلفة وكذا أهم الإجراءات، الآليات، والتحاليل المستخدمة من طرف البنك باستخدام النظام المعلومات المحاسبي، من خلال الإحاطة الجيدة بالزبون وكذا التقليل من مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك في منحه للقرض.

حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على دراسة وتحليل ملف قرض استثماري من خلال التركيز فيه على حساب وتحليل التوازنات المالية ومختلف النسب المالية التي يعتمد عليها البنك لدراسة طلب القرض، انطلاقا من الدراسات السابقة وكذا الضمانات المقدمة وفي الأخير استخلاص قرار البنك في قبول أو رفض طلب تمويل المشروع.

زيادة على ذلك تأكدت بأن البنك محل الدراسة دائما ما يطلب معلومات محاسبية في ملف القرض للمؤسسات مهما كان نوعها، من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق استخراج مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، إلا أن البنك لا يرتكز فقط على المعلومات المحاسبية والملف التقني لاتخاذ القرار الائتماني، بل توجد عوامل أخرى يرتكز عليها لتعزيز القرار وتقليل درجة المخاطرة.

وفي الأخير تم اثبات صحة ودقة مخرجات النظام المعلومات المحاسبية باستعمال نموذجين للتنبؤ بالتعثر المالي ALTMAN و SHERROD من خلال التعليق وتفسير النتائج ومقارنتها بالنظام المعتمد بالبنك، والتي تؤكد على الوضعية الحرجة للمؤسسة الطالبة للقرض وتصنيفها ضمن المؤسسات الفاشلة وارتفاع خطر تعثر وتقديم القرض المطلوب.

الخاتمة العامة

من خلال إعداد بحثنا الذي كان محل تجربة واختبار، ازدادت معارفنا حول موضوع نظم المعلومات، إذ يشمل هذا الأخير مختلف الوظائف والمستويات الإدارية في المؤسسة بصفته منتجا للمعلومات، حيث نجده يتكون من عدة فروع كالنظام المعلومات الإداري والذي يحتوي بدوره على العديد من الفروع الأخرى المدعمة والمنظمة للإدارة، ومن بينها نظام المعلومات المحاسبي الذي يعد من أهم النظم المنتجة للمعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من جراء البيانات المالية التي يتم جمعها من داخل وخارج المؤسسة، ثم معالجتها ومحاولة إيصالها إلى مختلف الأطراف لغرض اتخاذ القرارات وتحقيق النتائج المرغوبة.

حاولنا عندئذ تناول موضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذه قرارات منح القروض سعيا منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمحورة حول " **ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي المالي في اتخاذ قرارات منح القروض لدى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية-113؟** والإشكاليات الفرعية المنبثقة عنها.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها بخصوص هذا الموضوع سواء في الجانب النظري أو التطبيقي حاولنا إبراز دور وأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات السليمة والصائبة في منحها لمختلف القروض وتفادي الوقوع في خطر عدم السداد.

إذ نلتمس تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في وكالة غرداية، من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بوظيفتي المحاسبة والتحليل المالي من طرف مصلحة القروض، كونها المصلحة الوحيدة التي تعمل على تقدير مختلف المخاطر بانتهاجها بعض الأساليب والطرق باستعمال المؤشرات المالية التي تسمح للمسيرين باتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو القبول للمؤسسة الطالبة للقرض، من خلال معرفة وضعيتها الحقيقية في ظل تواجد النظام المعلومات المحاسبي.

فمن خلال هذا المنطلق توصلنا إلى نتائج منها ما يخص الفرضيات ونتائج أخرى عامة:

1- اختبار الفرضيات:

تم التوصل إلى نتائج يمكن على أساسها اختبار واثبات صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

- **الفرضية الأولى:** في ظل تطور القانون المحاسبي وجب على المؤسسة اعداد المعلومات المحاسبية وعرضها بما يتوافق والقواعد وكذا القوانين والمبادئ المتعارف عليها، فمن هذا المنطلق يتطلب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها باحترام القواعد والمبادئ المحاسبية لتحقيق صحة ودقة المعلومات المحاسبية المعروضة والمستخدمة من قبل المسيرين، التي تفيد بدورها في إعداد تقارير ووثائق مبنية على نوعية وصحة هذه المعلومات من أجل اتخاذ قرارات سليمة وصائبة لمنح القروض، وعليه تثبت صحة الفرضية.

- **الفرضية الثانية:** تعتمد الوكالة في ظل تواجد النظام المعلومات المحاسبي على دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخلصة من القوائم المالية لطالب القرض الاستثماري، وتتجلى أهمية وخصوصيات نظام المعلومات المحاسبي من خلال نوعية وجودة المعلومات المحاسبية الذي ينتجها و يوفرها للمسيرين بشكل مباشر وسريع ومنسق مع احتياجاتهم، وكلما كانت مخرجات النظام ذات جودة، زادت اقتصادية تشغيلها وازدادت أيضا فعاليتها في صنع القرار وهذا ما يجعل الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي ضرورة ملحة، نظرا للدور الذي يؤديه في جودة ونجاح عملية اتخاذ قرار منح القروض الاستثمارية، وبالتالي الفرضية المطروحة صحيحة.

- **الفرضية الثالثة:** صحيحة إلى حد ما، حيث تعتمد الوكالة بالدرجة الأولى على مخرجات النظام المعلومات المحاسبي وجودتها، والتي تعتبر نوعا ما كافية ومدعمة لاتخاذ قرار الإقراض الصائب، في الوقت المناسب وبأدنى تكلفة ممكنة، الأمر الذي يحفز ويزيد اهتمام وثقة الإدارة بهذه المخرجات لتحقيق الأهداف، إلا أن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين، منها متخذي القرارات أنفسهم، أي مقدرتهم على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديهم.

- **الفرضية الرابعة:** صحيحة، حيث تبين أن البنك يقوم بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه، قصد استرجاع مبلغ القرض والفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق، مما يثبت ويؤكد أن البنك يتبع مجموعة من الإجراءات والمعايير التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب للحد من خطر عدم السداد الذي يعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية في ظل تطبيق النظام المعلومات المحاسبي المالي. فمن خلال التطرق إلى الآليات المتبعة من قبل الوكالة، والتي تقدم قروض متنوعة بين قروض استغلالية وأخرى استثمارية، تقوم مصحة القروض بالدراسة الأولية للملف بدءا بسمعة العميل وشخصيته ومقدرته المالية بالإضافة إلى الضمانات التي يفرضها البنك من أجل تأمين أمواله، كما تقوم المصلحة بدراسات مسبقة والمتمثلة في الدراسة التقنية، الاقتصادية والمالية للمشروع قبل أن تتم عملية تمويله.

- **الفرضية الخامسة:** صحيحة ويظهر ذلك من خلال العلاقة التي تربط استخدام نظام المعلومات المحاسبي والرفع من جودة القرارات المتعلقة بمنح القروض، فالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى إنتاج معلومات ملائمة ودقيقة وموضوعية، وكلما كانت مخرجات النظام ذات جودة ساعد ذلك في اتخاذ قرارات مفيدة وفعالة في مواجهة مختلف المشكلات التي تعترضهم خلال دراسة وتحليل طلبات القروض وبالتالي يؤثر النظام بشكل فعال في تحديد واختيار بديل من البدائل المطروحة بسبب دقة ووضوح وتفصيل المعلومات التي يقدمها ويوفرها عن طالب القرض ومن ثم الحد من خطر عدم السداد.

فاستخدام نظام المعلومات المحاسبي يفيد بصفة عامة في رسم السياسات المستقبلية للبنك للحد من المخاطر المختلفة، لاسيما تلك المتعلقة بمنح القروض ويؤدي إلى إنتاج معلومات ذات مزايا وقيمة مضافة، الأمر الذي يكلل اتخاذ قرارات مالية رشيدة، وبالتالي يعد الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي ضرورة ملحة باعتباره أحد المصادر الهامة للمعلومات التي تستند عليها الإدارة، نظرا للدور الذي يلعبه في جودة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المعاصرة بما في ذلك البنوك.

2- عرض النتائج:

يمكنني سرد مجموعة من النتائج المتوصل إليها وهي كما يلي:

- انتهاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات بما فيه النظام المعلومات المحاسبي في المجال البنكي أصبح أمرا ضروريا يهدف إلى توفير المعلومات الدقيقة للوصول إلى القرارات الصائبة في الوقت المناسب وبأدنى تكلفة الأمر الذي يسمح بترقية النشاط البنكي وتقديم أفضل الخدمات.
- إن ما يميز العمليات البنكية وما تقتضيه من الدقة، الأمانة والوضوح لا سيما تلك المتعلقة بالسياسة الإقراضية، فان نظام المعلومات المحاسبي يقدم بالمقابل المعلومات للمسيرين، في شكل تقارير دورية وتقارير استثنائية أو خاصة لتدعيم وتنظيم العملية الإدارية من التخطيط ورقابة وتدعيم وتنفيذ أنشطة اتخاذ القرارات ومتابعتها.
- تصميم نظام المعلومات المحاسبي يقوم على اسس ومقومات صحيحة من أجل تقديم معلومات دقيقة وصحيحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يتم تسجيل، تبويب، تحليل وكذا تقييم هذه الأخيرة وفق المبادئ المذكورة.
- يؤدي استخدام نظام المعلومات المحاسبي في النهاية إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودتها من حيث دقتها وملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها وتوفرها في الوقت المناسب.
- إن الحصول على المعلومة المحاسبية المالية ذات القيمة والمصداقية في الوقت المناسب يسمح للمسير بترشيد وتوجيه الأنشطة المطلوب تحقيقها إلى أقصى حد، مما يلزم الوكالة أن تكون مدركة لأهمية توفير نظام معلومات محاسبي فعال يجعلها تتحكم في صيرورة عملية اتخاذ القرار الائتماني، ويقلل الوقت والجهد الذي تبذله في البحث عن المعلومات وتحليلها، ويمكن من القدرة على تقييم احتمالات المستقبل ومواجهة التغيرات البيئية والمخاطر الائتمانية.
- تستخدم الوكالة نظام معلومات محاسبي على مستوى مصلحة القروض، حيث يقوم المكلف بدراسة وتحليل القروض، أين لوحظ نقصا في الترابط بين مختلف أقسامها من جراء التطبيق الضعيف لنظم المعلومات الفرعية الأخرى.
- نظام المعلومات المحاسبي المعمول به في الوكالة ذو أهمية كبيرة في التوصل إلى القرارات الصائبة ولا يمكن الاستغناء عنه، حيث يمد متخذي القرارات بالمؤشرات المالية الدقيقة التي تساعد في اختيار بديل

من البدائل المطروحة وفي تحديد ومواجهة مختلف المشكلات لا سيما تلك المتعلقة بالسياسة الائتمانية بسبب دقة ووضوح وتفصيل المعلومات التي يقدمها وبأقل تكلفة.

- من خلال تشخيص نوع المعلومات التي تجمعها الوكالة من بيئتها الداخلية والخارجية، لاحظنا أن هذه الأخيرة لا تستخدم برامج وتقنيات التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في انجاز عملياتها اليومية وإعداد التقارير المالية وبالتالي لم تحضى بالمستوى المطلوب بالخصوص في مجال التكنلوجيا والأنظمة المعلوماتية بالمقارنة مع البنوك العالمية.
- اتخاذ قرار منح القرض لا يتم إلا على أساس إجراءات وآليات معينة ووفقا للسياسة المتبعة للبنك بالاعتماد على مخرجات النظام المعلومات المحاسبي، من شأنها تفادي المخاطر، والتي يتطلب من خلالها دراسة ملف الإقراض دراسة تحليلية دقيقة ومعمقة من الناحية المادية والقانونية مع مراعاة القدرات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذي القرار، بالخصوص عند تحليل المعلومات والمعطيات ومدى اكتسابهم للمهارة في قراءة النتائج المعروضة والتي تساعدهم في تفسير هذه الأخيرة تفسيرا علميا دقيقا وواضحا.
- المكلف بدراسة وتحليل ملفات طلبات القروض يعتمد على المعلومات المحاسبية المقدمة في ملف القرض للمؤسسات المتمثلة في القوائم المالية بما فيها المؤشرات والنسب المالية لقياس المخاطرة الائتمانية مرفقة بالضمان، ويعد هذا الأخير شيء إلزامي باعتباره جدار أمان مع المعلومات المحاسبية لتعزيز القرار الائتماني.
- تعتبر البنوك التجارية التحليل المالي للقوائم المالية أداة هامة لمعرفة جدارة العميل لسداد القرض.
- تتنوع القروض البنكية الممنوحة للعملاء وتتعدد، فنجد قروض مرتبطة بمجال الاستثمار وأخرى مرتبطة بمجال الاستغلال، كما يمكن تصنيف القروض وفق عدة معايير منها المدة، الضمان والمقترضين...الخ.
- إن اعتماد البنك على الرهونات في الوقاية من أخطار القروض غير كاف، إذ يستلزم التدقيق في اختيار الزبائن من خلال الدراسة المعمقة للوضعية المالية للمقترض وسلوكياته، وتطبيق جميع الأساليب التي تطفئ هذا الخطر والاستخدام الأمثل لكل التقنيات والدراسات التي تقلل منها.
- انعدام أو ضعف استخدام البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بالبنك القرض الشعبي الجزائري لنماذج التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي.
- عدم وجود مصلحة أو إدارة خاصة بتقييم المخاطر ضمن البنية التنظيمية للبنك لمواجهة المخاطر المحتملة بأكثر دقة وفعالية.

3-التوصيات والاقتراحات:

وانطلاقا مما سبق يمكن أيضا تقديم عدد من التوصيات التي قد تساعد في تثمين النتائج الإيجابية ومعالجة ما كان منها سلبيا نلخصها فيما يلي:

- التحديث المستمر لبرامج وتقنيات الأنظمة المعلوماتية المستخدمة بالوكالة وصيانتها، وذلك لمسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة من أجل الحصول على أفضل التقارير المالية مع ضرورة تطوير ومراعاة كفاءات العاملين من خلال الاستخدام السليم للنظام والمحافظة عليه وتأمينه، فاستثمارات الوكالة في تطوير أنظمتها سوف يعود عليها بأرباح أكبر من حجم الاستثمارات.
- توسيع نطاق استخدام نظم المعلومات في الوكالة لتشمل جميع أقسامها والعمل على توصيل المعلومات لكل الأطراف الفاعلة في الوكالة ولجميع الأطراف التي لها علاقة بالوكالة وفي الوقت المناسب وذلك لزيادة فعالية نشاطاتها والحصول على النتائج المرجوة.
- توفير جهاز فعال وشبكة معلوماتية ذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القرض.
- ضرورة وجود إدارة مخاطر قائمة بحد ذاتها داخل البنك من أجل التحكم في المخاطر بأنواعها .
- إدخال استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل أو التعثر المالي ضمن السياسات الإستراتيجية للبنوك لضمان تحقيق التنمية للموارد ومراعاة ضرورة تأهيل وتدريب موظفي البنك على هذه الأساليب لأن ذلك يؤدي إلى التطوير والرفع من الأداء المالي للبنك.
- ضرورة توخي الدقة والوضوح اللازمين عند دراسة ملفات القروض واستعمال طرق علمية خاصة عند تقييم المشاريع.
- اتباع استراتيجية محكمة في منح القروض الاستثمارية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن مع الحرص على أن تكون القروض الممنوحة موجهة للمشاريع ذات الأولوية والتي تخدم الاقتصاد بالإضافة إلى تجنب المشاريع التي تكون فيها درجة المخاطرة كبيرة.
- ضرورة تنظيم معارض دورية للتعريف بالمنتجات المحلية وعرض جودتها ليتمكن الجمهور من معرفة هذه المنتجات مع متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي وبتكنولوجيا وأنظمة المعلومات باعتبارها عصب الاقتصاد، وكل ما يخص التقنيات والأساليب المستحدثة في مجال الائتمان وضرورة إدخال كل ما هو جديد للبنوك في هذا المجال ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم.
- ضرورة إنشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بطالبي القروض وتحليلها ونشرها من اجل مساعدة المسؤولين من اتخاذ الائتماني بأقل درجة ممكنة.
- إن عملية تحديث أماكن تقديم المنتجات المصرفية وقاعات الانتظار جزء من عملية تطوير الخدمات المصرفية، بحيث تزيد جاذبيتها مما يعطي للزبون الانطباع بأنه موضوع ترحيب مستمر.
- على البنك توجيه الجهود نحو ترسيخ الثقافات المصرفية الحديثة ونشر الوعي بأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية بين العاملين في الوكالة من خلال النشرات الدورية، وتعميق برامج التدريب العملي المتعددة لموظفي مصلحة القروض، التي تساهم في خلق القدرات والكفاءات مما يكسبها بعدا أعمق لفهم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية.

4-أفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذا الموضوع، والذي من خلاله نتمنى استكمال واجراء المزيد من الدراسات حول:

- دور وأهمية النظام المعلومات المتكامل وأنظمته الفرعية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في تحسين الخدمات والرفع من الأداء المالي للبنك.
- مدى التنسيق بين المصالح المختلفة للبنك وتحقيق الأهداف المنشودة في ظل تطبيق نظام متكامل بما في ذلك أنظمته الفرعية.

كما نقترح بعض النقاط التي نراها جديرة لتكون آفاق بحث جديد وبالخصوص قي المجال المحاسبي:

- دور نظام المعلومات المحاسبي في التقليل من مخاطر التعثر المالي.
- تأثير موثوقية مخرجات نطام المعلومات المحاسبي في ترشيد قرارات منح الائتمان.
- مدى مساهمة الأنظمة المعلوماتية المحاسبية في معالجة مخاطر القرض.
- أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في زيادة جودة الخدمة المقدمة في البنوك الجزائرية.
- مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية لبيئة المحاسبة في البنوك الجزائرية.
- أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية.
- دور نظام المعلومات المحاسبي في تحليل المخاطر الائتمانية وتقييم جدوى القروض.

كذلك بقيت نقطة في نظرنا تستحق التوضيح والعناية مع اجراء الدراسة بشكل أعمق في مجال الإقراض، والمتمثلة في:

- مدى اعتماد البنوك التجارية على تطبيق نماذج إحصائية وبرامج حديثة موجهة لدراسة تحليلية شاملة للمؤسسة طالبة القرض دراسة دقيقة ومحكمة، لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد وضرورة بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي في مجموعة من البنوك التجارية.

وفي الأخير لا ندعي بأننا قمنا بالإلمام بجميع جوانب الموضوع، فكل وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ **المصادر:**

1- وثائق داخلية للبنك.

2- التقارير الداخلية للينك.

❖ **الكتب:**

1- عطا الله أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري**، عمان، الأردن،2014.

2- رملي فياض حمزة، **نظم المعلومات المحاسبية**، مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.

3- نظال محمود الرمي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن،2011.

4- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009 .

5- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، **زياد هاشم يحي السقا، نظم المعلومات المحاسبية**، الجزء الأول، الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

6- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري وظيفي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

7- عماد الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، الطبعة الأولى**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2000.

8- ياسين سعد، تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

9- هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنسر والتوزيع، عمان، 1998.

10- سليمان مصطفى الدلاهمة، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2008.

11- محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

12- خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الطبعة1، عمان، 2006.

13- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**، ط3، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1996.

14- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

15- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

16- الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية- الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007.

17- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2000.

18- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبوقحف، **تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث**، الإسكندرية، مصر،2000.

19- الحناوي محمد صالح، عبد السلام عبد الفتاح، **المؤسسات المالية والبنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

20- أحمد حلمي جمعة، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)**، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

21- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

22- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، (منهج علمي وعملي متكامل)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .

23- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.

24- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، البعة الولى، دار اجنادين، عمان، الأردن، 2006.

25- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

26- منير إبراهيم هنيدي، **إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**، الطبعة الثالثة، جامعة طنطة، 2000.

❖ **المذكرات أو الأطروحات:**

1- بن خليفة دنيا نصيرة، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية المالية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة-مستغانم**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير (منشورة)، جامعة مستغانم، الجزائر،2018-2019.

2- موطي زكية، مومني سعيدة، واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة(منشورة)، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر،2016.

3- كرايفية أحمد أمين، **نظم المعلومات ودوره في الأداء البنكي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة-111**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة ومراجعة(منشورة)، جامعة أكلي امحند اولحاج، البويرة، الجزائر،2017-2018.

4- لغواطي عبد الله، دور **نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير(منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

5- حليمة باعمر، أثر تطبيق نظم المعلومات على تنافسية البنوك التجارية، ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018 .

6- حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد وتسيير المؤسسةّ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

7- زغاشو فاطمة الزهلراء، **إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بتك BEA**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير(منشورة)، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014.

8- قندوز سهيلة، **دور نظم المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير (منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.

9- علي حامدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير (غ منشورة)، في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

10- منى سلمان جعفر، **النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة شرين، سوريا، 2003.

11- مباركي سعاد، جندي فاطمة، **مدى مساهمة القروض المصرفية في معالجة عقبات التمويل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2010.

12- ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل"2»** دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة،2007.

13- تيطوم هاجر، **سياسات وإجراءات منح القروض البنكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (منشورة)، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

14- قروط زهرة، العايدي سعيدة، **تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015.

15- سمية أحبق، **آليات منح الائتمان في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

16- سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (منشورة)، في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.

17- رامي هاشم الشنباري، التحليل **الائتماني ودوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006.

18- إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين سوريا،2007.

19- عمومن وليد، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم الاقتصادية تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 12.

20- أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (منشورة)، تخصص محاسبة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2010.

21- مرغني بلقاسم، **نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، الوادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير (منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2013-2014.

22- بوفروعة سوفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الإقتصادية-دراسة حالة مجمع ايناجوك ENAJUC فرع الطاهير**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية(منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر،2011-2012.

23- حنان حسن أحمد، **أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (منشورة)، كلية الأعمال تخصص محاسبة(منشورة)، جامعة عمان العربية، الأردن-2013.

24- جل، ادمون طارق، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة** " رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الاردن 2010.

❖ **المقالات العلمية:**

1- مصطفى العثماني، دور **نظام المعلومات المحاسبي**، في تفعيل قرارات المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، جامعة المدية، الجزائر،2014.

2- محسن أحمد الخضيري، **اقتصاد المعرفة**، (مدخل تحليلي في فكر وفلسفة ومكونات اقتصاد ما بعد الحداثة والولوج إلى عصر تدويل الاقتصاد الجديد والعولمة الإجتياحية)، الطبعة1، مجموعة النيل العربيى، القاهرة، مصر، 2001.

3- محمد الطاهر علي سعد، فوزي محمود اللافي الحسومي، **مجلة دراسات الإنسان والمجتمع نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ الفرار**، دراس تطبيقية، 2017.

4- احمد لعماري، سليمان مصطفى الدلاهمة، **طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية- العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001

5- صبري ماهر مشتهى، علام محمد حمدان، وآخر (طلال حمدون)، **مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الداء المصرفي**، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 38، العدد1، الجامعة الأردنية، الأردن،2011.

❖ **التظاهرات العلمية:**

1- حسين، سليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 23 و24 نوفمبر2008 .

❖ **منشورات المؤسسات والجهات الحكومية:**

1-مؤسسة النقد العربي السعودي، **مقدمة في إجراءات القروض**، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2015.

❖ **الجرائد الرسمية:**

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون النقد والقرض المؤرخ في 14-04-1990، العدد 16، المادة 112.

❖ **المطبوعات والمحاضرات**

1- رجم خالد، نظام المعلومات، (مطبوعة)، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -2018.

2- شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.

❖ **المواقع الإلكترونية**

- http://alqashi.com/rch/jurch%20(22).pdf 18.04.2020 الساعة 01 سا 10د
- https://www.mostajad.com/2012/10/loans.html .12.05.2020 الساعة 11 و 30 د سا
- https://www.mostajad.com/2012/10/loans.html 15.05.2020 الساعة 10سا و15د
- https://infotechaccountants.com/topic/66577 : 16.04.2020 00 :00 الساعة
-https://meu.edu.jo/libraryTheses/586cc5abc9c02_1.pdf

المراجع باللغة الأجنبية

❖ **Mémoires ou Thèses :**

1-Rahahleh,Y, Muhammad and Walid Zakaria Siam,(2007) "Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks", Al-Manarah, Vol. 13, No. 2, 2007.

2-Mithas, Sunil, Krishnan, M.S and Fornell, Claes, (2005), "**Effect of Information Technology Investments on Customer Satisfaction :Theory and Evidence**" Working Paper No. 971, Ross School of Business, University of Michigan. Available at: www.ssrn.com

الملاحق

BILAN ACTIF

Période du : 01/01/2015 au 31/12/2015

ACTIF	NOTE	N_BRUT	N_AMORT.PROV	Net 2015	Net 2014
ACTIFS NON COURANTS		-	-	-	
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		-	-	-	
Immobilisations incorporelles		162 000,00		162 000,00	162 000,0
Immobilisations corporelles	1-1	1 328 016 337,71	741 253 568,05	586 762 769,66	603 221 753,
Immobilisations encours	1-2	30 882 212,81		30 882 212,81	30 882 212,
Immobilisations financières			-		
Titres mis en équivalence - entreprises associée		-	-		
Autres participations et créances rattachées		-	-		
Autres titres immobilisés		-	-		
Prêts et autres actifs financiers non courants	1-3	29 799 289,18		29 799 289,18	87 167 388,
Impôts différés actif		9 521 901,27		9 521 901,27	9 542 734,
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 398 381 740,97**	**741 253 568,05**	**657 128 172,92**	**730 976 089,**
ACTIF COURANT		-	-	-	
Stocks et encours		52 589 289,87		52 589 289,87	53 797 595,
Créances et emplois assimilés		-	-	-	
Clients	1-4	219 286 444,95	7 696 325,84	211 590 119,11	234 441 876,
Autres débiteurs		45 276 387,73		45 276 387,73	88 947 310,
Impôts		50 305 599,47		50 305 599,47	167 256 063,
Autres actifs courants		-	-	-	
Disponibilités et assimilés	1-5	-	-	-	
Placements et autres actifs financiers courants		67 000 000,00	-	67 000 000,00	52 000 000,
Trésorerie		173 363 288,42	116 320 247,98	57 043 040,44	70 629 699,
TOTAL ACTIF COURANT		**607 821 010,44**	**124 016 573,82**	**416 804 436,62**	**667 072 546,**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 006 202 751,41**	**865 270 141,87**	**1 073 932 609,54**	**1 398 048 635,**

BILAN PASSIF

Période du : 01/01/2015 au 31/12/2015

PASSIF	Note	Net 2 015	Net 2 014
CAPITAUX PROPRES	2-1	-	-
		-	-
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		315 000 000,00	315 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves -(réserves consolidées)		16 402 509,74	16 402 509,74
Ecarts de réévaluation		0,00	6 206 468,85
Résultat Net		9 824 211,04	-17 792 419,09
Autres capitaux propres - Report ... nouveau		-75 797 781,66	0,00
Liaisons inter-unités		-	-
TOTAL I		**265 428 939,12**	**319 816 559,50**
		-	-
PASSIFS NON COURANTS		-	-
Emprunts et dettes financières	2-2	158 177 558,61	158 177 558,61
Impôts (différés et provisionnés)		446 470,16	158 805,98
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance	2-3	490 001 774,17	565 124 578,52
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		648 625 802,94	723 460 943,11
		-	-
PASSIFS COURANTS		-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	2-4	107 379 554,37	93 040 141,71
Impôts		6 509 547,64	145 683 926,71
Autres dettes		112 988 765,47	116 047 064,82
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		226 877 867,48	354 771 133,24
TOTAL GENERAL PASSIF		1 140 932 609,54	1 398 048 635,85

COMPTE DE RESULTATS

Période du : 01/01/2015 au 31/12/2015

LIBELLE	2015	2014
Ventes et produits annexes	192 358 512,72	184 284 232,37
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**192 358 512,72**	**184 284 232,37**
Achats consommés	-47 841 494,27	-47 035 937,34
Services extérieurs et autres consommations	-20 663 087,74	-17 461 538,48
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-68 504 582,01**	**-64 497 475,82**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**123 853 930,71**	**119 786 756,55**
Charges de personnel	-95 279 658,08	-106 767 761,59
Impôts, taxes et versements assimilés	-5 919 698,67	-6 569 650,10
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**22 654 573,96**	**6 449 344,86**
Autres produits opérationnels	780 548.98	1 022 906,78
Autres charges opérationnelles	-6 261 381,21	-2 463 192,24
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-18 108 112,63	-30 257 495,99
Reprise sur pertes de valeur et provisions	14 346 523,57	10 935 916,49
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**13 411 409,31**	**-14 312 520,10**
Produits financiers	629 340,28	170 625,00
Charges financières	-3 908 040,94	-3 293 280,00
VI-RESULTAT FINANCIER	**-3 278 700,66**	**-3 122 655,00**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**10 132 708,65**	**-17 435 175,10**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-287 664,18	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	-20 833,43	-357 243,99
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**208 114 182,19**	**196 413 680,64**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-198 289 971,15**	**-214 206 099,73**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**9 824 211,04**	**-17 792 419,09**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**9 824 211,04**	**-17 792 419,09**

BILAN ACTIF

Periode Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)		1			
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		1 040 600.00		1 040 600.00	640 600.00
Immobilisations corporelles		1 355 349 019.97	731 486 406.37	623 862 613.60	646 293 057.08
Immobilisations encours		380 635 336.99		380 635 336.99	30 882 212.81
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants		18 097 605.54	12 077 245.54	6 020 360.00	18 097 605.54
Impots Differes Actif		5 834 690.60		5 834 690.60	38 320 723.88
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 760 957 153.09	743 563 651.91	1 017 393 601.18	733 234 199.01
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		56 878 959.12	19 257 027.87	37 621 931.25	40 470 678.41
Créances et emplois assimilés					
Clients		210 590 973.63	180 800 651.93	29 790 321.70	104 644 247.76
Autres débiteurs		47 851 302.68		47 851 302.68	47 269 859.27
Impots		72 809 737.61		72 809 737.61	31 224 936.66
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		68 000 000.00		68 000 000.00	82 000 000.00
Trésorerie		172 566 285.66	116 320 247.98	56 246 037.68	57 816 970.71
TOTAL ACTIF COURANT		628 696 258.70	316 377 927.78	312 318 330.92	363 426 592.81
TOTAL GENERAL ACTIF		2 389 653 411.79	1 059 941 579.69	1 329 711 932.10	1 096 660 791.82

BILAN PASSIF

Periode Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

PASSIF	Note	N Net	N-1 Net
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		316 000 000,00	316 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		16 402 509,74	16 402 509,74
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		- 131 862 960,15	14 695 637,88
Autres capitaux propres-Report à nouveau		- 237 950 139,41	- 201 658 913,33
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-38 410 679,82	144 539 134,29
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		414 863 065,66	158 177 558,61
Impots (différés et provisionnés)		446 470,16	446 470,16
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		553 756 595,65	554 458 452,48
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		969 066 131,07	713 082 481,25
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		246 560 036,73	95 631 338,15
Impots		29 293 091,09	7 763 327,09
Autres dettes		123 194 316,05	135 644 511,04
Trésorerie Passif		8 834,38	
TOTAL PASSIFS COURANTS II		399 056 280,25	239 039 176,28
TOTAL GENERAL PASSIF		1 329 711 832,10	1 096 660 791,82

Compte de Resultats
(Par Nature)

Periode Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Designations	Notes	Exercice N	Exercice N-1
Ventes et produits annexes		142 261 391.55	176 851 552.10
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions dlexploitation			
I-PRODUCTION DE LIEXERCICE		142 261 391.55	176 851 552.10
Achats consommés		52 223 787.84	54 032 220.43
Services extérieurs et autre consommations		15 011 958.04	13 649 626.18
II- CONSOMMATION DE LIEXERCICE		67 235 745.88	68 181 846.61
III-VALEUR AJOUTEE DIEXPLOITATION (I-II)		75 015 645.67	108 669 706.49
Charges de personnel		77 276 779.95	87 615 978.55
Impots,taxes et versements assimilés		25 167 773.57	7 052 156.08
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-27 427 907.85	13 801 572.86
Autres produits opérationnels		16 034 204.76	1 285 070.15
Autres charges opérationnelles		10 088 285.38	3 248 432.04
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		110 893 929.43	28 169 766.63
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 851 626.33	2 235 837.38
V-RESULTAT OPERATIONNEL		- 128 624 291.65	-14 103 718.48
Produits financiers		1 690 717.85	1 307 812.50
Charges financières		4 937 967.70	
VI-RESULTAT FINANCIER		-3 347 249.85	1 307 812.50
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		- 131 871 541.40	-12 795 905.98
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires		-8 591.25	-27 491 443.86
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		163 727 940.51	181 660 272.13
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		295 590 890.66	166 964 734.25
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 131 862 950.15	14 695 537.88
Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires(charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 131 862 950.15	14 695 537.88
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (2)			
Part du groupe (1)-(2)			

CONSTITUTION DOSSIER DE CREDIT D'INVESTISSEMENT

- Documents administratifs et juridiques
- Demande signée par une personne habilitée à engager l'entreprise
- Copie légalisée des statuts pour les personnes morales
- Délibération des associés autorisant le gérant à contacter des emprunts bancaires(si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts),
- Copie légalisée du Bulletin Officiel des annonces légales (BOAL),
- Copie légalisée du titre de propriété ou bail de location,
- Délibération du conseil d'administration autorisant l'investissement pour les entreprises Publiques Economiques (EPE).

DOCUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX

- Bilans définitifs et TCR, y compris les annexes réglementaires des trois (3) derniers exercices clos, signés par une personne habilitée, pour les entreprises en activité,
- Bilans et TCR prévision signés, étalés sur une durée de cinq ans (5) années,
- Pièces fiscales récentes (moins de 3 mois) apurées pour les entreprises en activité et déclaration d'existence pour les personnes n'ayant pas encore exercé.

DOCUMENTS ECONOMIQUES ET FINANCIERS

- Etudes technico-économique du projet
- Factures proformas et ou contras commerciaux récents pour les équipements à acquérir,
- Etat descriptif, et estimatif des travaux réalisés, établi par un bureau d'étude agrée dans le cadre du projet,
- Tout justificatif des dépenses déjà réalisées dans le cadre du projet,
- Devis estimatif des travaux restant à réaliser, établi par bureau d'étude agréé.

N.B : le dossier doit être en trois exemplaires légalisés

CONSTITUTION D'UN DOSSIER DE CREDIT D'EXPLOITATION

- Demande signée par une personne habilitée à engager l'entreprise,
- Copie certifiée conforme du registre de commerce,
- Copie certifiée conforme des statuts pour les personnes morales,
- Délibération des associés autorisant le gérant à contracter des emprunts bancaires (si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts)
- Copie certifiée du titre de propriété ou du bail de location des locaux à usage professionnel,
- Copie autorisation spécifique ou agrément (pour les professions libérales)

DOCUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX

- Trois (3) derniers bilans et annexes des exercices signées par l'entreprise,
- Bilan de clôture de l'exercice en cours,
- Bilan prévisionnel de l'exercice à financer,
- Budget prévisionnel de l'exercice à financer,
- Tableau compte de résultat prévisionnel de l'exercice à financer,
- Plan de financement de l'exercice à financer,
- Plan de trésorerie de l'exercice à financer

- Pour les sociétés de capitaux (SPA, SARL) le rapport commissaires aux comptes et la résolution de l'assemblée des actionnaires sont exigés,

- Pour les sociétés de personnes (SNC), les bilans doivent êtres signés par un comptable agréé,
- Pour les entreprises en démarrage, il y a lieu de fournir le bilan d'ouverture.

LES DOCUMENTS FISCAUX ET PARAFISCAUX

- Pièces fiscales et parafiscales récentes et apurées (moins de 03 mois).

N.B. le dossier doit être en trois exemplaires légalisés

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie

Division chargée des Engagements
Direction du Financement des Grandes Entreprises

04 NOV. 2019
824

Alger, le - 4 NOV. 2019

Groupe d'Exploitation GHARDAIA

Relation :
Objet : Notification de l'accord du CC/DG

Nous vous informons que le Comité de Crédit de la Direction Générale, en sa séance, du 24/10/2019 a marqué son accord pour :

-La prorogation de la validité de l'autorisation du CLT de 320.000 KDA, pour 12 mois supplémentaire, soit jusqu'au 31/10/2020, avec révision des termes de durée et du taux d'intérêt comme suit :

Durée : 10 ans dont 03 ans de différé,

Taux d'intérêt : Bonification de 4,5 % du taux d'intérêt à la charge du Trésor,

Le différé à prendre en charge par le client, et ce, selon la circulaire N°01-01-10 du 08/03/2010.

Le CLT de 320.000 MDA sera destiné pour prendre en charge les situations d'études suivi, travaux de réhabilitation et équipements, entrant dans le cadre de modernisation de l'hôte

Conditions :

- Centralisation des CA à nos guichets,
- Présentation accord du groupe HTT, au préalable,
- Utilisation de CLT additionnel par rubrique selon les seuils présentés par le client.

Garanties : celles déjà exigées à actualiser :

- Hypothèque légale 1er rang sur T+C de l'hôtel , exigé à 320.000 KDA
- Nantissement spécial matériels, exigé à 150.000 KDA
- Délégation assurance MRP+CAT-NAT, exigé à 320.000 KDA

L'autorisation de crédit vous parviendra ultérieurement,

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ALGER le 08 AOUT 2011

AUTORISATION DE CREDIT N° 009 264 11

COMITE DE CREDIT : DG

DATE DE DECISION DU CREDIT 08 08 11

NOM OU RAISON SOCIALE : .....

ACTIVITE : .....

ADRESSE : .....

NUMERO DU COMPTE : 113 401 70805 11 61

DESTINATAIRE
-AG :GHARDAIA / 113
-GE :GHARDAIA / 825
-DESE /B.T.P.H.
-D.G.F / D.I.G
-DIRECTION DU RESEAU
-DIRECTION DE L'INFORMATIQUE

CETTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES - ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REALISEES.

N° Ligne	FORME DU CREDIT	ROLE	CODE CREDIT	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE
	1 CLT	C	421	265 000 000	31/07/26
	2 CLT	C	421	8 000 000	31/07/21
	3 CLT	C	421	28 000 000	31/07/26
	4 CLT	C	421	250 000 000	31/07/26
	5 CLT	C	421	12 000 000	31/07/26
			TOTAL	563 000 000	

TOTAL EN LETTRES : CINQ CENT SOIXANTE TROIS MILLION(S) DA ZERO CTS

N° Ligne	NATURE DES GARANTIES	ROLE	CODE GARANTIE	MONTANT EN MILLIERS DE DINARS

CONDITIONS ET OBSERVATIONS

AU TITRE DE L'EXECUTION DE L'INSTRUCTION N°218/MP DE MR LE PREMIER MINISTRE DU 27/03/2011 ET DE LA DECISION N°311/MF/DGT DU 05/06/2011 RELATIVES AU FINANCEMENT DE LA MODERNISATION DES ENTREPRISES DU SECTEUR DU TOURISME

CREDITS DESTINES A /

RAPPEL DES CREDITS EN COURS

DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE

REF : N° 1163 / PDG

Alger, le :

18 NOV. 2018

Monsieur
Le Directeur Général de

Objet: A/S de la demande d'accord pour crédit complémentaire
Réf :

Monsieur ;

Faisant suite à votre envoi cité en référence, dans lequel vous demandez mon accord pour la concrétisation de la demande du crédit complémentaire demandé auprès de la banque CPA pour la réhabilitation de l'hôtel

Et compte tenu des documents transmis par vos soins, à s'avoir

- La résolution du conseil d'Administration en sa séance du12/03/2018 qui fait état de l'accord des membres du Conseil d'Administration pour la demande d'octroi d'un crédit auprès de la banque CPA ;
- Le business plan de l'hôtel pour la période 2019-2023 sur des hypothèses dont la responsabilité vous incombe au premier degré.

Enfin, l'aboutissement du projet et sa mise en service étant conditionnés par la concrétisation de cette démarche, j'ai l'honneur de vous signifier mon accord, néanmoins ,ce dernier reste à titre procédural et de formalité, l'opportunité, le montant du crédit et la capacité de remboursement restent sous votre seule autorité et entière responsabilité et de celle de votre conseil d'administration .

Salutations

إتفاقية قرض استثمار طويل المدى

بين الممضين أسفله :

"القرض الشعبي الجزائري" مؤسسة عمومية إقتصادية شركة مساهمة ذات رأسمال يقدر بـ 48.000.000.000,00دج الكائن مقره الإجتماعي بـ 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر- الممثل من طرف السيد عبدلي مراد مدير وكالة غرداية 113 الكائنة بـ شارع الشبيبة ولاية غرداية.

وكذا بمقتضى الصلاحيات المخولة له

المدعو فيما يلي القرض الشعبي الجزائري

مفتشية التسجيل و الطابع غرداية
ممسن الطابع الجبائي

من جهة ,

و :

شركة
الإجت
صاحب
الممثل
المولو
بصفت

315.000.000,00 دج الكائن مقرها

وكذا بمقتضى الصلاحيات المخولة له.

المدعو فيما يلي المقترض.

من جهة أخرى,

الـــفـــهـــرس

الباب 1 : تعريف الألفاظ المستعملة
الباب 2 : القرض

المادة2-1: مبلغ و موضوع القرض
المادة2-2: مدة القرض
المادة2-3: عمولة التعهد
المادة2-4: عمولة التسيير
المادة2-5: استعمال القرض
المادة2-6: نسبة الفائدة المتغيرة
المادة2-7: سندات الأمر
المادة2-8: كيفيات تسديد القرض
-2-8-1 : تسديد القرض
-2-8-2 : الوفاء بفوائد مرحلة الاستعمال و مرحلة التأجيل
-2-8-3 : الوفاء بفوائد مرحلة
-2-8-4 : التأخر عن التسديد
المادة2-9: الاستحقاق المسبق
المادة2-10: التسديد المسبق
المادة2-11: التسديد الجزائي – رسملة الدين
المادة2-12: الضمانات و التأمينات

الباب 3 تنفيد المشروع

المادة 3-1 انجاز المشروع
المادة 3-2 استعمال الأموال و الخدمات
المادة 3-3 المحاسبة و متابعة تنفيذ المشروع
المادة 3-4 التقييم التقني

الباب 5 تصريحات و تعهدات خاصة

المادة 4-1 تصريح المقترض
المادة 4-2 تعهدات خاصة

الباب 6 أحكام عامة

المادة 5-1 إلغاء القرض من قبل المقترض
المادة5-2 تعليق القرض من طرف القرض الشعبي الجزائري
المادة 5-3 إلغاء القرض من طرف القرض الشعبي الجزائري
المادة 5-4 إعلام القرض الشعبي الجزائري
المادة 5-5 عدم التنازل

الباب 7 احكام مختلفة

المادة 6-1 دخول حيز التنفيذ
المادة 6-2 التسجيل الوفاء بالحقوق و الرسوم
المادة 6-3 الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة خلال مرحلة الاستعمال
المادة 6-4 التبليغ و اختيار الموطن
المادة 6-5 انقضاء اتفاقية القرض بمد التسديد الكلي
المادة 6-6 الاختصاص القضائي

مديرية التسجيل و الطابع غرداية
صندوق الطابع الجبائي

المادة 6-4 انقضاء اتفاقية القرض بعد التسديد الفعلي

تنقضي هده الاتفاقية و كل الالتزامات المترتبة عنها بالنسبة للأطراف مباشرة عند التسديد الكلي غير المنقوص لأصل القرض المستعمل و كل العمولات و الفوائد الحالة الآجال و المستحقة الدفع.

المادة 6-5 الاختصاص القضائي

كل النزاعات التي يمكن ان تحدث من جراء تنفيذ بنود هده الاتفاقية او تفسيرها ترفع في حالة عدم تسوية ودية أمام القسم التجاري لمحكمة غرداية

المقترض

تم تحرير هده الاتفاقية من خمسة(5) نسخ

حرر بباتنة بتاريخ 04 AOUT 2019

القرض الشعبي الجزائري

Directeur Général

مفتشية التسجيل و الطابع غرداية

مكتب الطابع الجبائي

مفتشية التسجيل و الطابع-غرداية

سجل بتاريخ: 05 أوت 2019

دفتر رقم 29 صفحة رقم 2842 رقم 98424

قبض مبلغ 1500 دج

ent disponible .....:
ent de pret .....:
de remboursement ...:
d'impayes .....:
d'attente .....:

du pret .....: 320.000.000,00
de financement .....: SOURCES FINANCEMENT INTERNE

plan .....: DEGRESSIF
e fin de mois .....: NON
d'echeances .....: 28
du differe .....:
de jours reels .....: OUI
dexe .....: OUI
mise en place .....: 05/11/2019
1ere echeance .....: 05/02/2023
derniere echeance .: 05/11/2029
terets utilises ....: %
nite d'utilisation .: 05/02/2023

	Taux ou montants	Taxes	Periode	Terme	Percep
INTERETS	1,750000 %	19,000000 %	3	Echu	
FRAIS GESTION	0,500000 %	19,000000 %			Mise e
Taxe/capital .:					

Date eance	Amortissement	INTERETS Taxe/INTERETS		FRAIS GESTION Taxe/FRAIS GESTI	Tx/Capital	Montant echeanc Reste du
11/2019	0,00			1.600.000,00		1.904.000
				304.000,00		0
02/2020	0,00	136.856,61				162.859
		26.002,76				320.000.000
05/2020	0,00	322.621,32				383.919
		61.298,05				320.000.000
08/2020	0,00	415.423,29				494.353
		78.930,43				320.000.000
11/2020	0,00	1.431.111,11				1.703.022
		271.911,11				320.000.000

CC 50

N° DE COMPTE | PORTEFEUILLE

CAPITAL :
INT. :
TAXES :

LIEU ET DATE DE LA CREATION
à
le

ECHEANCE

MONTANT

TIMBRE FISCAL

payer contre ce présent Billet

à l'ordre du CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

La SOMME DE

Valeur en représentation du crédit en compte courant

AVAL

SOUSCRIPTEUR

ACCEPTATION (1)

DOMICILIATION

Dossier n°
Effet n°

(1) Porter la mention manuscrite : "Bon pour la somme de" (en lettres)

Cachet et Signature

CC 50

N° DE COMPTE | PORTEFEUILLE

CAPITAL :
INT. :
TAXES :

LIEU ET DATE DE LA CREATION
à
le

ECHEANCE

MONTANT

TIMBRE FISCAL

payer contre ce présent Billet

à l'ordre du CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

La SOMME DE

Valeur en représentation du crédit en compte courant

AVAL

SOUSCRIPTEUR

ACCEPTATION (1)

DOMICILIATION

Dossier n°
Effet n°

(1) Porter la mention manuscrite : "Bon pour la somme de" (en lettres)

Cachet et Signature